



مملكة البحرين
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح لامية الأفعال

مؤلفه
العلامة محمد علي يوسف الحفيظ

الجزء الرابع

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م



مَسلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شَهرج لَامِيَّة الأفعال

تأليف
العلامة محمد بن يوسف الطفيش

الجزء الرابع

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فعلان فعلان ونحو جلا
رضى هدى وصالح ثم زد فعلا
مجرداً أو بتاء التانيث ثم فعلا
لة وبالقصر والفعلاء قد قبلت - لا

الوزن العاشر : فعلان بفتح الفاء وسكون العين نحو : لواء لياناً
بفتح اللام وتشديد الياء وشنه شنتاناً أبغضه ، قال صاحب تحقيق :
المقال ، ولم يجيء غيرهما •

قلت : فالتعبير بأداة التشبيه كالكاف ونحو ومثل في كتبهم
الدال على وجود الغير ، مع أنه لم يوجد نظراً الى الأفراد الذهنية ، لأن
الذهن يجيز وجود أفراد كثيرة مثلها ، ويعنى أنه لم يوجد مثلهم -
مصدراً ، بل قال أبو العباس : لا يكون فعلان بفتح انشاء وسكون العين
مصدراً ، وإنما فتح اللام في الليان من أجل الياء ، قلت : وجه كون
فتح اللام في ليان للياء أنه لو كسر كان الكسر كالياء ، فكأنه اجتمعت
ثلاث ياءات لأن الياء مشددة فيها ياءان ، قيل : ويقويه ليان بالكسر
في لغة ، وقلة فعلان بفتح انشاء وسكون العين ، وظاهر آي العباس
الحصر في ليان بالفتح فيرده شنتان ، وقد يجاب بأن الأصل شنتان
بفتح النون أيضاً ، وخفف بالسكون ، وقيل في المسكن إنه وصف
كسكران •

قلت : إنما يصح هذا في بعض المواضع كقوله : (شنتان قوم)
في قراءة السكون لا في كل موضع ، وهي قراءة نافع وابن عامر وعاصم ،
وقرأ الباقر بالتحريك ، وهما شاذان فالتحريك شاذ في المعنى ، لأن
فعلانا بالحركة ما كان لاهركة والاضطراب كالفليان والتسكين شاذ
في اللفظ ، لأنه لم يجيء شيء من المصادر عليه الجوهري •

فريد عليه ما على أبى العباس ولشئى بكسر الهمزة وفتح مصادره تقرب من عشرين ، وقيل أكثر ما جاء للفعل من المصادر خمسة عشر مصدراً ، وتكسر نون شئى وتفتح وليس كسرهما متعيناً كما ظاهر فتح الأفعال ، فإنه من باب منع وسمع ، والمصدر شئناً بسكون النون متصلة به النون ، وفتح الشين وكسرهما ، وضمها وشنأه كذلك مع التاء ، فتلك ستة مصادر مشناً ومشنأه ومشنؤة بضم النون متصلة بها الواو ، وشنآن بالسكون وشنآن بالفتح فذلك أحد عشر ، وشنأه بالمدغم فتح الشين وضمها وكسرهما ، وشنأه كذلك مع التاء فذلك سبعة عشر .

وقول أبى عبيد البشنان بدون همزة مثل الشنآن بالهمزة كقول الأخصص :

وما العيش إلا ما تلذ وتشتهى

وإن لام فيه ذو الشنان وفندا

فرد بأنه حذف الهمزة للضرورة أو نقل فتحها للنون فحذفت لالتقاء الساكنين .

الوزن الحادى عشر : فعلا بكسر الفاء ، وسكون العين وهو كثير منسى نسياناً ، وحرم حرماناً .

الوزن الثانى عشر : فعلا بضم الفاء وسكون العين وهو كثير كغفر غفراناً ، وشكر شكراناً ، وكفر كفراناً فهذه اثنا عشر وزناً ساكنة العين ، أما الثلاثة الأولى فمجردة من الزيادة ، ولذلك بدأ بها ، والثلاثة الثانية بزيادة تاء اثنا عشر ، والثلاثة الثالثة بزيادة ألف القصر ، والثلاثة الرابعة بزيادة ألف ونون ، وفي ترتيب هذه الثلاثة الآخرة في البيت ما مر في ترتيب الثلاثة الأولى .

الوزن الثالث عشر : فعل بفتح الفاء والعين نحو : جلى بكسر اللام جلى بالقصر أى انحسر شعره عن مقدم الرأس ، وهو أجلى أى بين الجلى والجلى أيضاً الإثمد ولا شاهد في هذا لأنه اسم ذات لا مصدر ،

والشاهد في أول لأنه مصدر ، وظاهر أبى يحيى تخريج البيت على
اثنائى ، أعنى الجأى بمعنى الإثمد والتمثيل به فإن أراد ذلك فقد سها مع
أن فرض كلامه في المصدر ، وقد يجاب بأنه لم يرد ذلك ، بل أراد
المصدر وهو الذى فى البيت ولم يفسره بناء على ما تقدم من تفسير
جلا بمطلق الكشف أو الظهور ويؤيده أن الكلام مفروض فى المصادر ،
وهو فى صدد بيانها وعددها وقوله : والجلى الإثمد زيادة فائدة ، وما
تقدم من أن الجأى انحسار شعر مقدم الرأس أى مطلقاً نصف الرأس أو
أقل ، هو قول ، وقيل : النصف ذكر القوين فى القاموس بأعلى عادته •

وعن بعض أن الجلى انكشاف الشعر من مقدم الرأس الى النصف ،
والجاة أكثر من النصف ، والحلج بفتحتين أقل من النصف ، ومن ذلك
الوزن حلج حلجاً وفرح فرحاً ، وطلب طلباً ، وهو قياس اللازم المكسور
كما يأتى ، وأصل الجلى الجلو ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها
فقلبت ألفاً •

الوزن الرابع عشر : فعل بكسر الفاء وفتح العين ، وهذه الثلاثة
مفتوحة العين كرمى رضى ، أصله رضوا ، تحركت الواو بعد فتح فقلبت
ألفاً ، وسمنا ومغر مِغْرًا ، وكبر كِبَرًا •

الوزن الخامس عشر : فعل بضم الفاء وفتح العين ، ولا يكون
مصدرًا إلا معتل اللام ، كما فى تحقيق المقال كهدى هدى ، وسرى
سُرمى ، والأصل هُدَى وسُرمى ، تحركت الياء بعد فتح فقلبت
ألفاً ، وحذفت الألف لالتقائها مع اثنوين بعدها ، وهو ساكن ولو
كُتبت فى الخط على صورة ياء ، وثبتت عند عدم التثوين ، وغيره من
السواكن بعده نحو : هذا هُدَى بالوقف ، والهدى هدى الله ،
وهذا المذكور من ثبوت تلك الألف فى المقصور المنون إذا وقف عليه
هو مذهب سيبويه والخليل فيما نقل ابن الباذش ، وهو مذهب أبى
عمر والكسائى وابن كيسان والسيرافى •

وقال أبو الحسن الأخفش ، والفراء والمازني : إن تلك الألف في الوقف بدل من التثنية في حال الرفع والنصب والجر استصحاباً لحذف الألف الأصلية في الوقف ، وقيل : هي في النصب بدل التثنية ، والألف الأصلية حذفت لالتقاء الساكنين ، وفي غيره الألف الأصلية رجعت لحذف التثنية ، ونقله الأكثرون عن سيويوه ، وعليه قيل : الجمهور ومعظم النحاة وفزارة وبعض قيس يقلبون الألف في الوقف ياء لأنها أبين من الألف ، وبعض طيء يقلبونها واواً لأنها أبين من الياء والألف ، وبعض طيء يقلبونها همزة ، لأن الهمزة أخت الألف ، وهي أبين الحروف كلها ، والقلب في تلك اللغات من الألف الأصلية ، أو من المبدلة من التثنية على خلاف المذكور ، واللغة الفصحى إبقاء الألف بدون قلب ، وتلك الأوزان الثلاثة الآخرة مجردة محركة العين بالفتح .

الوزن السادس عشر : فعال بفتح الفاء وتخفيف العين ، وزيادة الألف بعدها نحو : صاح بفتح اللام صلاحاً فتح الصاد ، ويقال الصلوح بالضم كالقعود ، وأما الصلح بالضم فالسهم يذكر ويؤنث ، وسيأتي فعال بالضم والكسر .

الوزن السادس عشر : فعال بفتح الفاء وتخفيف العين ، وزيادة الألف التاء ، أي عدم الإتيان بها وهو مجرد عن الزيادة نحو : كذب بالفتح كذباً وسرق بالفتح سرقاً ، وخنق بالفتح خنقاً ، ويقال أيضاً : كذبة بالفتح فالسكون ، وكذباً كذلك ، وكذبة بالفتح فالكسر وكذاباً ككتاب ، وكذاباً بالكسر والتشديد ، ويقال سرقة بالفتح فالكسر وسرقاً بالفتح فالكسر ، وسرقة وسرقاً بالفتح والسكون .

الوزن الثامن عشر : فعلة بفتح الفاء وكسر العين مقروناً بالتاء ككذب كذبة وسرق سرقه ، وهذا الوزن والذي قبله مكسورة عينهما فلا يجيء منهما إلا ما فتحت فاءه .

الوزن التاسع عشر : فعالة بفتح الفاء والعين مخففة ، وزيادة الألف

بين العين واللام ، وتاء التانيث كظرف ظرافة ، ونظف نظافة ، وخضر خفارة بفتح الحاء ، أى منع وحر .

الوزن الموفى عشرين : فعله بفتح الفاء والعين واللام ، وزيادة تاء التانيث ، وبالقصر أى بعدم الألف بين العين واللام ، لأن الألف يمد معها الصوت ، وإذا لم تكن قصر الصوت نحو ضبعت الناقة ضبعة بفتح بفتح ما عدا التاء أى اشتبهت الفعل ، وغلب غلبة وبرك بركة .

الوزن الحادى والعشرون : الفعلان بفتح الفاء وسكون العين ، وزيادة ألف وتاء التانيث فى الآخر كرجب رجباء ، ورهب رهباء ، ووقع فى الهلكاء أى المهلكة أى الهلاك ، واعلم أن فعلا بالفتح كذهاب وصلاح هو فعالة بالفتح ، زيدت عليه تاء التانيث ، وفعلًا بفتحتين كطلب وفرح هو فعلة كذلك ، زيدت التاء كالغبة بفتح العين واللام ، والضبعة بفتح الضاد المعجمة والباء الموحدة ، وبعدها غير مهملة ، والفعل ضبعت الناقة بالكسر للباء ، وسيأتى أن نحو : ظرافة ونظافة مقيس .

الإعراب : فَعْلان وفِعْلان وفَعْلان معطوفات بإسقاط العاطف ، ويمنع تنوين الأولين للضرورة ونحو معطوف بالواو ، وجلى مضاف إليه ، ورضى وهدى معطوفان على جلا ، أو كل على متلوه ، وذلك لاتفاق هذه الثلاثة فى التجريد وفتح العين ، أولى من عطف رضى وهدمى على نحو ، أو على فعل الأول فى البيت الثانى فى الباب ، وصلاح معطوف على هدى المعطوف على نحو ، أو المعطوف على رضى المعطوف على نحو ، أو معطوف على فعل المذكور ، أولا ويجوز خفضه عطفا على هدى ، أو جل إن عطف هدى على جلى والأول أولى .

وثم حرف عطف للترتيب بالذكرى ، أو بمعنى الواو وزد فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً والجملة معطوفة على الجملة فى قوله : فَعْل وفِعْل وفَعْل ، أى هى فعل إلخ أو أعنى بناء على جواز عطف الفعلية الطلبية على الاسمية الخبرية ، أو الفعلية الخبرية ، ويجوز عند بعض أن

تكون ثم حرف استئناف ، وفعلًا مفعول ، زد ، مجرداً حال من فعلًا وبتاء بإسقاط الهمزة للضرورة متعلق بمنصوب معطوف على الحال ، أى مثابتاً أو مقروناً بتاء أو متصلاً بتاء ، والتأنيث مضاف إليه •

وتم للترتيب الذكري ، أو بمعنى الواو ، وفعلانة بالرفع معطوف على المرفوع أو بالخفض عطفاً على المخفوض ، أو بالنصب عطفاً على مفعول زد ، وبالقصر متعلق بمحذوف ، معطوف على حال فمحذوف أى ثم فعالة مقروناً بالألف ، أو ملتبساً به أو كائناً به ، وكائناً أو ملتبساً بالقصر ، أو متعلق بمحذوف حال من محذوف معطوف على فعالة ، أى وفعلانة كائناً بالقصر أو نعت أى وفعلانة الكائن بالقصر •

والفعلان بالرفع والنصب والخفض على حد ما في فعالة ، أو بالرفع على الابتداء ، وجمانة قد قبلاً من قد التي هي حرف تحقيق ، وفعل ماض مبني للمفعول ، ونائب مستتر خبره ، والجملة استئنافية استئنافية نحوية أو معطوفة على زد ، أو على الجملة في قوله : فَعَلَّ وفِعْمَل وفِعْمَل •

وأما على عطف الفعلان وحده فجملة قد قبلاً حال منه ، لأن المراد به اللفظ فذكر ، ولو كانت فيه الألف التأنيثية في الأصل ، وكذا يقال في الأخبار ، ويجوز أن يكون فعالة مبتدأً وبالقصر متعلق بحال محذوفة على محذوفة كما مر ، والفعلان معطوف على فعالة ، وجمانة قد قبلاً من قد وفعل ونائب خبر فالألف نائب لا للإطلاق ، أو بالقصر متعلق بمحذوف معرفة نعت لمبتدأ محذوف ، أو نكرة حال منه على قول ، والفعلان معطوف عليه ، وقد قبلاً خبره كذلك أى وفعلانة الكائن أو كائناً بالقصر والفعلان •

مقبولا فعالة وفعالة وجيء بهما

مجردين من التاء والفعول صلا

ثم الفعيل وبالتا ذان والفعلا

أو كينونة ومشبه شغلا

الوزن الثاني والعشرون : فعالة بكسر الفاء وزيادة الألف بين العين

واللام ، وتاء التانيث آخرأ نحو : كتب كتابه ، وسفر سفارة ، وخفر خفارة أى حمى ومنع ودري دراية •

الوزن الثالث والعشرون : فعالة بضم الفاء وزيادة الألف بين العين

واللام والتاء آخرأ نحو : دعب دعابة بدال مهلة ، أى مزح ، وخفر خفارة بضم الخاء ، ويقال : أيضا خفارة بالفتح فهو مثلث الفاء ، وهذان الوزنان هما فعالة المفتوح المذكور قبل ، غير أنه وقع التغيير في الفاء بالكسر والضم ، ويجوز أن يكون فعالة أول البيت بالضم ، والذي بعده بالكسر •

الوزن الرابع والعشرون : فعال بكسر الفاء وزيادة بعد العين

واتجريد من التاء ، نحو : آب إياباً وشرد شراداً ، وكتب كتاباً إذا أريد به المصدر •

الوزن الخامس والعشرون : فعال بضم الفاء وزيادة الألف بعد

العين والتجريد من التاء نحو : صرخ صراخاً ، وسأل سؤالاً ، ومزح مزاحاً ، وبكى بكاءً وإلى الوزنين أشار بقوله : وجيء بهما مجردين من التاء ، وهما فعال بالفتح كصلاح ، غيرت الفاء بالكسر والضم وسيأتى قياس هذه الثلاثة أعنى فعال بالكسر والضم ، وفعالة بالضم ، والبكاء بالمد الصوت الذى مع الدموع وخروجها ، قاله الجوهري ، وقال

الخليل : بالمد ما كان معه موت وبالقصر ما لم يكن معه ، وقد أطلت ذلك في النحو .

الوزن السادس والعشرون : الفعول بضم وزيادة الواو بعد العين : كخرج خروجاً وقعداً قعوداً ودخل دخولاً ، ومنه مضى مضياً بضم الميم وكسر الضاد وتشديد الياء ، أصله مضوياً بوزن قعود قلبت الواو ياءً وادغمت الياء في الياء كـما مر وسيأتى أنه مقيس .

الوزن السابع والعشرون : الفعيل بفتح الفاء وزيادة الياء بعد العين نحو : سهل سهيلاً ، وذمل ذميلاً بإعجام الذال لتنوع من البسر ، ويأتى أنه مقيس ، وإلى الوزن والذي قبله أشار بقوله : والفعول صلاً ، ثم الفعيل أى وصل الفعول والفعيل بـما قبلهما من فعال وفعالة بضم الفامين وكسرها ، لأن زيادة حرف المد فيهما قبل الآخر .

الوزن الثامن والعشرون : الفعولة بالضم وزيادة الواو بعد العين والتاء آخرأ وهو الفعول بالضم بزيادة التاء عليه في الجهلة ، لا في مادة واحدة صعب صعبوبة ، وسهل سهولة ، ويأتى أنه مقيس .

الوزن التاسع والعشرون : الفعيلة بفتح الفاء وزيادة الياء بعد العين والتاء آخرأ نحو : نم نميمة ، ونصح نصيحة ، وفضح فضيحة ، وهو الفعيل زيدت التاء .

الوزن الموفى ثلاثين : افعلان بفتح والعين ، وزيادة الألف والنون آخرأ كجال جولاناً أى طوافاً ، ولمع لمعاناً ، وخفق قلبه خفقاناً ، وهو كثير مقيس ، بخلاف افعلان بفتح الفاء وسكون العين ، ومنه شنىء شئنناً بفتح الشين والنون .

قال سيبويه : ما جاء من المصـادر على فـعلان بفتح العين لم يتعد فعله إلا شذوذاً نحو : شئنه شئنناً قال : ولا نعلم غيره .

قلت : فأشار بقوله : نحو الى الأفراد الذهنية ، ولا يقال أصله التعدى بحرف الجر ، فحذف كما في حذرت أصله حذرت منه ، لأنه لو كان مثله لجاء الوصف منه على فعل بفتح الفاء وكسر العين كحذر ، لكنه جاء على فاعل كعالم فهو عالم ، وقوى ذلك أنه في المعنى كابغض وأبغض يتعدى ، فكذا ما بمضاه ، كما أن الرفض لما كان بمعنى الإفضاء عدى بالي كما يتعدى به الإفضاء قاله في تحقيق المقال .

الوزن الحادى والثلاثون : فياولة بفتح الفاء وزيادة الياء وحذف العين ، وزيادة الواو والتاء إحدى اللامين نحو : بان بينونة ، فالباء فاء الكلمة والياء زائدة ، وعين الكلمة محذوفة وهى ياء بان وبين ، والنون الأولى زائدة ، والواو زائدة ، والنون الثابتة لام الكلمة ، وهى نون بان وبين ، والنون الأولى زائدة ، والواو زائدة ، والنون الثانية لام الكلمة ، وهى نون بان وبين ، وهذا أولى من كون الزائدة هى الثانية ، والأولى لام الكلمة ، ومثله صار صيرة ، الصاد فاء والياء زائدة ، والعين ياء محذوفة ، والواو والراء الأولى أو الثانية زائدتان ، ومثله : دام ديمومة ، الدال فاء والياء زائدة والعين ، واو محذوفة والواو إحدى الميمين زائدتان ، ومثل هذا كينونة ، فالأصل فيعلولة بفتح الفاء والعين وزيادة الياء بعدها ، والواو وإحدى اللامين ، وذكر العين فالأصل بينونة وصيرورة بتشديد اليامين ، فالأولى الساكنة المدغمة زائدة هى ياء فيعلولة ، والثانية المفتوحة المدغم فيها هى عين الكلمة ، والأصل ديمومة وكيونونة بتشديد الياء والفتح كذلك ، وأصل هذا الأصل ديمومونة وكيونونة بفتح الواوين الأوين وقد سبقهما ياء ساكنة فقلبتا يامين ، وأدغمت الياءان فى اليامين ، ثم حذفوا الياء التى هى عين أو بدل عن الواو التى هى عين لزوما فى يائى العين وواوينا كذا ظهر لى وهو الحق ان شاء الله .

وقال الناظم فى التسهيل : وزن بينونة وديمومة بالسكون فعلاولة بفتح الفاء وسكون العين ، بناء على أن الياء هى عين الكلمة فى اليائى ،

وبدل من عين الكلمة وهي الواو في الواوى ، فإنما أبدلت ياء في الواوى للتخفيف ، أو أراد أن الأصل فيعلوله بزيادة الياء ، فالأصل بينونة وديمومة بتشديد الياء ، حذفت الزائدة الساكنة ، وبقيت المتحركة التى هى عين أو بدل عين ، وسكنت للتخفيف .

وقال الكوفيون : الأصل فطونة بضم الفاء فتحوها في ذوات الياء لتسلم من القلب واواً كبينونة ، ثم فتحوها في ذوات الواو حملاً عليها ، وقلبت الواو ياء كديمومة ، أصله دومومة ، وفي بعض نسخ التسهيل فيعولة وهـ وباطل .

الوزن الثانى والثلاثون : فعل بضم الفاء والعين والتجريد من انزيادة نحو : شغل شغلاً بضمتين ، وحلم الغلام حلماً بضم الحاء واللام ، قيل ولا يجىء مضموم العين إلا مضموم الفاء المصادر الثلاثة .

الإعراب : فعالة وفعالة بالرفع والنصب والخفض عطفاً على ما مر ، أو بالرفع على الابتداء لمحذوف أى ، وفعالة وفعالة كذلك ، والجملة مستأنفة أو معطوفة على أحد الجمل ، والواو للاستئناف أو للعطف على جملة فعالة وفعالة كذلك ، وجىء أمر مستتر الفاعل وجوباً سكن الهمزة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، أعنى عين الكلمة ، فأبدلت الهمزة لسكونها بعد كسرة فهى ياء جىء في البيت ، فوزنه فىل بكسر فسكون ، وبهما متعلق بجىء أى بفعله وفعالة ومجردين حال من مجرور الباء ، ومن التاء متعلق بمجردين ، وأسقط الهمزة للضرورة .

والواو للعطف والفعول مفعول صلا قدم للوزن والروى ، وصلا فعل أم مستتر الفاعل وجوباً ، والألف بدل نون التوكيد الخفيفة ، أو هى الفاعل خطاباً للواحد بخطاب الاثنين ، والفعل معطوف على الفعول بثم التى للترتيب الذكرى ، أو بمعنى الواو وجملة الفعل والفاعل معطوفة على إحدى الجمل أو مستأنفة استئنافاً نحوياً كالاستئنافات المذكورة .

وبالتاء متعلق بمحذوف خبر ، وسقطت الهمزة للضرورة على ما مر ، وذان مبتدأ اسم إشارة لل اثنين اللذين هما الفعول والفعيل على صورة المثني ، والجملة مستأنفة استئنافية نحوية معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه ، والعلان بالنصب عطفاً على الفعول أو الفعيل ، أو الفعيل ، أو على مفعول زد أو بالرفع أو الجر عطفاً على ما رفع ، أو جرّ على حد ما مر .

والكاف اسم مضاف لبيئونة معطوف على المرفوع ، أو المنصوب أو المجرور على حد ما مر ، وأو بمعنى الواو أو لانتوين ، أو الكاف جارة والاستقرار هو المعطوف ، أى وثابتاً كبيئونة ، أى ووزناً ثابتاً كبيئونة ، ومثبه بالرفع أو النصب أو الخفض على حد ما مر ، أو بالنصب عطفاً الكاف الاسمية أو استقرار الحرفية الجارة أو على الفعيل أو الفعول على ما مر بيانه ، وإذا نصب كتب بالألف بعد الهاء وشغلا مفعول مثبه أى ووزن مثبه شغلا .

وَفَعَّلَ وَفَعَّلَ مَعَ فَعَالِيَّةٍ
كَذَا فَعْعِيلِيَّةٌ فَعْعَلَةٌ فَعَعْلَى

مَعَ فَعَعْلَوْتُ فَعَعْلَى مَعَ فَعَعْلَانِيَّةٍ
كَذَا فَعَعُولِيَّةٌ وَالْفَتْحُ قَدْ نَقَصَ

وَمَفْعَلٌ مَفْعِلٌ وَمَفْعَلٌ وَبَتَا التَّاءُ
أَنْثِيَتْ فِيهَا وَضُمَ قُلْ مَا حَمَلُ

الوزن الثالث والثلاثون : فَعَلَّ بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام
مخففا كساد سَوَّدَا يَضُمُ السَّيْنُ وسكون الواو سكونا مَيْتًا ، وعاطت
اناقة عَرُوطًا اِسْتَهَتْ الْفُطْلُ ، بزيادة إحدى اللامين •

الوزن الرابع والثلاثون : فَعَعُولُ بفتح الفاء وضم العين ، وزيادة
الواو بعدها نحو : قَبْلَ بَكْسَرِ الْبَاءِ قَبُولًا بفتح القاف ، وقد تَضَمَّ ، وولع
به ولوعا ، ووقدت النار وقودًا بِالْفَتْحِ ويضم الوقود أيضًا ، ويكون
الوقود بِالْفَتْحِ أيضًا لنحو الحطب •

الوزن الخامس والثلاثون : فَعَالِيَّةٌ بفتح الفاء والمعين وزيادة الألف
بعدها ، وكسر اللام وزيادة الياء مفتوحة خفيفة ، والتاء لكره كراهية ،
وطمع طماعية ، وفهم فهامية ، وعلن الأمر علانية ، وعبق به الطيب
مَبَاقِيَّةٌ •

الوزن السادس والثلاثون : فَعْمِيلِيَّةٌ بضم الفاء وفتح العين وزيادة
الياء ساكنة بعدها على صيغة المصغر ، لا مصغر كما قد يتوهم من
من بعض العبارة وكسر اللام ، وزيادة مشددة بعدها ، والتاء كولدت
المرأة وَلَيْدِيَّةٌ أَى ولادة •

الوزن السابع والثلاثون : فعلة بضم الفاء والعين ، وتشديد اللام
إحدى اللامين زائدة ، وزيادة التاء نحو غلبة بضم الغـين واللام
وتشديد الياء أى غلبة بفتحهم والتخفيف •

الوزن الثامن والثلاثون : فعلى بفتح الفاء والعين واللام ، وزيادة
الألف نحو : جمز جمزى ومرط مرطى ، أى أسرع ، وجمزت الفاقة
ومرطت أسرع •

الوزن التاسع والثلاثون : فعلوت بفتح الفاء والعين وضم اللام ،
اللام ، وزيادة الواو والتاء للمبالغة : كرجب رغبوتا ، ورهب رهبوتا ،
ورحم رحموتا ، وملك ملكوتا ، وجبر جبروتا ، أى رغبة ورهبة ورحمة
وملكا ، وجبرا •

الوزن المولى أربعين : فعلى بضم الفاء والعين وتشديد اللام وإحدى
اللامين زائدة الألف كغلبة غلبى بضم الغين واللام ، وتشديد الباء بعدها
ألف أى غلبة •

الوزن الحادى والأربعون : فعَلَنِيَّة بضم الفاء وفتح
العين ، وإسكان اللام وكسر النون الزائدة ، وفتح الياء خفيفة زائدة
بعدها تاء زائدة كسحف رأسه سحفية ، بضم السين وفتح الحاء
وسكون الفاء وكسر النون وفتح الياء خلقه وبه بلهنية كذلك ، وجعلهم
الجوهرى فى ضياء الطولوم وصاحب القاموس وصفين لا مصدرين ، وجل
سيبويه النون أصلا فى سحفية ، فتكون الكلمة رباعية زيدت فيها
فيها الياء خامسة ، قال : وتلحق أى الياء خامسة فيكون الحرف أى
اللفظ على مثال فعلية ، أى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام مكسورة
بعدها ياء مفتوحة خفيفة وتاء ، وذلك نحو سَلَحْفِيَّة وسَحْفَنِيَّة
وما لحقا من بنات الثلاثة الباهمنية والقلسنية ، ولا نعلمه جاء وصفا ،
والهاء يعنى تاء التأنيث لازمة كما لزمت واو فمحدوة أ ه •

وتراه جعل البلهنية ثلاثياً زائداً النون ، والسفحنية رباعياً أصلها ،
والحق ما مر من كون النسوان زائدة ، وعليه الفارسي بدليل سقوطها
في الاشتقاق وانتصريف ، قالوا سحف رأسه حلقه قال زهير :

تأوبني ذكـــــر الأحبـــــة بعدما
هجعت ودوني قلّة الحزن فالرمل

فأقسمت جهداً بالمنازل من منى
وما سحفت فيه المقاوم والقمل

وروى وما سحقت بالقاف ، وترى سيويه قال : لا نعلمه جاء
وصفاً ، وقد مر أن القاموس وضياء الخلوم جملاه وصفاً ، فرجل
سحفية مطروق الرأس ، وممن نص على أنه وصف أبو علي الفارسي في
الإيضاح ، بل أنكر بعضهم أن يكون مصدراً وعليه صاحب التحقيق
مستدلاً بأن أبا علي جعله وصفاً .

قلت : استدلال باطل من باب إقامة الدليل على مذهب الشخص
بمذهب مثله ، وهو باطل لعدم حجة وفي بعض نسخ الإيضاح سحفية
بالضاء المعجمة .

الوزن الثاني والأربعون : فعولية بضم الفاء والعين وزيادة الواو
وبعدها وكسر اللام وزيادة الياء ، بعدها مشددة مفتوحة والتاء نحو :
خصه خصوصية بضم الخاء .

الوزن الثالث والأربعون : فعولية كذلك غير أن الفاء مفتوحة كخصه
خصوصية بفتح الخاء ، وإليه أشار بقوله : والفتح قد نقلا ، وقد بسطات
الكلام على خصوصية بالفتح والضم ، وعلى خاصة في النحو .

الوزن الرابع والأربعون : المفعل بفتح الميم الزائدة والعين وسكون

الفاء والتجريد من التاء نحو : دخل مدخلا ، أى دخولا ، ومنه مرضى أصله مرضى تحركت الياء بعد فتح فقلبت ألفا .

الوزن الخامس والأربعون : المفعل بفتح الميم زائدة وسكون التاء وكسر العين والتجريد من التاء ، أى عدم الإتيان بها فيه ، وكذا فى مثله كوعد موعداً أى وعداً ، ومنه مكيد أى كيد أصله مكيد بكسر الياء نقل كسرهما للكاف .

الوزن السادس والأربعون : المفعل بفتح الميم زائدة وسكون الفاء وضم العين والتجريد من التاء كهلك مهلكا أى هلاكاً .

الوزن السابع والأربعون ، والثامن والأربعون ، والتاسع والأربعون : مفعلة بفتح الميم انزائدة والعين وسكون الفاء ، وزيادة التاء كرضى مرضاة ، أصله مرضوة تحركت الواو بعد فتح ، وقلبت ألفا مجمدة بفتح الميم الثانية ، ومفعلة بفتح الميم الزائدة وسكون الفاء ، وكسر العين وزيادة التاء كمكيدة أصله مكيدة نقلت كسرة الياء للكاف ، ومحمدة بكسر الميم انثانية ، ومفعلة بفتح الميم الزائدة وسكون الفاء وضم العين وزيادة التاء كهلك مهلكة والى هذه الثلاثة أشار بقوله : ويتا التأنيث فيها أى فى مفعل ومفعلة ومفعلة ، وقل مفعلة ومفعلة بضم العين ، وإليه أشار بقوله : وضم قل ما حملا أى قل حملة وروايته عن العرب ، فتلك تسعة وأربعون وزناً مقيس وغير مقيس ، لا ثمانية وأربعون كما زعم صاحب فتح الأقفال ، وذكر الناظم فى غير هذا النظم أو زاناً ذكرها وازيد عليها فأقول .

الوزن الموفى خمسين : فاعل بزيادة الألف بوزن اسم الفاعل كبطل باطلا ، أى بطلا ، ونال نائلاً أى نيلاً ، وهذا النوع يكتب بالهمزة مما أعلت عينه كاسم الفاعل مما أعلت عينه من الثلاثى كمال قائل ، ومن ذلك فلعج فالجاً من فلعج بالبناء للمفعول أى أصابه الفانج أى استرخاء أحد شقى البدل لانصباب خلط بلغمى تنسد منه مسالك

الروح ، ومن ذلك عند بعض قم قائماً أى قياماً ، وعليه صاحب المصباح ، وقوله : كفر بالنأى من أسماء كاف أى كفاية ، والحق أنه اسم فاعل أى شىء كاف ، ومن ذلك طال طائلاً بمعنى فضل فضلاً ، أو قدر قدرة أو غنى غنى أو وسع سعة .

الوزن الحادى والخمسون : فاعلة بزيادة الألف والتاء كطلال طائلة ، أى فضلاً أو قدرة ، أو غنى أو سعة وخان خائنة ، أى خيانة ، ومنه قازوا باقية ، وخرج عليه : (فهل ترى لهم من باقية) أى بقاء ، وعافية وخاصة وطاغية وخرج بعض عليه : (فأهلكوا بالطاغية) أى بالطغيان ، وكاذبة أى قائلوا ومنه : (ولا تزال تطعم على خائنة) أى خيانة ، (لا تسمع فيها لاغية) أى لغواً . (والعاقبة للمتقين) أى العقبى (ليس لوقتها كاذبة) أى كذب (ليس لها من دون الله كاشفة) أى كشف .

الوزن الثانى والخمسون : مفعول بزيادة الميم مفتوحة أولاً والواو بين العين واللام ، وهذا الذى بعده أكثر من اللذين قبله ، ومنه كذب مكذوباً أى كذباً ، ويسر ميسوراً أى يسيراً وقيل لا يكون ميسوراً لا اسم مفعول .

الوزن الثالث والخمسون : مفعولة كذلك بزيادة التاء نحو : سار ميسورة أى يساراً ، وقيل لا يكون إلا اسم مفعول لمؤنث ، واختلف فى المفتون فى الآية فقيل : مصدر بمعنى الفتنة أى بأيكم الفتنة أى الجنون كالمعقول بمعنى العقل ، والمجلود بمعنى الجاد ، وقيل : اسم مفعول أى بأيكم المجنون ، أى يأكم هو المجنون أى بالذى هو المجنون ، أو الباء زائدة ، وأى استفهامية أو موصولة وعلى الاستفهام الباء زائدة فى المبتدأ وهو مذهب سيبويه ، وقيل : الباء ظرفية أى فى طائفة منه المجنون أو الجنون ، أو للإلصاق أى بأيكم الجنون أو بأى طائفة الجنون ، أى خالطها المجنون بأن كان منهم ، وقد نقل فى المصباح

عن بعض عن سيبويه أنه ينكر مجيء المصدر على مفعول ، ويأوله ما
أوهم ذلك ، ومن مفعولة بمعنى الفعل عندهم كذب مكنوية أى كذباً .

الوزن الرابع والخمسون : فعان بضم الفاء والعين ، وزيادة
الألف والتومة ، بعد اللام ككذب كذباناً .

الوزن الخامس والخمسون : فمالة بفتح الفاء وزيادة الألف بعد
العين ، وزيادة التاء وتشديد اللام : كدعر دعاره دعاره بتشديد الراء
أى ساء خلقه .

الوزن السادس والخمسون : تفعلة بفتح التاء الزائدة في أوله ،
وسكون الفاء ، وضم العين وزيادة التاء آخرأ نحو : هلك تهلكة ، وأما
بكسر العين فمصدره فعل بتشديد العين من المعتل أقلام قياساً ، ومن
الصحيح قليلاً سماعاً على ما اشتهر : كركى تركية بتخفيف الياء ،
وتعم تنكمة على ما يأتى .

وفى الكشف عن الفارسي فى المسائل التى ألفها فى حاب عن
أبى عبيدة رضى الله عنه : التهلكة والهلاك وأحد والهلك قال الفارسي
فدل هذا من قول أبى عبيدة على أن التهلكة مصدر .

قال الزمخشري : ومثله ما حكاه سيبويه التضره والتسرة أى
بفتح التاء وضم المضاد المعجمة والسين نقلا من الراء بعدهما
الأصل تضررة وتسرة بضم الراء الأولى ، وسكون ما قبلها نقت ،
ضممتا للسكان قبلها فادغمت قال : ويجوز أن يكون أصلها التهلكة أى
بكسر اللام كاتجربة والتبصرة ونحوهما ، على أنها مصدر هلك أى
هالك الثلاثى فأبدلت من الكسرة ضمة ، كما جاء الجوار بالضم فى
الجزار بالكسر ، قلت : يؤيده وروده بكسر اللام .

الوزن السابع والخمسون : تفعله كذلك لكن بكسر العين نحو :
هك بتخفيف اللام تهلكة بكسر اللام .

الوزن الثامن والخمسون : تفعله كذلك بفتح اللام كهك تهلكة بفتح اللام ، فالتهلكة مثلث اللام كما في القاموس •

الوزن التاسع والخمسون : تفعل بضم الفاء وضم العين ، وزيادة الواو بعدها كهك تهلوكا بضم الثاء وسكون الهماء وضم اللام •

الوزن الموفى ستين : فيعولية بفتح الفاء وزيادة ياء ساكنة بعدها ، وضم العين وزيادة الواو بعدها ساكنة ، وزيادة الياء مفتوحة بعد اللام مكسورة والهاء آخر نحو : كع كيوعوية •

الوزن الحادى والستون : فصيلى بكسر الفاء والعين المشددة ، وإحدى العينين زائدة ، وزيادة الياء ساكنة بعد العين وألف بعد اللام كهجر فى نومه أو مرضه هجىرى بكسر الهماء والجيم المشددة بعدها ياء ، وبعد الراء ألف كحتة حثيثى ، وخلف خليفى •

الوزن الثانى والستون : فعلاء كذلك لكن بزيادة همزة يوزن الألف كهجيراً بالمد وخصه حصيصاً •

الوزن الثالث والستون : افعليلى بكسر الهمزة والعين وسكون الفاء ، وكسر العين وزيادة الياء بعدها والألف بعد اللام كاهجىرى ، ومعنى هذه الأمثلة الثلاثة أنه تكلم بهجز •

الوزن الرابع والستون : افعلأ كذلك لكن بزيادة همزة بعد الألف نحوهم اهجيراً أى اعد عادة أى جول لنفسه عادة •

الوزن الخامس والستون : أفعولة بضم الهمزة الزائدة والعين وسكون الفاء وزيادة الواو بعد العين والهاء بعد اللام نحو هجر أهجرة بذلك المعنى •

الوزن السادس والمستون : فعليا بكسر الفاء واللام ، وسكون العين وتشديد الياء زائدة بعدها ألف زائدة كهجر يا وقد تستعمل هذه الألفاظ غير مصادر بمعنى الشأن والعادة ، بل هو الكثير .

الوزن السابع والمستون : فعليا كذلك لكن بزيادة الهمزة بعد الألف وتخفيف الياء ككبر كبرياء ، ويستعمل الكبرياء اسما أيضا .

الوزن الثامن والمستون : فعيل بكسر الفاء والعين وإحدى العينين زائدة ، وزيادة الياء ساكنة كهجر هجراً أى جعل عادة وكثيراً ما يستعمل اسما غير مصدر .

الوزن التاسع والمستون : فعل كذلك لكن بعدم زيادة الياء كهجر هجراً أى هاجر الى القرى .

الوزن الموفى سبعين : فعلاء بضم الفاء وفتح العين ، وزيادة ألف وهمزة آخر : كخال خيلاء .

الوزن الحادى والسبعون : فعلاء كذلك لكن بكسر الفاء كقلوا .

الوزن الثانى والسبعون : مفعولاء بفتح الميم زائدة وسكون الفاء وضم العين ، وزيادة الواو بعد العين والألف والهمزة بعد اللام كحلب محلويا ، وشاخ مشيوخاء أى صار شيخاً ، وقيل جمع شيخ وشاخ بالحاء المهملة مشيوخاء أى اختلط اختلاطاً .

الوزن الثالث والسبعون : فعلة بفتح الفاء والعين المشددة وإحدى العينين زائدة كاللقاء .

الوزن الرابع والسبعون : فعولة بفتح الفاء وضم العين مشددة كذلك ، وزيادة الواو بعدها والتاء بعد اللام كسيوطه بالسین والياء

المختلة تحت أو بالضم -اد المهلة والموحدة ، وصار زيد الماء صيورة
حصرة •

الوزن الخامس والسبعون : فعول كذلك لكن بعد التاء آخر
كصير صار زيد الماء صيورا حصرة ، ويستعمل الطيور والصميرة
بمعنى الماء الذى يخضر عنده •

الوزن السادس والسبعون : فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة
إحدى العينين زائدة ، وزيادة ألف بعد اللام كسمه سُمى أى كذب
كذباً ، أو بطل باطلا ، ويستعمل اسماً •

الوزن السابع والسبعون : فعلى بضم الفاء وفتح العين ، وبعد اللام
ألف زائدة نحو حذر بالتخفيف حذرى بضم الحاء والذال المعجمة وتشديد
أراء بعدهم -ألف •

الوزن الثامن والسبعون : فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة ،
وسكون الياء زائدة وبعد اللام ألف زائدة كخلط بالتخفيف خليطى ،
ويكون بعد التشديد وبعد اختلط •

الوزن التاسع والسبعون : فعلاء بكسر ألف وزيادة ألف بعد العين
وألف وهزمة بعد اللام كقص قصاصاً أى قصاصاً •

الوزن العاشر والثمانون : فعلاء كذلك لكن بضم الفاء كبركوا براكا ،
أى بروكا ، وهو أن يبركوا إيلهم وينزلوا عن خيلهم ، ويقاوتوا وبرك
الأمر بركاء أى اشتد •

الوزن الحادى والثمانون : فعلة بكسر الفاء وفتح العين وزيادة التاء
آخر كخدم خدمة أى سار •

الوزن الثانى والثمانون : تفعال بكسر التاء وهى زائدة ، والفاء

وتشديدا العين وزيادة ألف بعدها كتحمة وتقام بكسر التاء والنون وتشديد القاف •

الوزن الثالث والثمانون : فيعمل بفتح للفاء وزيادة الياء بعدها ، وضم العين وزيادة اواو كهنم هينوماً أى تكلم كلاماً لا يفهم ، ويستعمل أيضاً غير مصدر •

الوزن الرابع والثمانون : تفعال التاء الزائدة وسكون القاء ، وزيادة الإلف بعد العين : كقطع تقطاعاً على أنقول ، بلن مثل هذا هو من الثلاثى للمبالغة ، والناظم على أنه من الرباعى المشدد •

الوزن الخامس والثمانون : تفعال كذلك لكن بكسر التاء كهبان تنبئاً على القول أيضاً بأنه من الثلاثى كذلك ، وقيل : من بين التشديد •

الوزن السادس والثمانون : فيعمل بضم الفاء والياء ، وسكون للعين بينهما والياء والعين وزائدة كهنغ هنيغاً بضم الهاء والياء وسكون النون بينهما أى اشتد جوعه •

الوزن السابع والثمانون : فيعمل كذلك لكن بفتح الياء كهنغ هنيغاً بفتح الياء •

الوزن الثامن والثمانون : افعل ندو : هاغ أهنيغ أى حسن حاله ، أو نكح نكحاً أو أكل أكلاً أو شرب شرباً •

الوزن التاسع والثمانون : علة بكسر العين وفتح اللام مخففة ، وحذف الراء وزيادة التاء عوضاً عنها : كوعد عدة •

الوزن العاشر وتسعين : علة كذلك لكن بفتح العين كوسع سعة بفتح السين •

الوزن الحادى والتسعون : علة كذلك لكن وهو بضم العين شـاذ

وصل صلة بضم الصاد ، لكن هذه الثلاثة أصلها فعل بفتح الفاء
وسكون العين •

الوزن الثانى والتسعون : فعال بالكسر والتشديد ككذب كذاباً
بتخفيف الفعل وتشديد المصدر •

الوزن الثالث والتسعون : فعال بالضم والتشديد ككذاب •

الوزن الرابع والتسعون : فعلا بضم الفاء والعين كالكذبان يضم
الكاف والذال •

الوزن الخامس والتسعون : نحو : كذبذبان بالتخفيف •

الوزن السادس والتسعون : نحو : كذبذبان بالتشديد للذال الأولى
على القول ، بأنهما مصدران ، وهذا ما ظهر لى عاجلاً ومن تأنى
وجد أكثر •

الإعراب : فعلل معطوف على ما مر على حد أخواته ، وكذا
فعلول ومع متعلق بمحذوف حال من فعلول أو منه ومن غيره ما يصاح
وفعالية مضاف إليه ، وكذا ظرف استقرارى خبر لفعيلية ، والإشارة
الى فعالية أو إليه وغيره بالتأويل بما ذكر ، والجملة مستأنفة استئنافاً
نحوياً أو فعلل أو فعلول مبتدأ وكذا خبر ، والجملة مستأنفة •

وفعيلية معطوف على حد ما مر ، وفعلة وفعللى معطوفان ، ومع
متعلق بمحذوف حال من فعللى أو منه ، ومن غيره مضاف لفعلول ،
وفعللى معطوف على فعلول أو على ما قبله ، ومع متعلق بمحذوف حال
من فعللى أو منه ومن غيره مضاف لفعليته ، وكذا فعلولية مبتدأ وخبره أو
كذا خبر لفعللى أو غيره مما يصاح ، وفعلولية معطوف والواو للاستئناف
أو للحالية أو للعطف على الجملة ، والفتح مبتدأ وجملة قد قبل من قد ،
وماض مبنى للمفعول ، ونائب مستتر خبره ومفعول وما بعده معطوفات ،

وحالها محذوف أى خالية عن التاء ، وبنا بإسقاط الهمزة للضرورة متعلق بمحذوف حال معطوف على تلك الحال ، أى متصلة أو كائنة لتأ أو حال من محذوفات معطوفات بالواو ، أى ومفعلة ومفعلة ومفعلة متصلات أو كائنات بتأ أو نحو ذلك .

والتأنيث ضاف إليه وفيها أى فى مفعل ومفعل ومفعل متعاق بمحذوف حال من التأ مؤكدة ، والواو للحال أو للاستئناف ، وضم مبتدأ وتو نكرة لسبق ، وأو الحال أو لكونه نائبا فى المعنى وقل ماض وما مصدرية ، وحمل مستتر النائب جوازاً فى تأويل مصدر فاعل قل ، والجملة من الفعل وانفاعل خبر ضم والرباط المستتر فى حمل والهاء فى قولك قل حملة أى روايته عن العرب ، ويجوز جعل ما كافة فلا فاعل لقل على ما زعم كثيرون وشهروه وجملة حمل خبراً ويجوز جعل قل متحملاً لضمير ضم خبراً وما مصدرية ، والفعل بعدها فى تأويل مصدر بدل اشتمال من مستتر دل .

فائدة : واعلم أنه لا يصح أن يكون ألف فعلا فى آخر البيت الأول رويًا ، ولو كان لغير إطلاق ، وكان جزء كلمة بل وصلا ، لأن هذه القصيدة لامية ، وهكذا حيث كان الألف فى هذه القصيدة بعد اللام بعضاً من الكلمة كالألف فضلا ، فلو جعل رويًا لزم الإجازة بالزأى أو بالراء وهو مقابلة ، روى بحرف بعيد عن مخرجه كاللام مع الألف ، ولا يقال إن الألفات بعد اللام فى القصيدة هذه رويات ، لأن ألف الإشباع وألف الضمير والمبدلة من نون التوكيد الخفيفة لا تكون رويًا ، وقول صاحب تحقيق المقال إن مقابلة حرف بآخر غيره تسمى مطلقاً إجازة بالزأى أو براء وإكفاء سهو ، لأن الإكفاء مقابلة حرف بما يقرب إليه مخرجا لا بحرف مطلقا .

فعل مقيس المعدي وأفعول لغي

ره سوى فعل صوت ذا الفعـال تلا

شرع يذكر الأوزان المقيسة من ذلك وهي عشرة وذكر تسعة :

الأول : فعل بفتح الفاء وسكون العين وهو مصدر مقيس في الفعل الثلاثي المتعدي لواحد أو أكثر مفتوح العين أو مكسوره ، والأكثر في المفتوح التعدي ، وفي المكسور اللزوم ، وأما المضموم فلا يتعدي على ما مر بيانه وسواء في المفتوح المتعدي ، والمكسور المتعدي ، أن يكونا صحيحين أو معتلين أو مضاعفين أو مهموزين ، فقياس مصدرا لكل فعل بفتح فسكون ، فالمفتوح المتعدي : كضرب ضرباً وكتب كتباً بسكون التاء ، وقتل قتلاً ، وكوعد وعداً ، وقال قولاً ، وباع بيعاً الأصل : قول وبيع بفتح الواو والياء قلبتا ألفاً لتحركهما بعد فتح ، ورعى رمياً ، وقفنا قفراً ، وكرد رداً أصله ردد بفتح الدال الأولى سبب فتحها فأدغمت في الدال بعدها ، وكأكل أكلاً والمكسور المتعدي ، كفهم فهماً وشرب شرباً ، بفتح الشين ، ولقم لقماً ولحس لحساً وكوطى وطئاً ، وخاف خوفاً أصله خوف بكسر الواو قلبت ألفاً لتحركها بعد فتح ، وفننى داره بكسر النون فنياً لزم فناءها ، وكمس مساً أصله مسس بكسر السين سلب كسرهما فأدغمت في السين بعدها ، وكأمن أمناً ، وسواء في المفتوح المتعدي أن لا يدل على صناعة أو يدل عليها .

وقال ابن قاسم وتيممـه البليدى والحفنى : إذا دل على صناعة فقياس مصدره فعالة بكسر الفاء ، ومثأوا بعبر الرؤيا عبارة والأولى التمثيل بحاك حياكة ، وخاطا خياطة ، وحجم حجمة ، وفي تمثيلهم بعبر نظر نعم هو شبيه بالصناعة وسواء في المكسور المتعدي أن يفهم عملاً بالفهم أو لا يفهمه كما هو ظاهر إطلاق الخلاصة ، وهذا النظم ، وظاهر إطلاق القدماء كسيوييه والأخفش ، وقيده الناظم في التسهيل

بان يفهم عملاً بالفهم كشرّب شرباً ، ولقم لقمًا ، ولحس لحساً وسرط
سرطاً ، وطلع باماً ، ولحق لمعاً ، وطعم طعمًا ، وقضم قضمًا ، وخضم
خضمًا ، ولحق اللقمة لقمًا ، فيكون قياساً مطرداً وإن لم يفهم عملاً
بالفهم ، فإن قليلاً غير قياسى نحو : حمد حمداً ، وسمع سمعاً ، وفهم
فهماً ، وجهله جهلاً .

وقد يجيء على فعل بكسر الفاء وسكون العين : كحفظ حفظاً
وآلف ألفاً ، وعشق عشقاً ، وفرك فركاً ، وعلم علمًا ، وفقهن فقهاً
وعلى فعل بضم الفاء وسكون العين : كشرّب شرباً بضم الشين ، ولبس
لبساً ، وثكل ثكلاً ، وعدم عدماً ، وغنم غنماً ، وعلى فعلة بضم الفاء
كصحب صحبتة ، وفتحها كرحم رحمة ، وعلى فعول بالضم كركب
ركوباً ، وشهد شهوداً ، ولزم لزوماً ، وعلى فعلان بالضم نحو قرب
قرباناً وعلى فعال بالفتح : كخلق لخلقاً وضمن ضمناً ، وعلى فعالة
ككراه كراهة ، وعلى فاعل كيقن يقيناً ، وتقيد اطراد فعل بالفتح
فالمسكون بأن يكون المكسور المتعدى عملاً بالفهم غير ظاهر ، وإن جرى
عليه النظم في التسهيل حيث قال : ومن فعل المفهم عملاً بالفهم ،
وإنما لم يمثل سيبويه والأخفش إلا بما أفهم عملاً بالفهم ، لأن له
مزيه ، لأنه جاء على قياس ، ولم يشذ منه شيء إلا نادراً لا لأن ما
لم يفهم عملاً بالفهم لا يقاس فيه فعل ، وهذا هو الحق فاعرفه ،
ولم يشترط أحد في المفتوح المتعدى أن يكون عملاً بالفهم .

واختلف في معنى القيلس في باب المصادر فقال سيبويه والأخفش
والجمهور : معناه أنه إذا ورد فعل ولم ندر كيف تكلم العرب بمصدره
فإننا نسلك به باب المطرد ، وأما ما سمع منهم فلا يستعمل على غير ما
سمع ، وافق القياس أم خالفه ، فلا نقول علم علماً بفتح عين المصدر ،
ولو كان هو القياس لورودها لو مكسورة هذا هو الصحيح ، وغيره
المرادى والتباعد .

وقال الفراء : يجوز القياس وإن ورد السماع بخلافه ، فيجوز أن تقول علم علم عكماً بالفتح وطلب طلباً بسكون اللام ، وظم ظلماً بفتح الظاء ، ووردت بكسر العين ، وفتح اللام وضم الظاء ويرده أنه قياس في معرض النص ، وهذه المسألة شبيهة بمسألة المضارع من فعل المفتوح الخالي من جانب الفتح ، وانكسر ففيهما ما مرّ فيهما ، وقيل إن القياس في مصادر الثلاثي لا يصح وأن المرجع فيها إلى السماع وإن لم يسمع توقف فيه ، واستدل قائله بكثرة اختلافها ، وعدم انضباطها .

الوزن الثاني : الفعول بالضم وهو مقيس في الفعل الذي هو غير متعد إذا كان مفتوحاً ، واليه أشار بقوله : والفعول لغيره أى لغير المعدى لا مطلقاً ، بل للمفتوح غير المعدى بدليل أن المكسورة تكلم عليه في قوله : وما على فعل استحق مصدره الخ ، والمضوم تكلم عليه في قوله : وقس فعالة أو فعولة الخ وسواء في المفتوح اللازم أن يكون صحيحاً : كقعد قعوداً ، وجلس جلوساً ، ووقف وقوفاً وسكن سكناً ، أو معتلاً كوصل أى انتهى وصولاً ، وغاب غيبواً ، ومضى مضياً بالتشديد أصله مضوياً بسكون الواو ، قلبت ياء وأدغمت في الياء ، وكسر مـا قبلها ، وغدا غدواً بالتشديد أصله غدوا بسكون الواو الأولى ، أدغمت في الثانية مضاعفاً : كمر مروراً أصل مرّ مرر بفتح الراء الأولى ، أسقط فتحها وأدغمت في الثانية ، أو مهموزاً كأفل أفولا وقد علمت أنه قيل : يقاس فيهما لم يسمع ، وقيل : مطلقاً وقيل : لا يقاس مطلقاً لأن ذلك الخلاف في مصادر الثلاثي مطلقاً .

وقال ابن الحاج : إن فعولاً يقل في معتل العين ، أى لثقل الضمة على حرف العلة بعدم حرف العلة ، وهو واو فعول ، بل قياسه الفعل بالفتح فالسكون كصام صوماً ، وعاد عوداً ، وآب أوباً ، وحان حيناً أى هلاكاً ، وغام غيماً ، وحاضت حيضاً ، وخام خوماً أى جبّناً .

قلت : الحق معه في كون فِعُول قليلًا في المَعْتَل ، لكن لا أَسْلَم أن مصدر المَعْتَل محصور في الفعل بالفتح فالسكون ، بل الفعل كثير كما مثل ، ويكثر الفَعَال بالكسر أيضًا : كآب إِيَابًا ، وصَام صِيَامًا ، وقَام قِيَامًا ، والفَعَالَة بالكسر أيضًا كَنَاح نِيَاحَة ، والأَصْل صَوَامًا وقَوَامًا وَأَوَابًا ونَوَاحًا ، قلبت الواو ياء لانكسارها قبلها .

وورد على غير قياس في المفتوح اللازم الفعل بفتح الفاء والعين : كهرَب هَرِيًا ، وسَمَر سَمَرًا ، وَغَلَط غَلَطًا ، وَغَلَت غَلَتًا ، والفعل بالفتح فالسكون كقَصَد قَصْدًا أي عَدَلَ ، وَعَدَلَ عَدَلًا ، وَمَكَّرَ مَكَّرًا ، والفعل بالضم فالضم كعَمَّثَ مَكَمَثًا ، وهَجَرَ في كلامه هَجْرًا ، وَرَشَدَ رَشْدًا ، وعلى فعلة كذلك كخَطَبَ خُطْبَةً ، والفعل بالكسر فالسكون : كصَدَقَ صَدَقًا ، وَعَتَقَ عَتَقًا ، وَقَسَطَ قَسِطًا ، والفعل بضم الفاء والعين وعدم الواو كَنَسَكَ نَسَكًا ، وَحَطَمَ حَطْمًا ، والفعل بفتح الفاء وكسر العين وعدم الياء ككَذَبَ وَكَذِبًا وغير ذلك وإنما يقياس الفِعُول فيها لم يدل على صوت كما أشار إليه بقوله : سوى فعل صوت .

الوزن الثالث : الفَعَال بالضم وهو مقيس في المفتوح اللازم الدال على الصوت ، كما أشار إليه بقوله : ذا الفَعَال تلا أي هذا اللازم المفتوح الدال على صوت مصدره الفَعَال بضم الفاء وفتح العين خفيفة كصَاح صَيَاحًا ، وَنَاحَ نَوَاحًا ، وَخَارَ الخَجَل خَوَارًا ، وَنَهَقَ الحِمَارَ نَهَاقًا ، وَجَارَ جَوَارًا ، وَصَارَ يَصُورُ صَوْرًا ، وَحَدَا الإِبِلَ حَدَاءً أي تَغْنَى خلفها ، وَمَكَا مَكَاءً ، وَدَعَا دَعَاءً ، وَثَغَتِ الثَّاءُ ثَغَاءً ، وَرَغَى رَغَاءً ، وَصَرَخَ صَرَاحًا ، وَصَرَخَ صَرَاحًا ، وَبَغَمَتِ الطَّبِيَّةُ بَغَامًا ، وَنَبَحَ الكَلْبُ نَبَاحًا .

وظاهر البيت أن الفِعُول مطرد في المفتوح اللازم مطلقًا ، ولو دل على امتناع أو داء ، أو تَغَلَّبَ لأنه لم يستثن إلا ما دل على صوت ، وأما ما لم يدل عليه فإن قياسه الفِعُول ، ولو كان له قياس آخر كالفَعَال بالكسر لما دل على امتناع ، ولعل مراده استثناء ما دل على

صوت ، وما دل على امتناع ، ونحوهما اتكالا على قوله بعد : وقد
كثا الفعيل في الصوت الخ ، والمراد بالصوت صوت الحيوان مطاقاً
لا صوت غيره ، وقيل صوت الحيوان وغيره ، سواء وكثر الفعيل
فيماد دل على صوت .

الإعراب : فعل خبر مقدم ، ومقيس مبتدأ والمعدى مضاف
إليه ، ومقيس أصله مقيوس ففعل فيه ما سبق في نحو مقل ومبيع ،
وإضافته محضة ، ولو كان وصفاً لأنه لم يوصف لمعموله فهو معرفة
لإضافته للمعدى ، والمعدى معرفة ، وهما نعتان لمخوفين ، أى المصدر
المقيس في الفعل المعدى فعل ، وهذا لكون المحل موضوعاً للكلام على
القياس أولى من جعل فعل مبتدأ ، ومقيس خبره وتوهم أبو يحيى أن
فعلاً نكرة وأجاز جعله مبتدأ ومقيس خبره فقال والمسوغ للابتداء
بالنكرة لا يخفى عليك ، والوجه الأول أولى لغير ما وجهه . . .

قلت : أراد واقه أعلم بالمسوغ والتنويع والتقسيم ، وأراد بالوجه
الأول كون مقيس مبتدأ وفعل خبره ، وما في قوله لغير ما وجه زائدة
أى لغير وجه واحد ، بل لوجهين مثلاً أحدهما أن الكلام على القياس
لا على مجرد الوزن ، فإنما يناسب هذا جعل مقيس مبتدأ وفعل
خبره ، والآخريان : مقيس معرفة كما مر ، وفعل نكرة فيما توهم
والمعرفة أولى بالابتداء ، ولكن ليس الأمر كما توهم من أن فعلاً
نكرة ، بل علم جنس لنحو ضرب وأكل ووعد ، والاسمان
المعرفان الواقعين مبتدأ وخبراً يحكم بابتداء المتقدم منهما ، تساوت
رتبتهما أو اختلفا على المشهور ، ففعل مبتدأ ومقيس خبره ، ويحكم
بابتدائية غير المشتق وإن تأخر عند بعض ففعل مبتدأ أيضاً ، ومقيس
خبره ، ويجوز جعل كل منهما مبتدأ وخبراً فيجوز الوجهان .

والتحقيق عند ابن هشام أن المبتدأ ما كان أعرف أو كان هو
المعلوم عند المخاطب ، وإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم مبتدأ وإن

كانا نكرتين لهما - مسوغ جاز جعل إحداهما مبتدأ والآخر خبراً مطلقاً ، وإن كان أحدهما معرفة المبتدأ إن تقدم ، وإن كان المقدم نكرة لا مسوغ لها فهي الخبر اتفاقاً ، وإن كان لها مبتدأ فهي الخبر عند الجمهور ، والمبتدأ عند سيبويه ، وبسط ذلك في النحو ، وجملة المبتدأ أو الخبر في البيت مستأنفة ، والروا لحطف الجملة والفعل مبتدأ ولغير متعلق بمحذوف خبره وياء للشطر الأول وراءه للثاني ، والهاء مضاف عائدة للمعدي ، وسوى حال من غير بناء على أن إضافته لفظية أو أنها لفظية تكيد التخصيص ، وبسطت ذلك في النحو هذا مذهب الناظم .

وأما على مذهب بعض فنصبها أعنى سوى على الاستثناء على حد ما نصب عليه بعد إلا وعلى مذهبه جمهورا البصريين وسيبويه ، فهي ظرف وبسط ذلك في النحو ، وفعل مضاف إليه سوى ، وصوت مضاف إليه فعل ، وذا مبتدأ إشارة لفعل صوت ، والمفعول مبتدأ ثان ، وتلا خبره فعل ماض وفاعل مستقر رابط ، والمبتدأ وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط محذوف أي تلاه تبعه قيل هذا نسب للكاتب ، وأغلب استعجالاً ، ويجوز كون الفعل مفعولاً مقديماً للوزن والروى لتلا .

وتلا ماض فاعله مستقر عائد لذا ، والجملة خبر ذا ، والرابط هو المستقر ، والمعنى متقارب ، ويجوز كون ذا مفعولاً مقديماً لتلا للوزن والروى ، والقول مبتدأ وتلا وخبره ، وفيه تقديم مفعول الخبر الفعلي وهو جائز كما مر ، والجملة مستأنفة فلا محل لها ، وفي بعض النسخ جلا بدل تلا ، وعرابه كما مر وعليه قول صاحب فتح الأقفال ، واقتصر على أن الفعل مفعول جلا .

قلت : يزم على هذه النسخة الإيطاء وهو عيب ، وذلك أنه قد ذكر جلا آخر البيت الثالث لهذا البيت ، ولا يقال لعل الناظم مذهبه أن لا إيطاء بعد ثلاثة أبيات ، لأن هذا المذهب أن يفصل ثلاثة أبيات بين البيتين اللذين كررت فيهما الكلمة ، والله أعلم .

وما على فعل استحق مصدره

ان لم يكن ذا تعدد لونه فعلا

أى والفعل الذى على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين اذا كان لازما حق مصدره أن يكون على وزن فعل بفتح الفاء والعين ، وهو الرابع سواء كان صحيحا كفرح فرحاً ، وعطش عطشاً ، وغرث غرثاً ، أى جاع أو معتلاً كرجع وجعاً ، وعور عوراً ، وحول حولاً ، وعمى عمى أصله عمى تحركت الياء بعد فتح فقايت الفاء وحذف الألف للتنوين بعدها ، وجوى جوى كذلك ، والجوى الحرقه من عشق أو حزن أو وجع الجوف ، أو مهموزاً كأثر أثراً أو مضاعفاً كمثل شللاً .

وظاهر اطلاق النظم والخلاصة والكافية أنه سواء لم يدل على لون أو دل عليه ، أو لم يدل على حرفة أو ولاية ، أو دل على احدهما أو لم يكن فيه علاج ، ووصفه على فاعل ، أو كان كذلك ونص في التسهيل على أن الغالب في الدال على لون فعلة بضم الفاء وسكون العين والغلبة أماره القياس ، كما أن عدمها أماره عدمه ، وقد صرح الشيخ خالد بأن القياس في الدال على اللون الفعلة بالضم وليس يكون نحو : حمر حمرة ، وخضر خضرة ، وصفر صفرة ، وكدر كدرة ، وسمر سمرة ، وأدم أدمة ، وشهب شهبه ، وزرق زرقة ، وكهب كهبة ، وهى لون بين الزرقة والحمرة ، أو سواد أو لون الغبار ، وقيل بياض فيه كدرة ، وهذا حكاة الحنفى عن التصريح ، وأيس فيه في هذا الباب ، وصرح به القاموسى .

وقهب قهبة أى بياض فيه كدرة ، ودهم دهمة ، وغبر غبرة ، وصرح في التوضيح بأنه ان دل على حرفة أو ولاية فقياسه الفعلة بكسر الفاء ، ومثل بولى عليهم ولاية .

قال خالد : وعداه بطلى لتصحيح التمثيل أما اذا تعدى بنفسه نحو ولى أمرهم فليس قياسيـه الفعلة ، والكلام في القاصر لا فى

المتعدى ، ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية ، لأن الولايات في معنى الحرف اكته لم يكتف بذلك في فعل المفتوح ، بل مثل لهما .

قلت : ما ذكره في التوضيح من أن المكسور الدال على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة ، وإن سلمه الشيخ خالد وصاحب تحقيق المقال لا أساسه لأنه معروف في فعل المفتوح اللازم ، وأما ولى عليهم ولاية فنادر ، فالأولى إطلاق الخلاصة عن قيل عدم الدلالة على الحرفة والولاية ، ويأتى بعض كلام في قوله : والفعالة دع احرفة بأن محله ومراده في المفتوح اللازم ، فقد أطلق هنا كالخلاصة .

وأما ما دل على علاج ووصفه على فاعل فقياسه عند ابن الحاج انفعول بالضم كقدم وقدموا ، وصعد في الجبل صعوداً ، أو أرف أزوفاً قرب ، وعسل به عسولاً لزمه ، ولصق به قاله ابن الحاج ، وهذا مقتضى قول سيبويه ، وقد غفل عنه أكثرهم أ هـ .

وما ذكره الناظم من أن قياس المكسور اللازم فعل بفتح الفاء والعين هو الكثير القياسى ، وقد يجىء على فعلة بضم فسكون غير دال على لون كرجب رغبة ، ورهب عنه رهبة ، وعلى فعل بفتح فسكون كمهد عهداً ، وأمن أى اطمأن ، وعلى فعل يكسر فسكون كحنث حنثاً ، وربح ربحاً ، وأثم إثمأ ، وعلى فعل بالضم فالسكون كلبث لبثاً ، وجهد جهداً ، وشهد شهداً ، بضم الشين ، وبخل بخلاً ، وحزن حزناً ، وعلى فعلة بفتحتين كنجب نجبة ، وعجل عجلة ، حيث فتحت العين والجيم ، وعلى فعل بكسر ففتح كسمن سمناً وكبر كبراً ، وشجع شجعاً ، وعلى فعل بفتح فكسر كضحك ضحكاً ، بكسر الحاء وعلى فعال بفتح كحرب حراباً ، ونشط نشاطاً ، ونفذ نفاداً ، وفعالة كذلك كمقنع قناعة ، وشقى شقاوة ، وسعد سعادة ، وفعالة بالضم كسل سلالة ونفس نفاسة وشرس شراسة ، حيث ضمت أوائلها ، وفتحت أيضاً وعلى فعولة بالضم نحو لزج لزوجة كل ذلك شاذ غير مقيس .

وصرح في فتح الأقفال بعدم قياس نحو سعد صعداً ، وهو خلاف مذهب ابن الطاج ، وأكثر ما يوجد الفعل بفتحتين فيه الأعراس ، وفهم من قوله : ان لم يكن ذا تعد أنه كان ذا تعد لم يكن قياسه الفصل بفتحتين ، بل الفعل بالفتح والسكون .

الإعراب : الواو لعطف الجملة على جملة فعل مقيس المعدي ، أو على قوله : والفعلول لغيره ان استؤنف قوله : ذا الفعالم تلا ، وان عطف فالفعل على فعل مقيس المعدي أو على ذا الفعالم تلا ، أو للاستئناف ، وما مبتدأ موصولة أو فكرة موصوفة ، وعلى فصل متعاق بفعل محذوف هو وفاعله صلة ما أو صفتها ، وأستحق ماضى ومصدر فاعله ، والهاء مضاف اليه ، والجملة خبر المبتدأ ، والرابط الهاء .

وان حرف شرط جازم لجملة لم ومجزومها ، ويكن مجزوم فلم ، واسمه ضمير مستتر عائذ الى فعل وإذا خبره بمعنى صاحب مضاف الى تعد ، وقيل بتنازع ان ولم في المضارع ، وهو مردود بسطته في النحو ، وأصل تعد تعدى بضم الدال وتحريك الياء ، قلبت واوا لا نضمام ما قبلها ، ولزم كون آخر اسم معرب عربى مختوماً بواو متحرك ما قبلها ، فقلب التضمه كسرة والواو ياء لانكسار ما قبلها ، حذفت الياء لوقوعها ساكنة قبل التنوين ، وذلك لأن تفعل بتشديد العين مصدره التفعّل بتشديد مضمومة ، وتعدى بوزن تفعل ، فعلاية خفض تعد في البيت كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، وكون مفعول أستحق مضاف لاسمه ، وفعلاً بفتح الفاء والعين خبره .

ويجوز بناء أستحق للمفعول ومصدره نائب وكونه بالرفع بطل اشتغال من مصدر ، وجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه مع ما تأخر على حد زيد ان لم تقم قائم فزيد مبتدأ ، وقائم خبره ، وان لم تقم جرابه محذوف لدلالةهما ، وجملة الشرط والجواب المقدر مستأنفة معترضة .

وقس فصالة أو فـمـولة لفظـ

ت كالشجاعة والجارى على سهلا

يعنى أن فـمـول بضم الميم له مصدران مقيسان أحدهما فعالة بالفتح وهو الخاضع كشجع شجاعة ، والآخر الفـمـولة بالضم وهو السادس كالمصدر الجارى على سهل وهو السهولة ، يقال سهل سهولة ، ومعنى كونها مقيسية أنهما إذا وردا من لفظ واحد استعملتا جميعا ، وإن لم يرد واحد منهما في لفظ فقس أحدهما فيه فعالة أو فـمـولة كما أشار إليه بقوله : وقس فعالة أو فـمـولة ، قيل قيسهما جميعا فيه ، وإن ورد أحدهما دون الآخر اقتصر على الوارد ، ولا يستعمل غيره وقيل : يستعمل وقد غابت مما سبق أن ضمهم من يقول لا يستعمل واحد منهما إذا عدم نـمـاعة مطلقا .

وقال ابن الناطم : إنما يقلب الفعالة في المضموم الذى وصفه على فـمـول فقط ، أو على فـمـول وغيره : كشجع فهو شجيم شجاعة ، وملح ملاحه فهو مـلـيح ، وظرف ظوافه فهو ظريف ، وكرم كرامة فهو كريم ، وقبح قباحه ، وظلف نظلفة ، والفـمـولة فيما كان وصفه على فـمـول يفتح فسكون : كسهل سهولة فهو سهل ، وصعب صعوبة فهو صعب ، وحزن المكان حزونة فهو حزين .

وهو أعنى قول ابن الناطم صحيح اختاره صاحب تحقيق التلـال وأبو يحيى ، وأما نحو سمح سمحة فهو سمح ، وجلد جلادة فهو جلد وشهم شهامة فهو شهم مما ورد مصدره على فعالة ووصفه على فـمـول بفتح فسكون ، فلا يـمـدح فيما ذكره ابن الناطم لأنه قليل فلا يقاس ، فبطل اعتراض فتح الأقفال به ، وظاهر كلام سيويـه أن فـمـولة غير مقيس ، وصرح به ابن عصفور ذكره صاحب تحقيق المقال ، فظاهر سيويـه قياس الفـمـولة مطلقا وحده لكثرة ، وأغلبته

كالجنابة والنجابة والنقابة واقتسابه والصلابة والسماحة بالجيم ،
والسماحة بالحاء المهملة ، والصراحة والصباحة والفصاحة والملاحاة ،
واقاحة والبلادة ، والجلادة والطهارة ، والنضارة والنظافة ، والقذارة
والنجاسة ، والفراصة والرخاسة أى التعمية ، والشجاعة والشناعة ،
والوساعة واليبلاغة ، بدال مهمة وعين معجمة ، وانرصافة والسخافة ،
والنحافة والكثافة ، واللطافة والحماقة ، والبسالة والجزالة ، والردالة
والجزامة ، والجرامة والسهاماة ، والصرامة والضخامة ، والإلاماة
والخضانة ، والمهانة والرفاهة ، والفراهة ، والنهاة وغير ذلك .

- - ووقلت : الفعولة بانفسبة للفعالة كالعروية والصعوبة ، والجمودة
والنزورة ، والسهولة والخشونة .

وقال الزجاجى وابن عصفور : ان القياس فى فعل بالضم الفعل
بضم افاء وسكون العين ، كالحسن والقبح ذكره ابن هشام فى
التوضيح ، والمرادى والأشمونى والسيوطى فى جمع الجوامع ، ولم
يصرح بالزجاجى وابن عصفور ، بل عبر بقيل - ل ، وذكره صاحب تحقيق
ألقبال ، ونسبه لابن عصفور وهو خلاف ما قال سيبويه ، لأنه قال :
القياس افعالة ، وهما قالوا : القياس بالضم فالسكون ، بل قال
ابن عصفور : القياس الفعل بالضم ، فالسكون ، وجاء فعالة وفعال
بافتح ، وشذ فعولة وفعل بفتح فسكون أ ه .

والفعل بالضم والسكون أولى بالقياس من الفعولة لكثرة مثل فى
فتح الأفعال بالبطء والرحب ، والتقرب والخبت ، والفسح والقبح ،
والبعد والعقر ، والعقم والنزر ، والعسر واليسر ، والفجر والنزر ،
أى اقلية ، والصغر والكبر ، والكثرة والبؤس ، والفحش والرخص ،
والبخس والعرض ، والغلظ والوسع ، والسحق والضعف ، والظرف
والعنف ، والاطف والحمق ، والخزق والسحق ، والعمق والسبك ،
والثقل والنصل ، والشراء والقدم ، والضخم والعظم ، واللوم والثن ،
والجبن والحسن ، والرزق واليمن ، والنبه والنزه ، والحرم والسرعة ،

والمكثة والهجنة بقاء التانيث في الثلاثة * وكثير إنما يضم بمعنى العظم ونحوه حساً أو معنوياً لا في معنى كثرة السن ، فإن هذا مكسور .

ويجىء المصدر بكثرة أيضاً على فعل بكسر ففتح : كالقصر والصبر والغلظ والعرض ، والكبر والنقل ، والضم والمعلم ، والقدم والبخن ، وفعل بفتح الفاء والمعين كالأحب والخطر والشرف والوظف والوضنك ، والكرم والسفه .

وقد يجىء على فعل بفتح فسكون : كخفض عيشه خفضاً ، وعلى فعلة بالضم فالسكون كالبهجة والكثرة ، وبالفتح فالسكون وعلى فعالية كإفراحية وإرفاهية ، وعلى فعل بالكسر فالسكون وغير ذلك ، ولأم فعلت للشطر الأول وتأؤه للأخر .

الإعراب : الواو للاستئناف النحوى أو للعطف ، وقس فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا ، وفعالة مفعول به ، وفصواة معطوف عليه ، ولفعلت متعلق بقرس ، وأو بمعنى الواو ، وللتخيير أو للإباحة ، وكالشجاعة متعلق بمحذوف خبره أو لا يتعلق ، أى وذلك كالشجاعة والتجارى معطوف على الشجاعة ، أى والمصدر الجارى وعلى سـ هل متعلق بالجارى ، أى الجارى على ما يقتضيه سهل بانضم .

ويجوز أن يقرأ والجائى من جاء يجىء .

وما سوى ذاك مسـمـوع

.

أى ان غير ما ذكر من فعل بفتح وسكون للمتعدي ، وفعل
بالضم للمفتوح اللازم الذى لا يدل على صـوت ونحوه مما يأتى ،
وفعل بفتح الفاء والعين للمكسور اللازم ، وفعالة وفـعـولة
لضموم مـمـوع مختصر فيه على ما ورد من كلام العرب ،
ولا يقاس وذلك فى غير ما يذكره بعد من قوله : وقد كثر الفـعـل إلخ
فمن المسموع من المفتوح المتعدي فعل بفتح الفاء والعين : كطلب
طلباً ، وجلب جلباً ، وفعل بالكسر ، كنكح نكاحاً ، وحجب حجاباً ،
وفعل بالضم كورد وروداً وجحد جحوداً ، وشكر شكوراً وقالوا جحداً
بالفتح والسكون على اللّياس ، وفعل بكسر الفاء وسكون العين
كذكر ذكراً .

وقالوا ذكراً بضم الذال ومن المسموع من المكسور المتعدي فصل
بكسر الفاء ، وسكون العين كعلم علماً وحفظ حفظاً ، وفعل كلزم
لزوماً ونهكه المرض نهوكاً ، وفعل بفتح الفاء والعين كعمل عملاً
وفعل بضم الفاء وسكون العين كوده وداً ، وشرب شرباً ، ومن المسموع
من المفتوح اللازم فعل بفتح وسكون العين كمجز مجزاً وهذا الليل
هـذـه ، ومات موتاً .

وفعال بالفتح كالذهاب ، وفيأولة كالشيخوخة ، وفعل بضم الفاء
وسكون العين كمكث مكثاً ، وحكم حمأ ، وفعلان بضم الفاء وسكون
العين كشكر شكراناً ، ورجح رجحاناً ، وفـمـلان بكسر الفاء وسكون
العين مثل له فى تحقيق المقال : بلواه إياناً ، وهو سهو لأنه متعد ،
ومن المسموع من المكسور اللازم فعل بفتح الفاء وسكون العين :
كبئس بأساً ، ويئس يأساً ، وفعل وفعالة بالفتح كسلام وسلامة ،

وسام وسائمة ، وسقام وسقامة ، وخطة بفتح الهاء : كحار حيرة ،
وغار غيرة ، وقعود كقنط قنوطاً ويئس يئوساً .

وفعلوت بفتح الفاء والعين كلرغبوت ، وفعل بكسر الفاء وفتح
العين كرضى ، وفعل بالضم والسكون كازهد والتبخل والسخط .

وزعم ابن قاسم أن رضى وسخط متعديان على التوسع باسقاط
الضائض ، وهو باطل لأن المتعدي بالتوسع لازم ، نعم يتعديان
بتضمين معنى قبل وكره ، ومن المسموع من التضموم فعل بكسر الفاء
وفتح العين كالصغر ، وفعل بالضم والسكون عند الناظم وغيره
كالصن .

وفعلة بفتح الفاء وضمتها كالكثر والسرعة ، وفعل بفتح الفاء
كالضعف ، ويقال أيضاً : الضعف بالضم ، وقيل الأول في الرأي والثاني
في الجسد ، وعليه الزبيدي والمشهور أنهما لغتان في الجسد ،
وقد تصرف العين والفاء بالفتح ، بل لغة وفعل بفتح الفاء والعين
كالضعف بفتح الضاد والعين والكررم والشرف والظرف ، وقد تقدمت
تلك الأوزان مع غيرها من المحفوظ الذي لا يقاس .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للتعطف ، وما مبتدأ موصولة
أو موصوفة ، وسوى خبر محذوف أى هو سوى ، وحذف صدر
جثة الموصول مع أنه غير أى أطول للصلة بالإضافة لاسم
الإشارة ، وبكاف الخطاب ، ولو جطت سوى ظرفاً تعلق بفعل محذوف
هو وفاعله صلة أو صلة ومسموع خبر مبتدأ .

• • • وقد كثر الـ

فعل في الصوت وانداء المض جلا

معناه وزن فعال فليقس ولـ ذى

فراد أو كمرار بالفعال صـ لا

فمالة لخصال والفـ مالة دع

لصرفة أو ولاية ولا تهـ لا

الوزن السابع : الفعل من المفتوح اللازم ، وقد تحقق عندهم أنه كثير مقيس في الصوت واثثرة ، من علامات القياس غالباً ، وذلك في صوت الحيوان مطلقاً ، قال بعض : وصوت غيره ندـ و صرخ صريخاً ، وصهل صهيلاً ، وصر أقلم صريراً ، وإليه أشار بقوله : وقد كثر الفعل في الصوت ، فالمدال على الصوت له مصدران : هذا والفعال بالضم كما مر في قوله : ذا الفعال تلا ، فصوت الحيوان كالصريح والصهيل ، والضجيج والعجيج ، والضغيب لصوت الرجل يختفى فيفزع غيره بالصوت ، كصوت الوحش ، ولصوت الأرنب والذئب ، وصوت تقلل الجردان في قلب الغرس ، وصوت الرجل اذا صات كالأرنب أو الذئب •

وقيل : هـ ذا ضغب بفتح فسكون ، ونق الضفدع والعقرب والدجاجة والهرة نقيقاً ، وأن أنيناً ، وحن حنيناً ، ورن رنيناً ، وأل أليلاً ، وهو الكلب هريراً ، وفحت وفخت وكشت الأفعى فحيحاً وفخيخاً وكشيشاً ، وزأر الأسد زئيراً ، ونهق الحمار نهيقاً ، وشهق شهيقاً ، ونفق بغمه نقيقاً صاح وزجر ، ونفق الغراب أيضاً صاح بالمين المهملة ، ونفق بالمعجمة نقيقاً صاح ، وكذا نعب بانون والمهملة والموحدة ، وقيل نفق بالذنون والمعجمة والثفاف في الخير ، ونعب بانون والمهملة والموحدة في الشر ، ونعب الغراب وغيره ، أو نعب الغراب أو غيره بمعنى مدغقه ، وحرك رأسه في صياحه ، وشخر شخيراً ، ونخر نخيراً ، وسحل الحمار والبغل سحلاً ، وزفر الحمار والظبي زفيراً ، وهدر البعير هديرأ ، ونثم الظبي نثيماً •

وصوت غير الحيوان كصر القلم صريراً ، وزفرت النار زفيراً ،
وطن الطست طنيناً ، وأزت القدر أزيزاً ، وقصف الرعد قصيفاً •

قيل : وإنما قال وقد كثر الفعل في الصوت لأنه قد سبق أن
قياس فعل الصوت الفعـال بالضم ، وهما مقيسان أ هـ وهو غير
مفيد وجهاً •

قلت : والأولى أنه قال ذلك ليفيد بالتصريح أن الفعل كثير في
الصوت وبالأشارة أنه مقيس لتبادر القياس من الكثرة ، كما أن
الفعال بالضم مقيس ، وقد يجتمع فعيل وفعال في الصوت كنعب نعاياً
ونعياً ، ونعق نعاقاً ونعياً ، وأزت القدر أزازاً وأزيزاً ، وصرخ
صراخاً وصريخاً •

وزعم بعض أنه لا يقال إلا صراخ ، وقد ينفرد فعيل كصهل
صهلاً ، وصخذ الصرد صخيداً صات ، وقد ينفرد فعال كبعغم الظبي
بغـاماً ، وضبح الثعلب ضباحاً ، فحيث وردا من افظ واحد فذاك ،
وان ورد أحدهما لم يستعمل الآخر ، بل يقتصر على الوارد ، وان لم
يرد واحد استعمل واحد منهما فقط ، وقيل : يستعملان جميعاً ،
وقيل لا يستعمل مـا لم يرد ، وكثر الفعل في السير أيضاً كرحل
رحيلاً ، وذمل ذميلاً ، ودب دبيباً وهب هبيباً ، وهف هفيفاً ، ومل
مليلاً ، وخب خبيباً ، وقطف قطيفاً ، وهو مقيس فيه أيضاً •

وقد قرنه مع الصوت في الخلاصة إذ قال : وشمل سيرا
وصوتا الفعيل : كصهل ، ويقاس الفعال بالضم فيما دل من المفتوح
اللازم على داء ، كما يقاس فيما دل منه على صوت كسعل سعالاً
وعطس عطاساً ، ومشى بطئه مشاءً ، وتمثيل صاحب فتح الأقفال ،
وصاحب تحقيق المقال وغيرهما من شراح النظم والخلاصة : يزكم
زكاماً مع أنه يلزم البناء المفعول ، فلا يعلم أنه فـعـل بالفتح ،
إنما هو نظر إلى أصله المقدّر لكن يردّه أنه لو لم يكن متعدداً لم
يبن للمفعول •

والكلام في اللزوم فبطل تمثيلهم به اللزوم المفتوح الدال على داء ، ولا يقال أن بناء اللزوم للمفعول مسموع قاسه كثير ، لأننا نقول : هذا يعتمد قطعاً لأنه يكون نائبه المفعول به أو ضمير ، لا خصوص الظرف ونحوه نحو : زكّم زيد ، وزيد زكّم وزكمت ، بل ظاهر المقاموس أنه نطق به مبنياً للفاعل متعدياً قال : وزكّمه فهو مزكّم ، فلا يقال : أنه لما لم ينطق بالأصل جعل كاللزام .

والجواب أنه على صورة المبنى للمفعول ، ومعناه معنى ما بنى للفاعل ومرفوعة فاعل لا نائب أو نائب صورة ، وتسمية فقط ، ومثله نتجت للناقطة ونحوه مما لزم البناء للمفعول ، وجعل بفتح العين حملاً على النظائر وإيثاراً للأخف ، وإلى فعال في الداء أشار بقوله : والداء المضجلاً ، معناه وزن فعال فليقس أى والداء الموجه أظهر مصدره وكشفه وزن فعال بالضم ، فليقس فيه فعال بالضم ، والداء الضرر ، والمض بضم الميم الأولى وكسر الثانية وتشديد الضاد اسم فاعل أمض أى أوجع ، وجلاً بمعنى كشف وأظهر .

ولم يرد بمعناه مصدره ، فقد رأيت أن أفعال بالضم اشترك فيه ما دل على صوت ، وما دل على داء ، وينفرد بفعال ما دل على صوت عما دل على داء ، أو ينفرد به أيضاً ما دل على سير عما دل على داء ، وينفرد الدال على داء بفعال بالضم عما دل على سير .

للوزن الثامن : الفعل بكسر الفاء وهو مقيس في المفتوح لللزام الدال على الفرار ، ونحوه من الامتناعات : كحر فراراً ، ونفر نفاراً ، وشرد شراداً ، وأبق إباقاً ، وجمع جماعاً ، وقمص قماصاً ، وحرّن حراناً ، وحلات الناقطة حلاء ، وربما قيل خلا الجمل خلا .

وتمثيل صاحب فتح الكفّال بأبى إباء فيه نظر ، لأن أبى متعد يقال : أبيت الشيء كرهته ، والكلام في اللزوم .

ويجاء بأن المراد أبى اللزوم وهو الذى بمعنى لمتنع ، وهو مراد الناقض فى الخلاصة لا المتعمدى ، وهو الذى بمعنى كره ، وكلاهما مصدره انفعال بالكسر قياسا فى اللزوم ، وشاذا فى المتعمدى ، وإلى انفعال بالكسر فى الفرار والامتناع أنشأ بقوله : ولذى فرارا وكفرارا بالفعال جلا ، أى ولصاحب فرار ، ومثل فرار انكشاف لمعناه بالفعال بالكسر ، ولذى هو بكسر اللام جارة ، والذال المعجمة وبمدها ياء بمعنى صاحب ، وجلا مصدر أصله المد قصر للضرورة والروى ، فلا يطباء بينه وبين جلا فى البيت قبله ، لأن الأول فعل بمعنى كشف وأظهر ، والثانى اسم مقدر فيه حرف زائد فى انطلق على الأول بمعنى كشف ، وأظهر أو أنكشف وظهور ، وأيضا يجوز كسر جيمه بأن يكون بمعنى الكشف والبيان ، فيختلف اللفظان ، ويجوز أن يقرأ لى بفتح اللام والذال المهملة بمدها ألف ، أى عند .

ومعالة بالفتح هو مقيس فى الفعل الدال على الخصلة ، سواء كان مضموم العين أو مفتوحها ، أو مكسورها : كظرف ظرافة ، وقطن فطانة ، وغبا غباوة ، وغوى غواية ، وسعد سعادة ، ورجح عقله رجاجة ، وبلد بلادة ، وبرع براءة ، ورقع رقاعة ، وهذا الوزن قد تقدم أنه مقيس فى المضموم وهو دال على الخصلة ، وذكر هنا أنه يقاس فى الدال على الخصلة مطلقا ، فما هنا عام ، وما مر خاص ، فلا تكرر ويجوز أن يريد الدال على الخصلة من المفتوح اللزوم المتكلم فيه ، فيكون من جملة ما استثناء من اللزوم المفتوح المقيس مصدره على فمول ، وبقي عليه المكسور للدال على خصلة اللزوم على هذا ، وأن يريد المفتوح والمكسور اللزومين الدالين على خصال ، وعلى كل حال لا تكرر لقوله معالة لخصال ، مع قوله وقس فمالة أو فعولة لفعلت ، فقوله معالة لخصال أفاد ما لم يمدحه قوله وقس فمالة إلخ .

وقد صرح الناظم نفسه في التسهيل بما يدل على أن المراد هنا أن الفعالة قياس في الدال على الخصلة مطاها ، ذكر فيه أن الغالب أن يعنى بفعالة وفعولة الممانى الثابتة ، ومثل في الشرح بالفطانة والبراعة والجهالة ، وفعلها غير مضموم ، فبطل ادعاء ابن الناظم أن قوله : فعالة لخصال اعادة محضة مع قوله : وقس فعالة إلخ إذ قال : ان أفعال الخصال هي ما حقه أن يبنى على فعل بالضم من نحو : ظرف وكرم ، وشرف وإبق ، وقد تقدم أن فعل بالضم يجيء مصدره قياسا على فعالة وفعولة ، فقوله هنا : فعالة لخصال اعادة محضة أ .

وتبع أبو يحيى ابن الناظم أو كاد يتبعه حيث قال : وأما قوله فعالة لخصال فليس فيه كبير فائدة .

الوزن التاسع : الفعالة بكسر الفاء وهو مقيس في المفتوح اللازم الدال على الحرفة أو على الولاية ، فالحرفة : كتجر تجارة ، وسفر بينهم سفارة ، وسعى سعاية ، والولاية كأمر امارة ، وخفر خفارة ، ووزر وزارة ، ونقب نقابة ، وعرف عرافة اذا تكلم على القوم ، وأبل إبالة اذا قام بمصالح الأبل ، هذا مراده بقوله والفعالة دع لحرفة أو ولاية ولا تهـلا دع بمعنى اترك ، ولا تهلا معناه لا تتسبن ما ذكرته لك أو لا تجبنن ، وحيث ورد ذلك في المتعدى الدال على حرفة أو ولاية فغير قياسى كخبر بخارة ، وخطل خياطة ، وكتب كتابة ، وحاك حياكة .

وظاهر الهمع أنه مقيس في المتعدى أيضا حيث مثل به أيضا كالكتابة والخياطة ، بل مثل بهذين اللفظين وباللزام ، ويجوز حمل كلام الناظم هنا عليه ، وعليه حمله أبو يحيى وصاحب التحقيق ، وصرح به ابن عصفور .

الوزن العاشر : فعلان بفتح الفاء والمعين وهو مقيس في المفتوح

الآل على التقلب اذا كان لازما ، ولم يذكره هنا وذكره في الخلاصة نحو جال جولانا ، ودار دورانا ، ورجف رجفانا ، وعلی غليانا ، وطاف طوفانا ، ونزا نزوانا ، وقد علمت اشتراك السير والصوت في الفعيل ، والصوت والداء في الفعل بالضم .

قواعد :

الأولى : ذكر الناظم القياس غير مرة فنقول : انه لغة تقدير شيء على مثال شيء آخر ، ومنطقا لفظ مركب من قضيتين أو قضاياء يستلزم لذاته قولاً آخر بالقضية الكلام المفيد ، والقول الآخر النتيجة ، فالمركب من قضيتين نحو هؤلاء بلداء ، وكل من هـ و بليد لا يدرك العلم ، فهاتان قضيتان اذا سلمتا إزم لذاتيهما قول آخر يسمى النتيجة ، وهو أن هؤلاء لا يدركون العلم ، وهو القياس البسيط ، لأنه فيه قياس واحد ، والمركب من قضاياء نحو هؤلاء لا يعرفون فرائضهم ، وكل من لا يعرف فرائضه كافر ، وكل كافر النار أولى به ، فهذه ثلاث قضاياء يلزم عنها لذاتها قول آخر يسمى النتيجة ، وهو أن هؤلاء النار أولى بهم ، وهـ و القياس المركب ، لأن فيه قياسين ، وكذا حيث كان فيه قياسات .

والحق عندي وعند الشيخ سعيد قدورة أن القياس بسيط دائما فما يسمونه مركبا ، هو قياسات كل منهما بسيط ، ولكن طويت النتيجة أو أكثر بيانها في المثال : هؤلاء لا يعرفون فرائضهم ، ومن لا يعرف فرائضه كافر ، فهؤلاء كفار ، وتقول : هؤلاء كفار ، وكل كافر النار أولى به ، فالنار أولى بهم .

والقضية الواحدة لا تسمى قياسا وكذا المفرد والمركب غير المفيد ، وكذا قياسا الاستقراء والتمثيل ، فانهما لا يستلزمان قولاً آخر ، فهما كلا قياس ، وخرج ما يستلزم قولاً آخر لا الذات قضاياء وهو قياس المساواة نحو : هؤلاء مشابهُون لأبي جهل في الجهل ،

زيد مثابه لمعرو ، وعمرو مثابه لبكر ، فانه يلزم أن زيدا مثابه بكر ، لكن لا لنفس القضايا المذكورة ، بل لأن المساوى لشيء مساو لما سواه ذلك الشيء ، وخرج ما استلزم قولاً هو احدى القضيتين ، لا قولاً آخر ، فلو أريد القياس مطلقاً لأسقط من الحد قولنا : لذاته ، وقولنا : آخر ، وبسط ذلك في المنطق .

والقياس في الأصول الخلق مجهول هو للفرع كالبنية المسكر بمظوم هو الأصل كالخمر في حكمه كالتحريم ، لمساواة الوجه-ول الذي هو فرع للمظوم الذي هو أصل في علة حكمه كالاسكار عند الملحق بكسر الحاء كالمجتهد مثلاً ، وهو شامل للقياس الصحيح والفاسد ، وإن خص بالصحيح فأسقط قولنا عند الملحق فلا يتناول إلا الصحيح ، لا يصراف المساواة إلى ما في نفس الأمر وبسطه في الأصول .

الثانية : ذكر الناظم الصوت ، ويطلق بالمعنى المصدري ، فيكون مصدراً ، وبالمعنى الذي هو ذات فيكون غير مصدر ، والمراد صوت الحيوان وغيره فنقول : الصوت الهواء المتكيف ، بل المتصفق بين قارع ومقروع ، أو قالع ومقلوع ، غنيين ، فهو أعم من اللفظ ، ويقول القوم : الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء ، وأقرع والقلع ، ويقول الحكماء : كيفية في الهواء بسبب تموج المقلوع للقرع الذي هو لمس بسبب ، أو لقطع الذي هو انفصال بسببه ، بشرط مقارنة المقروع للقارع ، أو المقلوع للقلع ، في الصلابة لا كالقطن ، فلهذا إذا صودم لا يخرج صوت ، وكذلك مرق لا يخرج له صوت إذا كان رطباً ، وكثرة فصلت ، وتموج الهواء هو أن يدفع الهواء المتكيف بالصوت ما بعده ، وهكذا إلى أن يصل الصماخ ، والكلام على غير ذلك بسطته في النحو .

الثالثة : ذكر الناظم دع بمعنى اترك ، وله المضارع ولا ماضى له ، ولا وصف ولا مصدر كذا قللوا ، وكذا قللوا في ذر بمعنى اترك ،

ونقول . المواد لأن ذلك كله موضوع لكنه لم يستعمل إلا المضارع والأمر ، ولما أتوا غيرهما استغفله بمادة التوك ونحوها ، هذا مرادهم .

قلت : الحق أنه سمع الماضي واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، قال أنس بن زغم : ليت شعري عن خيلاي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه ، فنطق بـماضي دُع على وزن وعد ، وفي الحديث : « شر الناس من ودعه الناس لقاء شره » فنطق بـماضيه ، وقرأ عروة ومجاهد : « ما ودعك ربك » بالتخفيف فنطقا بـماضيه ، وقال خفاف بن بدنة :

إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى

وهو مودوع وواعد مصدق

فنطق باسم مفعوله ، وقال الشاعر :

وتم ودعنا آل عمرو وعامر

فرائس أطراف المثقفة السمر

فنطق بالماضي ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن أنبي صلى الله عليه وسلم : « ليتتهين أقوام عن ودعهم الجمعات » فنطق بالمصدر ، وفي القاموس ودعه كوضعه ، وأنهم ما نطقوا بـماضي ذر ولا بمصدره ، ولا باسم فاعله ، أو قيله وذرته بالكسر شذذا .

وصرح الجوهري وابن القطائع أن ماضي ذر بالکسر إلا أنه أميت ، والجمهور يرون أنه وذر بالفتح لكنه أميت ، وأنه حمل يذر على يدع ، والأصل أن يكون فعل بالفتح كودع وترك إذ هما بمعنى ، والأصل التولف حتى يوجد ما ينسخه ، وورد مودوع في غير الضرورة .

فبالحديثين والقراءة تعلم أن الماضي والمصدر كحواهما لا يختصان

بالضرورة ، وأن توهمه البعض ، وكذا كلام القاموس في ودع ، وكذا قول أبى جيان : استغنوا عن ودع بترك في الفصيح ، ولكنه مع ولم يخصه بالضرورة ، ولعل مراد من قال أماتوا الماضى والمصدر ونحوهما ، من دع أنه قليل ما ينطقون بغير أمره ومضارعه .

الإعراب : الواو للاستئناف أو تلطف على احدى الجملة على أحد ما مر ، وقد حرف تحقيق ، وكثر ماض والفعل فاعله ، ولامه الساكنة للشطر الأول ، وفاء بعده للثانى ، وفي الصوت متعلق بكتر أو بمحذوف حال من الفعل ، والواو كذلك .

والداء مبتدأ والمض نعته وجـ لا ماض ، ومعناه مفعول به ومضاف اليه ، ووزن فاعل لجلا في البيت قبله ، غفى ذلك تضمين ، والجملة خبر ، وفعل مضاف اليه ، والفاء للطف على الجملة أو على الخبر أو للاستئناف أو للترابط لجواب شرط محذوف ، على خلاف في مثل ذلك كله ، واللام لام الأمر ، ويقس مضارع مبنى للمفعول مستتر النائب جوازا ضمير عائذ الى فعال أو انى وزن .

وأما هاء معناه فعائدة الى الداء ، والواو كـلواوين المذكورتين ، ولذى جار ومجرور أو لذى بالفتح والاهـ ال ظرف ، وعلى كل حال متعلق بمحذوف خبر ، وفرار مضاف اليه ، والكاف اسم معطوف بأو على فرار ، وفرار مضاف اليه أو حرف جر متعلق بمحذوف نعت لمحذوف أى أو معنى كفرار ، والمراد هنا بفرار الثانى فرار الأول ولو كانا نكرتين .

وبالفعل متعلق بالخبر المحذوف أو بجلاء بعده ، وقدم للوزن والروى لضرورة ، أو بناء على جواز تقديم معمول المصدر مطلقا أو ان لم يحل الى الفعل ، وحرف المصدر ، ويسهل ذلك أن معمول هنا ظرف ، وجـ لا مبتدأ أصله .

قال صاحب التحقيق : جلاء بـلـكـسـر ، والمد ويجوز أن يتلق بالفعال بمحذوف حال من جلاء ، أو خبر المبتدأ ، ولذى متعلق بجلاء أو بمحذوف حال منه ، أو من ضمير الاستقرار أو بالخبر .

وزعم أبو يحيى أن جلاء آخر البيت الثانى فعل ماض فاعله مستتر عائد للمصدر ، ويلزم عليه الإيطاء وفاعله الخصال مبتدأ ، وخبر معطوف بـواو محذوفة أو مستأنفة ، وإذا جمعنا الواو بعده للعطف عى ما قبله لا للاستئناف صح جمعها معترضة بين المتعاطفين ، ولا بعد ولو ادعاه أبو يحيى ، إلا إن راعى أن العطف فى دع عطف على طلب على خبر بعيد .

والفعالة مفعول دع قدم للوزن ، ودع فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً وحرفه أى ضمة متعاق بدع ، وولاية معطوف بأو على حرفة واو بمعنى الواو ، والواو للاستئناف أو للعطف على جملة دع ، ولا ناهية وتمـلا مضارع ، ونون التوكيد التخفيفة المبدلة ألفا ، والفاعل مستتر وجوباً أو تملاً مضارع فتح للروى ، والوزن وألف اطلاق أو فعل وفاعل خطاباً للثنين أو للواحد بخطاب الاثنين .

لمرة فعلة وفعللة وضعوا

لهيئة غالباً كمثية الخيـلا

يعنى أنه يدل على المرأة من الفعل بوزن فعلة بفتح الفاء وسكون العين ، سواء كان الفعل مفتوحا أو مكسورا ، متعديا أو لازما ، صحيحا أو معطلا أو مضاعفا أو مهموزا كضرب ضربة ، ووعد وعدة ، وأكل آكلة ، ورد ردة ، وجلس جلسة ، وفرح فرحة ، ففكك الفكك دالة مع التنية على الوحدة ، لأن المصدر المطلق اسم جنس صالح للتقليل والكثير ، فيؤتى بالتاء دالة على الوحدة كما يفرق بين الجماعة والمفرد بالتاء في نحو : شجر وشجرة ، ولكن لو تركت التاء وجيء بما يدل على المرة جاز : كخرج خروجا واحدا ، وضرب ضربا واحدا ، وقعد قعدا واحدا ، لكن قصدوا الاختصار ، فدلوا بفعللة ووضعوا للدلالة على الهيئة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ، وزيادة التاء والهيئة الدالة المخصوصة انتهى يكون عليها الفاعل عند مباشرة الفعل ، وإن شئت فقل الهيئة النوع كما قال الجاربردى •

والمراد بالفاعل الفاعل النحوى بلا مدلول الفاعل النحوى ، فلا يردد نحو : مات مومة في المرة ، وميتة في الهيئة : كضرب ضربة بكسر الضاد أى نوعا من الضرب ، وجلس جلسة أى نوعا من الجلوس •

وان قلت : ما فائدة الاتيان بالتاء وكسر الأول للدلالة على الهيئة ، وقد علم أن كل ما وقع فهو قد وقع على هيئة ؟

قلت : نعم يؤزم من وقوع الشيء كونه على هيئة مخصوصة ، لكن دلالاته على الهيئة بدون كسر الأول وزيادة التاء وسكون الثانى على الوزن المذكور دلالة التزام ، ودلالاته على الهيئة بكونه على فعلة بكسر الفاء ، وسكون العين دلالة لفظ ، وهى المرادة وهى الأصل ، وشرط ذلك كله أن يكون الفعل ثلاثيا مكسورا أو مفتوحا ، تاما متصرفا غير

كائن مصدره المطلق على صيغة الهيئة أو البترة ، وغير كائن بالتاء ، وإن
يكون دالا على فعل الجوارح الحممية لا على الفصل الباطنى كالعلم
والجهل والجبن والبخل ، ولا على الصفة الثابتة كالحسن والظرافة .

وإسواء في الهيئة أيضا لأن يكون الفعل صحيحا أو معطلا أو مضاعفا
أو مفعوليا ، لازما أو متحيا ، مفتوحا أو مكسورا ، وإذا كانت زيادة في
المصدر المطلق أسقطت في المرة والهيئة فتقول في الهيئة ، من الخروج
والصهيل : خرجة وصهلة بإسقاط الواو والياء ، وكسر الأول ،
وفي المرة كذلك لكن بفتح الأول ، وأما غير الثلاثي فيدل على مرته بالفاء
كإكرامة وإنطلاقة واستخراجة ، ويبقى على حاله ، وإن كانت فيه
البناء يدل على المرة بغير الفاء نحو : أقام إقامة واحدة ، وخرج
حرجة واحدة ، وقد تحذف الزوائد فيؤتى بفعل ، وأما الهيئة فلا تبني
له صيغة من غير الثلاثي ، بل يدل عليها بقرينة نحو انطلق انطلاقا
حسنا ، وشذ بناء فعله من غير الثلاثي للهيئة نحو : اختمر خمرة ،
وتصم عمة ، وانتقب نقبة ، وتقمص قمصة .

وأما المضموم فلا تبني منه صفة للمرة ، وفقط للهيئة فلا يقال
ظرف ظرافة بفتح الظاء للمرة ، أو بكسرهما للهيئة ، لأن المضموم يدل
على الصفة الثابتة ، فلا يصلح ذلك فيه ، ولا يقال أيضا ظرافة واحدة
في المرة ، ولا ظرافة حسنة في النفع والهيئة ، وأما الفصل الناقص
فلا تبني منه صيغة المرة ، ولا صيغة الهيئة ، فلا يقال من كان الناقصة
ونحوها من النواقص : كان كونه ولا صار صيرة ، كما لا يقال

أيضا : أمسى امساءة ، وأضحى اضحاءة ، ويجوز امساء حسنا ،
واضحاء حسنا ، وقيل : يجوز امساءة واضحاءة •

قلت : الحق جواز ذلك كله عند من قال : ان الناقص يدل على
الحدث والزمان ، ومنعه عند من قال : يدل على الزمان فقط ، وأما الذى
لا ينصرف كعم وبئس وليس ، فلا تبني منه صيغة المرة ولا صيغة
الهيئة ، لأن بناءهما منه تصرف ، وأما ما كان مصدره المطلق على صيغة
المرة ، فانما يدل على المرة منه بقرينة كمصدر رحم وعام ،
فانه رحمة وعيمة بصيغة المرة مطلقا ، فلا يدل على المرة بنفسه ،
بل بقرينة مثل أن يقال : رحمه وحممة واحدة ، وعام عيمة واحدة ،
والعيمة شهوة الأب من فقدده وعدم التمكن منه ، فالفتحة والسكون
في مرته ، هما الفتحة والسكون في مصدره المطلق ، لأنه ليس ذلك بناء
للمرة منه ، بل أبقي على حاله ، ودل على المرة بشيء آخر •

وقد يقال : انهما غيرهما في مصدره المطلق ، وأن ذاك بناء للمرة ،
لكن التبس ببناء مصدره المطلق فجاء بقرينة وكذلك يبقى على حاله الذى
هو كصالح صيغة المرة ويدل على الهيئة بقرينة فتقول : رحمة حسنة ،
أو رحمة واسعة ، ونحو ذلك وعيمة شديدة ونحو ذلك ، بفتح
الأول وسكون الثانى ، هذا ما زعمه صاحب فتح الألفاظ فيما
لغيره •

والحق أن الموضوع على صيغة المرة يكسر أوله للدلالة على الهيئة
فتقول : رحمه رحمة ، وعام عيمة بكسر الأول أى نوعا من الرحمة
ونوعا من العيمة كما قاله ابن قاسم صاحب الآيات البينات ، وأما ما كان

مصدره المطلق على صيغة الهيئة فانما يدل على الهيئة منه بقرينة كمصدر حام ونشد ، فانه مطلقا على فطة بكسر الفاء فيقال في الهيئة حماء حمية حسنة ، أو حمية المريض ، ونشده نشدة حسنة ، أو نشدة النفيس ، أو نشدة الضالة ، فكسره وسكونه حال الهيئة مما حال الاطلاق ، لأنه لم يبين بناء جديدا للهيئة ، وقيل غيرهما وبنيا لها بناء جديدا ، ودل عليه بقرينة ، وكذلك يبقى على حاله من الكسر اذا أريدت المرة ، ويدل على المرة بقرينة فتقول : حماء حمية واحدة ، ونشده نشدة واحدة ، بكسر الأول كذا زعم صاحب فتح الأقفال .

والحق أنه يفتح أوله المكسور للمرة فيقال حمية ونشدة بالفتح أى حمية واحدة ، ونشدة واحدة ، كما لابن قاسم صاحب الآيات اللبنيات ، وأما ان كان المصدر على فطة بضم الفاء ، فانه يبقى على ضمه ، ويدل على الهيئة والمرة بمقرنية نحو : ذرب ذرية واحدة ، أو ذرية عظيمة ، وكذا في نحو الكدرة والصفرة بضم الأول وسكون الثانى ، كذا قال الأئمة ونحو غيره وهو مقتضى فتح الأقفال ، وليس بشيء والحق أنه ترال الضمة وتجصل بدلها الفتحة في المرة والكسرة في الهيئة كما صرح ابن هشام ، لأن الفتح والكسر دليلان ، وان لزم التاء المصدر المطلق ، ولم يكن على صيغة المرة أو الهيئة كالشجاعة والسهولة والنظافة والكتابة والكرامة ، أبقى على حاله ، ودل على المرة أو الهيئة بقرينة مثل كرامة واحدة ، وكتابة واحدة ، أو حسنة كذا قال صاحب فتح الأقفال تبعا لغيره .

قلت : فيه أن المضموم لايجاء منه بصيغة المرة أو الهيئة ، ولا بما

يدل عليها كالواحدة والحسنة ، وأجاز بعضهم المجيء بما يدل عليها ، وأجاز بعضهم فيه وفي غيره كالكتابة أن تبني منه الصيغتان بحذف الزوائد فتقول : كرمة وكتبة بفتح الأول في المرة ، وكسره في الهيئة لا تبني الصيغتان من فعل الباطن ، فلا يقال جهلة وعلمة ، وجبنة بالفتح في المرة والكسر في الهيئة ، بل يبقى مصدره على حاله ، فيدل على المرة والهيئة بقريئة ، وام يشترط بعضهم الفعل الظاهر ، وأجازهما في الباطن .

واعلم أن الأصل في مصادر الثلاثى فعل بفتح الفاء وسكون العين لأن المرة الواحدة فعلة قاله الفارسي ، وقد علمت أن المرة من غير الثلاثى بانتهاء فيما لم تكن فيه التاء كاستخراج واستخراجة ، واعلم الآن أنه ان كان لغير الثلاثى مصدران أو أكثر فان التاء انما تلحق الأغلب استعمالا سواء كان مقيسا أم سماعيا ، نص عليه سيبويه والشاطبي والسيوطي ، عن سيبويه والصبان عن الشاطبي ، وان استوى القياس والسماعى فى الاستعمال بأنه ام يكن أحدهما أغلب لحقت القياسى ، وان كان القياسى أغلب فبالأولى تلحقه وقول الشاطبي ، أو قياسى وسماعى ، لحقت القياسى محله ما اذا استويا فى الاستعمال بدليل كلامه قبل ذلك ، بأنها تلحق الأغلب استعمالا ، فليس ظاهره أنها تلحق القياسى ، لو كان غير أغلب كما توهمه الصبان ، وكذا صرح بعضهم بأنها تلحق القياسى ، ولو كان غير أغلب .

قال أبو حيان : ظاهر اطلاق النحويين أن بناء فعلة من الثلاثى الذى له مصدر ينتصب توكيدا مقيس ، وقال فى البسيط : وقد قسم المصدر غير المعرف الى مقيّد بالاضافة أو بالصفة ، أو بالوحدة

أو بالكمية ، ثم قال : وأما الوحدة فما هو بالهاء نحو : قتلة
وضربة من غير لفظه ، نحو : ضربته مرة ، وأيس لصوق هذه الهاء
قياسا ، فلا نقول فهمة ولا علما أ هـ .

فظاهر هذا أن دخول هذه الهاء للدلالة على الوحدة لا ينقاس
إلا إن عني أنه لا تدخل على لفظ المصدر الذى لذلك الفعل ،
فلا نقول : بعد بعدة ، ولا علم علمة ، بضم الباء وكسر العين
أما أن يبنى على فطة بفتح الفاء وسكون العين ، فإنه يجوز أ هـ
كلام أبى حيان .

وما ذكرنا من أن المرة من اثلاثى على فطة بالفتح والهيئة على
فطة بالكسر هو الغالب : كمشى مشية الخيل بكسر الميم وضم الخاء
وفتح الباء ، وقد تفتح الخاء وتكسر : وقصره الناظم لضرورة الوزن
والروى ، وهى مشية فيها ثثن وتكسر يصحبها عجب وكبر ، ولذا كرهت
في اشرع إلا في حرب العدو ، وتقول : انه لحسن الجلسة والعدة
والركبة بالكسر الهيئة ، قال صلى الله عليه وسلم : « ان الله كتب
الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا القتل » والمراد بها نوع
من الفعل لا حقيقته من حيث هى ، وشذ في المرة والهيئة أتى اتيانة ،
ولقى لقاء ، وغزا غزاة ، وقام قيامة ، والقياس أتيانة ولقية
وغزوة وقومة بالفتح في المرة والكسر في الهيئة ، والى ذلك أشار
بقوله غابا كذا لصاحب فتح الأقفال مرجعا لقوله غالباً الى المرة
والهيئة .

والحق أن اتيانة ولقاء وغزاة وقيامة انما هى للمرة ، وأما الهيئة

فبقرينة نحو اتيانة سريعة ، ولقاءة حسنة ، فقله غالبا راجع
اما للمرة وحدها محترزا به عن لقاء واتيانة المرة ونحوهما ،
واما للمرة والهيئة محترزا به عن نحو لقاء واتيانة ، وعما بنى على
صيغة المرة والهيئة ، لأنه لا يدل عليه بالصيغة المذكورة للمرة
أو الهيئة ، بل بقريئة كما مر .

تنبيه : ما دل على مرة بفعل ، أو هيئة بفعل فتمت بما يدل
على المرة والهيئة تؤكد : كضرب ضربة واحدة بالفتح ، وقعد قعدة
حسنة بالكسر ، كذا قيل وهو حق إلا في الهيئة ، فان القعدة مثلا
بالكسر انما يدل على مطلق نوع من القعود ، والصنة يدل على قعود
خاص ، فلا تؤكد .

وأما مثل رحمة واحدة ، فالنعت فيه للتأسيس ونحو : وعد
تبنى منه الفعلة على وعدة بالفتح للمرة والكسر للهيئة ، أو تحذف
واوه وتعوض عنه التاء ، ويدل على المرة والهيئة بقريئة كعد عدة
واحدة ، وعدة حسنة ، واعلم أنه اذا أريد الدلالة على الهيئة باللفظ
بغير تعيين الهيئة جيء بفعل بالكسر كالجلسة بالكسر ، وان أريد تعيينها
غيث بنحو الوصف نحو جلسة حسنة ، والاضافة كجلسة الخيل .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، وفعاة بفتح الفاء مبتدأ
ولمرة متعلق بمحذوف خبر قدم للوزن أوله ولاحصر الاضافى نظرا
الى الهيئة ، وان قدر الخبر كون عاما فحذفه واجب أى كائن أو ثابت
لمرة ، أو خاصا فجائز أى مريض أو وضع لمرة بدليل
وضعوا بعده والتذكير باعتبار اللفظ والاسم والوزن ، ويجوز التانيث

فتقول : ثابتة وموضوعة مثلا باعتبار اللفظة والكلمة والزنة ، ويجوز
نصب فطة بوضوعها محذوفا جوازا لدلالة ما بمده عليه ، ولمرة
متعلق به ، وهذا أولى لإوافقة قوله وفطمت ، وضعوا الهيئة بالنصب
فيكون عطا لفطية على فطية .

وأما إذا جعل لمرة فطة مبتدأ وخبر فطمت الفعلية على الاسمية ،
لأن فطة بعده مفعول لوضعوا هو المعطوف ، وآخر للوزن أوله
والحصر الإضافي نظرا الى المرة ، ويضعف جعل فطة مبتدأ مرفوعا ،
ووضعوا خبره ، والرابط محذوف أى وضعوه أو وضعوها .

ولهيئة متعلق بوضعوا ، وغالبا نعت لمصدر محذوف أى وضعا
غالبا ، أو منصوب على تقدير الخافض ، أى في غالب اسما أو مصدرا
وبحالا من فطة ، ويتأخر مثله لفطة الأول وتذكره إذا جعل حالا باعتبار
الوزن أو اللفظ أو الاسم ، وكمشية الخيلا جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر لمحذوف ، أى ذلك كمشية الخيلاء ، وأصله أن مشيته
مجرور بالكاف للخيلا .

فصل

يتضمن أبينية ما زاد على ثلاثة أحرف

وفي بعض النسخ - خ : فصل في مصادر ما زاد على الثلاثي ، وفي بعض يتضمن ما زاد على ثلاثة أحرف ، وفي بعض النسخ : فصل في أبينية ما زاد على الثلاثي ، ففصل خبر لمخذوف ، ويتضمن مضارع مستتر الفاعل جوازا ، والجملة صفة فصل ، وأبينية مفعول به وما مضاف إليه ، وزاد ماض مستتر الفاعل جوازا ، والجملة صلة ما أوصفتها وعلى ثلاثة متعلق بزاد ، وأحرف مضاف إليه .

والمزيد على الثلاثة : أما رباعي حروفه كلها أصول ، وأما رباعي زينت في أوله همزة قطع ، أو زيد في وسطه حرف من جنس عينه ، أو زيد في عينه حرف ، للاتفاق بالرباعي المجرد : كترمس وخبس وزهح ، أو زيد فيه ألف بين الفاء والعين .

وأما خماسي حروفه لأصول أربعة أو ثلاثة ، ويكون مبدوءا بالهمزة ومبدوءا بالتاء .

وأما سداسي ولا يكون إلا مبدوءا بهمزة الرصل .

فأما الرباعي المبدوء بهمزة القطع الصحيح العين فمصدره أفعال بكسر الهمزة وسكون الفاء ، سواء كان صحيح الفاء أو معتلها ، وصحيح اللام أو معتلها ، ومضاعفا أو غير مضاعف مهموزا أو غير

مهموز ، والذي عينه حرف طة محرك مثل الصحيح نحو أعظم
اعلاما ، وأكرم اكراما ، فالذي فاؤه واو أو همزة قلبت ياء لسكونها
بعد الكسرة نحو : أوعدا ايمادا ، وآمن ايماننا ، وتقول من عور
وحول وصيد بتحريك حرف العلة : اعور اعوارا وأصيد اصيادا
وأحول إحيوالا •

وتقول في أحول أى أتى عليه حول : أحول احوالا ، وتقلب
اللام المعتل همزة لتطرف حرف العلة بعد ألف زائد ، نحو : أحياء
إنه أحياء أصله أحياء بياء بعد ألف زائدة ، قلبت همزة لثلاث تقع
الياء محلا للاعراب جرّه ورفع ونصبه ، وتحو : أبداء مزيد بدا يبدو ،
تقول في مصدره أبداء أصله ابدا وبالواو بعد ألف زائدة ، قلبت همزة
كذلك قال الناطم فابدل الهمزة من واو وياء آخر أثر ألف زيد ، ومن هذا
القلب قضاء وبناء ، أصلهما قضى وبناء بالياء ، ودعاء وسماء أصلهما
دعوا وسموا بالواو ، وذلك أن ألف أفعال زائدة على الماضي ، وأما همزته
همزة الماضي •

وقيل : ان الواو والياء قلبتا ألفين فتحركهما بعد فتح ما قبل
الألف والألف حاجز غير حصين ، مع أنهما في مضنة التثنية ، وهى الطرف
هاجتماع ألفان ، فان حذفت الأولى فاعت المد وفاتت علامة المصدر ،
بل بعض علامته أو الثانية فانت لام الكلمة فتعين التصريك والقلب ،
فقلب الثانية همزة لا الأولى ، لأن الأولى يفوت حكمها وهو المد ،
ولان التثنية فى الآخر أولى ، ولأن حرف الاعراب يحرك تقديره
فلا بعد فى تحريكه لفظا ، بل هو الأصل ، ولأن فى تحريكه تحصيلا

لظهور الاعراب الذى يحصل به الفرق بين المعانى ، والمضاعف يفتك
نحو : أعد اعدادا ، وأصر اصرارا .

ومثال المهموز آمن ايماننا واسأل استئلا وأوطأ ايطاء ، فهمة
المصدر الأخيرة اذا كانت فى آخر فعله هى التى فى آخر فعله ،
وشذ أذى بعد الهمة أى فعل الأذى ، وصاحبه أذى واذاة واذية ،
والقياس ايزاء ، قال فى القاموس : ولا تقل ايزاء .

قال الطبرانى : واعترض بأنه جاء فى كلام الثقات واستعملهم
بمنزلة نقلهم وروايتهم كما ذكره جمع محققون ، فقد علمت أن
قياس الماضى الرباعى المبدوء بهمة قطع زائدة أن يكون مصدره على
افعال بكسر الهمزة ، وما لم يكن عاينه شاذ ، وكذلك ما لم يكن على
القياس الآتى لغيره من الأفعال شاذ ، وأما المبدوء بهمة الوصل
ولا يكون إلا خماسيا أو سداسيا فأشار إليه بقوله :

بكسر ثالث همز الوصل مصدر فعـ

ـل حازه مع مد ما الأخير تلا

أى الفعل الماضى الحائز لهمة الوصل المبدوء بها خماسيا
أو سداسيا يكون مصدره بكسر الحرف الثالث للهمزة ، مع زيادة حرف
المد الذى هو الألف قبل الحرف الآخر صحيحا أو معتلا ، أو مضاعفا
أو مهمـوزا ، لكن فى المعمل السداسى عمل آخر سيأتى
أن شاء الله .

وهمزة الوصل المذكورة مكسورة فان وقع بعدها واو أو همزة قلبت ياء ، ويفك تضعيف الآخر ، وتقلب اللام المعتلة بالواو أو بالياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة ، أو لما مر نحو : انطلق انطلقا ، واستخرج استخرجا ، والذي عينه حرف علة محرك مثل الصحيح نحو : اعتور اعتورا ، واستحوذ استحوذا ، ومن المضاعف اسمعد اسمعدا أي امتلا غيظا واسمعدت أنامله اسمعدادا تورمت ، واعتد اعتدادا ، واختص اختصاصا ، وتقول : اعتلى اعتلاء أصالة اعتلاو بالواو قلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة على حد ما مر .

ويعلم من كسر الثالث أنه ان كانت بعده ألف قلبت ياء ، سواء كانت زائدة نحو : احمار احمرار ، أو اطلولى اطحلاء أو عن أصل كالتقاد انقيادا ، واختار اختيارا ، وانما نبه على كسر الثالث ولم ينبه على كسر همزة الوصل ، لأنه معلوم أنها مكسورة إلا ما خص ، ولأن الاتيان بها للتوصل الى الابتداء بالماكن يقتضى كسرها لما مر ، ولأن كسرها في الفعل دليل على كسرها في المصدر حيث لم ينبه على تغييرها ، والكسر في الثالث انما سرى منها فكسره تبع لها ، والساكن بينهما حاجز غير همزة

ولم ينبه الناظم على أن الثاني مسكن مع أنه مسكن ، ولا بد لأنه ذكر أنك تكسر ثالث همزة الوصل في الفعل ، وتريد فيما قبل آخره مدة ، والباقي تتركه كما هو في الفعل ، فمعلوم أن الثاني في الفعل ساكن ، فليكن في المصدر ساكنا على حاله ، ولأن المجيء بهمزة الوصل انما هو لسكون الثاني ، وانما يذكر ما يقع به التغيير لا ما هو في الماضي والمصدر سواء ، وانما لم ينبه على قلب

الواو والهمزة ياء بعد الهمزة ، لأنه معلوم من سكون الثانى بـ د
الهمزة المكسورة ، ولم ينبه على قلب الواو والألف والهمزة ياء بـ د
الثالث ، لأنه قد نبه على كسر الثالث ، وكسره يستلزم القلب ، فتد
دل على ذلك بالالتزام ، هذا ما ظهر لى وهو أولى ان شاء الله من قول
صاحب التحقيق أنه لم ينبه على القلب ، لأن الانقلاب لم يلحقه
التغيير به ، الدلالة على المصدرية ، وانما هو لموجب تصريفى بدليل
قولك : انطلاق واقتدار أ هـ .

ولم ينبه على فك التضعيف فى الآخر ، ولو كان لازما ، لأنه قد
قال : مع مد ما الأخير تلا ، والفصل بحرف المد مثلا بـ ين المثني
مانع من الادغام ، فقد نبه عليه بالالتزام ، هذا ما ظهر لى وهـ و
ان شاء الله أولى من قول صاحب التحقيق ان فك الادغام أمر ثم
توجيه المصدرية ، وانما هو عارض ، وهو حيلة الألف الزائدة
فلم ينبه عليه ، ولو كان ما ذكره صاحب التحقيق فى الموضعين راجعا
الى ما قبلته .

قال : والدليل على أن التغيير اللازم له لكونه مصدرا انما هو
الأمران المذكوران فقط ، يعنى حيلة الألف فى الفك ، والموجب
التصريفى فى الادغام ، قولك انطلاق واقتدار وهذا واضح أ هـ .

وأطلق فى المد ولم يبين أنه بالألف ، لأن ما قبل الآخر فى الماضى
مفتوح ، وحيث ذكر انه يمد ما قبل الآخر علم أنه يمد بالألف ضرورة
أنه مفتوح ، وحيث لم ينبه على تغيير فيه علم أنه باق على فتحه ،
وانما زيادة التاء لزوما فلم ينبه عليها ، لأنها تأتى فى الممل المعين ،

ولا يخفى أن قواه في الخلاصة : مد وافتحا ، أولى من قوله هذا مع مد ما الأخير تلا ، لدلالته بالمطابقة على أن المدة ألف ، وهنا بالاتزام ، ودلالة المطابقة أصل وأولى لوضوحها .

قال أبو يحيى : أطلق هنا وفي الخلاصة والتسهيل ، وينبغي أن يقيّد كلامه بأن لا يكون الفصل المبدوء بهمزة الوصل أصله تفاعل ولا تفاعل ، نحو : اطر واطاير ، قلت : ومنه إدراك في النمل والأعراف ، الأصل تطير وتطاير ، وتدارك أبدلت التاء طاء وأدغمت في الطاء ، ودالا وأدغمت في الدال ، وذلك بمد سكونها وجيء بهمزة الوصل إسكون الأول ، فوزن اطر افعل بتشديد السين ، ووزن اطاير وإدراك : افاعل ، فمصدر اطر اطر ، بكسر الهزة وفتح الطاء مشددة وضم الياء مشددة كالتعلم ، ومصدر اطاير وإدراك اطاير وتدارك كتجاهل ، كالذى قبله لا اطاير ولا إدراك ، وإن أوهمه الاطلاق هذا ما ذكر أبو يحيى بزيادة وإيضاح منى .

وقلت الجواب : أن المراد بقوله : حازه اشتمل على همز الوصل ، وكان همز الوصل جزء منه ، ومحدوداً في وزنه ، وأو كان زائداً بخلاف همز الوصل في اطر واطاير ، وإدراك فانها ليست جزءاً من الفعل ، ولا معدودة في وزنه ، فإن وزن ذلك تفاعل وتفاعل ، ثم رأيت الدماميني ذكر ما قلت .

قال في شرح التسهيل : المراد بهمزة الوصل المفتتح بها أصالة ، والهمزة فيما ذكر جُتِبَ لعارض ، ورأيت إصاحب التحقيق ما يقرئ ما قلته ، فالحمد لله ، ويفتح ما قبل الأخير في ذلك .

قال : ومعنى حازه انه اجتلب لسكون غير عارض ، لا لسكون عارض للادغام ، كتطير وتطير ونحوهما ، فانه يقال فيهما بعد الابدال والادغام اطير واطير ، وفي المضارع يطير ويطير ، كما يقال يتطير ويتطير ، وفي المصدر اطير واطير ، كما يقال تطير وتطير ، فهذان فعلان افتتحا بهزة الوصل ، ولا كسر في الثالث ، ولا مدة قبل الآخر ، وكان قوله : حازه يعطى الاختصاص والاستبداد به ، وأما العارض فليس فيه اشتراك ، فكيف بالاستبداد أ ه .

قلت : وهو ظاهر الا قوله إن المصدر اطير واطير بضم ما قبل الآخر ، وتشديد الأول وإثبات الهزة الوصلية فمشكك ، ولو صرح به الشيخ خالد فانه إنما يرجع بالمصدر الى الأصل ، فتسقط الهزة فيقال في مصدر طير : تطير كالتعلم ، وفي مصدر اطير كادارك تطير ، وتدارك كتجاهل بضم ما قبل الآخر ، وعدم الإدغام وعدم الإتيان بالهزة تأمل .

واعلم أن كلام الناظم شامل لنحو اقشعر واطمان ، وهو صحيح ، فان مصدرها اقشعرار واطمئنان ، لكن سينبه أن مصدريهما يجيئان أيضاً : قشعريرة وطمأنينة ، فبطل ما يتوهمه صاحب فتح الأقفال ، ويأتى في محله .

الإعراب : بكسر متعلق بمحذوف خبر ، وثالث مضاف إليه . كسر ، وهمز مضاف إليه ثالث ، والوصل مضاف إليه همز ، ومصدر مبتدأ ، وفعل مضاف إليه ، وعينه الشطر الأول ، ولامه للثاني ، وحاز ماض مسـتتر الفاعل جوازاً ، والجملة نعت فعل ، والرباط الضمير

المستتر ، والهاء مفعول به عائد لهماز الوصل ، وتأخير ذاك المبتدأ عن التجار والمجرور واجب لاتصال المبتدأ بما اتصل بالمتصل بالضمير العائد الى ما اتصل بالمجرور لذى هو متعلق الخبر ، فلو قدم المبتدأ لزم عود الضمير الى متأخر لفظاً ورتبة ، فكان الضمير المتصل بالمبتدأ عائداً الى بعض الخبر ، أو الى الخبر ، ويسطت ذلك في النحو .

ومع متعلق بمحذوف حال من كسر ، وعين مع مفتوحة لا ساكنة ، ومد مضاف اليه مع ، وما مضاف اليه من إضافة مصدر لمفعوله بعد حذف فاعله ، والأخير مبتدأ وهمزته غير معدودة ، وبعد خاء وياء .

وتلا ماض مستتر الفاعل جوازا والجملة خبر ، والرابط مستتر ، والمبتدأ والخبر صلة ما أوصفتها ، والرابط محذوف أى تلاه ، فضمير تلا للأخير والهاء لما أى مع مدّ حرف تلاه الأخير أو الحرف الذى تلاه الأخير ، أو الأخير مفعول لتلا قدم للوزن والروى ، وتلا ماض فاعله ضمير مستتر عائد لما ، والجملة صلة أو صفة ، والرابط هو المستتر أى ما تلا حرفا آخر .

واضممه من فعلا التا زيد أوله

واكسره سابق حُرْف يقبل العلا

أى واضمم ما الأخير تلا أى الحرف الذى قبله الآخر من الفعل الصحيح الآخر ، الذى زيدت فى أوله التاء المعهودة فى الزيادة ، سواء كانت للمطاوعة أو غيرها ، وذلك تفعة تفعل وتفاعل وملحقاتها ، إذا كان اللام صحيحاً كتدحرج تدحرجاً ، وتجمل تجملاً ، وتشيطن وتبطر تشيطناً وتبيطراً ، وتمسكن تمسكناً ، وتغافل تغافلاً ، وتجورب تجورباً ، وتقلنس تقلنساً ، وترهوك ترهوكاً ، وتعفرت تعفرتاً ، وتلمم تلمماً ، بضم ما قبل الآخر فى المصدر وهو الحرف الرابع فيه كملأ قال فى الخلاصة وضم ما يربع فى أمثال قد تلمأ ، وإبقاء ما عدا ذلك الحرف المضموم على حاله فى الفعل الماضى ، كما يدل عليه بسكوته عنه ولو كان فيه تغيير لبنه عليه ، وإما ضم ما قبل الآخر لأنه أو فتح لالتبس بالماضى ، ولو كسر لالتبس ومضارع الرباعى المبدوء بالتاء المسكن آخره ، لأن أوله واو كان مضموماً والضم فارق بينه وبين المصدر ، لكن ربما ذهل عنه ، وهذا على حد ما مر .

وما ذكره الناظم من ضم ما قبل الآخر هو الغائب ، وقد يكسر الأول والثانى ، ويفتح ما قبل الآخر ، ويزاد بعدة ألف نحو : تجمل تجملاً بكسر التاء والجيم وفتح الميم وزيادة ألف بعدها ، وقد ذكره الناظم فى قوله : ومن يمل تفعال تفعل الخ ، ويأتى الكلام عليه هنالك إن شاء الله .

وجاء مصدر تفاعل شخوذاً على تفاعل بكسر العين ويفتحها ، حكى أبو زيد : تفاوتت تفاوتاً بضم الواو وكسرها وضممتها ، وإنما ما زيدت في أوله التاء زيادة معتادة ، وكان آخره معتلاً ، فإنه يكسر ما قبل الآخر في المصدر نحو : تسلقى تسلقياً ، وترامى ترامياً ، وتدعى تداعياً ، وتوانى توائياً ، وتوالى توالياً ، وتعدى تعدياً ، وتدلّى تدلياً ، وتدانى تدانياً ، وتقلسى تقلسياً ، وتجبى تجبياً ، وتراعى تراعي ، وسامى تسامياً بكسر ما قبل الآخر ، وإبقاء الآخر ياء إن كان ياء ، وقلبه ياء إن كان واواً وإلى ذلك أشار بقوله : وأكسره سابق حرف يقبل الطلا ، أى وأكسر ما قبل الآخر حال كونه سابق حرف يقبل الهمزة ، وهو الواو والياء ، فإنهما يقبلان الطل من قلب وإسكان ، وحذف ونحوهما ، وكذا الألف لكهما ساكنة ، وتحريكها يكون بالقلب واواً أو ياء ، وذلك أن آخر الفعل المعتل الآخر إما واواً أو ياء ألف منقلبة عن إحدىهما ، وسواء كان الآخر معتلاً غير محل ، أو معلاً .

ومما ذكرته أولى من قول صاحب التحقيق ، أن مراده بحرف يقبل الطل الواو أصالة كالتداعي والتسامى ، فإنهما من الدعوى والسمو أو عروضاً كالتراعى والتوالى ، فإنهما من الرمي والتولي ، وإنما كسر ما قبل الآخر ، لأنه لو ضم لمقت الواو إن كانت آخراً ، وقلبت الألف أو الياء ياءً والانضمام ما قبلها ، فيقال من دعا يدعو التداعى بضم العين ، وقلب الألف واواً وهي أصلاً فتسلم لوقعهما بعد ضمة ، ويقال الترامى بضم الميم ، وقلب الألف واواً ولو كان أصلها ياء لانضمام ما قبلها ، أو قل قلبت الياء واواً لانضمام ما

قبأها ، فيلزم عدم النظير في الأسماء العربية المعربة ، لأنه ليس في كلام العرب اسم عربى معرب آخره ، واو لازمة قبلها ضمة .

فان أدى اليه قياس رفض بقلب الضمة كسرة واوا ياء فيكون منقوصا كالتداعى والتترامى بكسر ما قبل الياء ، وكذا التعدى ، والأصل التداعى والتترامى ، والتعد ويضم ما قبل الآخر على قياس نظيره الصحيح : كالتغافل والتدحرج ، فنقل تحريك الواو بحركات الإعراب ، مع أن ما قبلها متحرك مضموم ، ولاسيما تحريكها بالضمة والكسر فحذفت حركة الواو فسكت متطرفة فقلبت الضمة كسرة ، فالواو ياء لانكسار ما قبلها ، أو قلبت الواو ياء فالضمة كسرة انتاسب الياء ، والصحيح الأول ، ولذلك قالوا فى جمع ظبى ، ودلوا ظب أول بالكسر والتنوين والأظبى والأولى بالكسر ، واثبات الياء والأصل أظبى بضم الباء ، فتقلب الياء واوا لانضمام ما قبلها ، وأدلو بضم ما قبل الـ واو فقلبت الضمة كسرة والواو ياء ، والأصل الضم على قياس نظيره الصحيح ككلب وأكلب ، ولذلك اذا رخم ثمود بحذف الدال ولم ينو المحذوف ، بل جعل ما قبل فى منزلة الآخر قيل يا ثمى بقلب الواو ياء ، والضمة كسرة ، لأن الواو هذه نزلت كالآخر ، فقد علمت أن الأصل فى المصدر المجزوء فطه بقاء زائدة زيادة معتادة ضم ما قبل آخره اذا اعتل آخره ، ولكن أبدلت الضمة كسرة ، فمصدر المبدوء بالتاء الزائدة مضموم ما قبل آخره تحقيقا فى الصحيح الآخر كالتدحرج ، وتقديرا فى معته كالتترامى والتعدى .

حتى ان صاحب التحقيق قال : وكان ينبغي للمصنف أن لا يذكر قوله : والكسوة ، لأن الكسر عارض ، والأصل الضم ولذا لا يعد فى

المصادر مثل التفاعل والتفعل بكسر العين ، أى ولو كانا هما وزنا نحو
الترامى والتعدى فى ظاهر اللفظ .

وقوله فى التسهيل : وان لا يكن صحيح الآخر خلف الكسر الضم
إشارة الى هذا ، ولكن ذكره فى النظم والتسهيل احتراسا لئلا يتوهم
التقاصر من قوله مثلا واضم شمول الضم للصحيح والمعتل ، ولذلك
لم يذكره فى الخلاصة ، بل قال : وضم ما يربح فى أمثال قد تعلمما ،
أى وضم الحرف الرابع فى نحو تعلمما ، من كل فعل مبدوء بـتاء
زائدة معتادة ، ولو لم يكن من المضاعف الذى هو باب تعلم ، وذلك
لأن المبدوء مضموم رابع مصدره مطلقا لفظا أو تقديرا ، وقد يقال
مراده بأمثال تعلم أمثاله فى الزيادة المذكورة ، وصحة الآخر .

وأما الفعل فلا يمنع من كون آخره واوا قبلها ضمة ، بل كثير
فيه كيدعو ويدنو ، فلو سمي بالفعل الذى هو كذلك فقليل : تغلب
الواو ياء والضممة كسرة ، قلت : ويجوز بقاؤها لأنه حكاية ، ويجب
أن سمي به مع الضمير المستقر ، لأن الاسم (ح) الجملة والواو وسط ،
لأن الضمير بعدها ، وبالأولى تبقى ان سمي به مع ظاهر فاعل أو غيره ،
والاسم المعجم لا يمنع من كون آخره واو مثل ، وعابها حمو بأشباع ،
الضم عند السلف ، أما تسمية أهل هذا الزمان بحم بدون أشباع
فلا واو فيه فنتبه ، ومن العجمية سمندو بواو بعد الدال ، قال
أبو الطيب :

فان يقدم فقد زرننا سمندو

وان يحجم فموء—ده الخايج

وأما المبنى أصالة لا عروضاً فلا مانع من كون آخره واو قبلها ضمة مثل هو بضم الهاء ، وهاء ضربته بالاشباع ولو لم تكتب الواو فيه وضربتم بالاشباع ، وضربتكم بالاشباع ، وضربتوه ونزكموها ، فان الهاء ضمير والهاء والميم ، والكاف والميم ضمير وآخرهما واو ، أو الضمير الهاء والكاف والميم زائد ، والواو لا شاهد فيه ، وقد يقال الواو زائد في ذلك فلا شاهد فيه ، فان الكلام في الذي هو جزء الكلمة ، ولو كان زائد لا في الذي هو زائد عن الكلمة للاشباع أو لبيان الحركة أو نحوهما ، وان لم تكن الواو لازمة جاز مثل الأسماء الخمسة حال الرفع ، ويخرج بهذا أيضاً انواو بعد الهاء والميم المذكورة ، فانها لا تلزم لكن اذا كان حذفها لساكن قبلها أو بعدها كلا حذف .

وأما ان كان قبلها سكون فلا مانع كدلو ، هذا مراد من أطلق كصاحب فتح الأقفال أنه ليس في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة أو أراد بالاسم الاسم المعهود الحاضر الذي تكلم عليه مثل : التسلقى والتقوى والأفسد كلامه وبطل ، وقد بسطت ذلك في باب النداء .

وهاء ضممه واكسره عائدة لما من قوله ما الأخير تلا ، على نوع استخدام ، والمراد بالتاء التاء المعهودة زيادتها بخلاف تاء ترمس ونحوه ، مما لم يعهد زيادتها ، فان مصدره ترمسة أو ترامسا كدحرجة ودحراج ، على ما يأتي ان شاء الله .

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف الجملة الطلبية الفعلية على الخبرية الاسمية ، واضعم أمر مستقر الفاعل وجوباً ، والهاء مفعول

به ، ومن فعل متعلق بمحذوف حال من الهاء ، سواء جعلت للتبعية
أو للظرفية أو للابتداء ، أى آتياً من فعل ، أو متعلق باضمم ، والياء
للظرفية ، وفي الكلام مضاف محذوف أى من مصدر فعل قاله
أبو يحيى .

قلت : غير متعين لجواز أن يكون المعنى اضممه من فعل ، فيكون
مصدراً فانك اذا ضممته من لفظ الفعل كان الفعل مصدراً والتاء مبتدأ
قصر ضرورة ، وزيد ماض مبني للمفعول فيه ما فى بيع ، والفائى
مستتر جوازا عائدا للتاء ، والجملة خبر وهو الرابط ، وأول ظرف متعلق
بزيد أو بمحذوف حال من الضمير ، أو هو حال غير ظرف ، والهاء
مضاف اليه ، وجملة المبتدأ والخبر نعت فعل ، والرابط الهاء ، والراء
حرف عطف ، واكسر فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا ، والجملة معطوفة
على اضمم ، وانهاء مفعول به ، وسابق حال من الهاء ، وحرف
مضاف اليه ، ويقبل مضارع فاعله مستتر جوازا عائدا لحرف ، والجملة
نعت حرف ، والعائد المستتر والهاء مفعول يقبل .

لفعلل آيت بفعلان أو فمالة

.

أى لفعلل وما ألحق به مصدران مقيسا أحدهما : فعلان بكسر
الفاء وسكون العين ، والآخر فعلة بفتح الفاء واللامين وسكون العين ،
والمراد بفعلل الرباعى المجرد ، وبالمالحق به ما كان على وزنه واحد
حروفه زائد ، وقد مرت أوزانه فى باب أبنية المزيد ، فالمجرد :
كدحرج دحراجا ودحرجة ، وقال الصيمرى : لم يسمع دحراج ، بل
سمع دحرجة ، وكسرهف سرهافا وسرهفة ، أى أحسن الفداء وانهـم
قال الشاعر :

حسنتى اذلة ما أض ذا أعـراف

سرهفة ما شـئت من سرهاف

وسبرح سبرحة وسبراحا وسرحت الناقة والأرض سرتاحا ،
وسرحة حسنت ، وكرمت ، وقيل : هاء سرف وطاء سرتح زائدتان ،
وفى الصحاح سرعته بالعين المهمة بدل سرهفته ومقتضاه ، أن الهاء
أصل بدل عن العين والمالحق : كمذيط عذباطا وعذيطه ، وخبس خلباسا
وخبسة ، وسنبس سنباسا وسنسة ، وحوقل حيقالا وبحوقلة ، وجورب
جيرابا وجورية ، ولسقى سلقاء ولسقاء ، وهـرول هروالا وهـرولة ،
وقلنس قلناسا وقلنسة ، وزهزق زهزاقا وزهزقة ، وهلقم هلقاما
وهلقمة ، ورهمس رهماسا ورهمسة ، وقطرن قطرانا وقطرنة ، وترمس
ترماسا وترمسة ، وكتب ككتابا وكاتبة ، وجلطم جلماطا وجلمطة ،
وغلصم غلصاما وغلصمة ، وبيطر بيطارا وبيطرة ، وسنبل سنبالا

وسنبلة ، وزملق زملاقا وزملقة ، ويرنا يرناة ويرناء ، وتأبل بالهمزة
الساكنة بعد التاء تيمالا وتأبلة ، ومدرع مدرعا ومدرعة ، وجلبب
جلببة وجلبابا ، وفي كون بعض ذلك ملحقا بالمجرد الراءعى
خلاف مر .

قال أبو حيان : تبعاً للصميرى لم يسمع فعال في شيء من الملحق
إلا في حرقل ، وتعلم من كون فعال مكسور الفاء أنه إن تلاها همزة
أو ألف أو واو قلبت ياء السكون بعد كسرة كتأبل تبيد-الا بقلب
الهمزة ياء ، وحوقل حيقالا ، بقلب الواو ياء ، لانكسار ما قبلها كما
فعل في ميزان وميعاد ، أصلها موزان وموعد بكسر الميم وسكون الواو ،
قلب ياء لسكونها بعد كسر ، وإن كان آخره همزة بقيت همزة كيرنا
يرناء ، وإن كان الفاعل واوا وياء قلبت همزة لتطرفها بعد ألف
زائدة على ما مر كسلقى سلقاء .

وتعلم من كون فاعلة مفتوح الفاء أنه إن تلاها همزة أو واو أو ألف
بقيت كما هي كحوقل حوقلة ، وتأبل تأبلة بالهمزة ، أو تقلب الهمزة
ألفا وحيث سمع فعال وفاعلة جميعا في لفظ واحد ، فذاك وإن سمع
أحدهما اقتصر عليه .

وقال بعض من قال : إن المقيس أحدهما وهو فاعلة أنه يستعمل
المقيس ، ولو سمع غيره ، وإن لم يسمع أحدهما استعمل أحدهما مطلقا ،
وقيل هما جميعا وقيل فاعلة وما مر أن فعالا وفاعلة مقيسان جميعا
هو ظاهر النظم والتسهيل والأيضاح ، وهو صريح مذهب بعضهم

كما حكاه السيوطي ، قال : والأصح أن فعلا لا سماعي لا قياسي ، وأن المقيس هو فعلة .

قلت : كون المقيس فعلة فقط هو مذهب سيبويه والجمهور ، وهو المشهور ، وصريح الخلاصة حيث قال :

فعـلـال أو فعـلة لفعـلا

واجعل مقيسا ثانيلا أولا

قال خالد : كلام الخلاصة مقيد بقيد دحرج ، لأنه لم يسمع دحراج ، بل دحرجة ونحو قل من الملحق لأنه لم يسمع فيه فعلا إلا في حوقل ، وإنما قال الناظم في الخلاصة وغيره : أن المقيس فعلة فقط ، لأنه المطرد في الرباعي المجرد والملحق به بخلاف الفعلال ، فإنه لم يسمع في الملحق إلا في حوقل كما مر عن الصيمرري وأبي حيان ، وقيل : فعلا لا يقاس إلا في المضاعف : كزلزل زلزالا ، ووسوس وسواسا ، ونحوهما مما هو على طريقتهما في التضعيف ، صرح في التسهيل بأن مصدر فعل والملحق به بزيادة هاء التانيث آخره ، وبكسر أوله وزيادة ألف قبل آخره ، وإنما أعاد الباء في قوله : وبكسر ليعلم أنه شروع في مصدر آخر .

وفي قوله بعد ذلك : وربما ورد كذلك مصدر فوعل اشكال لأن فوعل من الملحق ، وقد دخل في قوله : فعل والملحق به ، وكان الحق أن يقول : ومصدر فعل والملحق به فعلة قياسا ، ويأتي فعلا على فعلا كثير أو قد يلحق به فوعل .

قلت : مما ورد فيه قوله :

يا قوم قد حوِّلت أو ونوت
وبعد حيث قال الرجال المـ

هذا ولا يخفى أن فعلا لا وفعللة إنما هما في الحقيقة وزنان للرباعي المجرد : كدحرج ، وأما جعلهما وزنين للملحق فإنما هو نظر إلى الوزن الطبيعي ، وهو موافقة اللفظين في عدد الجروف والسكون ، والحركة من غير نظير إلى زيادة الحروف وأصلاتها .

وأما الوزن التصريفي فإنما هو توفيق اللفظين في ذلك ، وزيادة الحروف وأصلاتها فوزن حيث قال بالنظر إليه فيقال : وحوقلة فوعلة لا فعلا لا وفعللة ، وهكذا والوزن العروضي مقابلة المتحرك بالمتحرك ، والساكن بالساكن ، ولو اختلفت أنواع الحركة والسكون ، وقد يجيء مصدر ذلك على فطلى يافتح والقصر : كتهقر تهقرى ، وعلى فعلا بضم الفاء ، وسكون العين وضم اللام الأولى وفتح الثانية وبمدها ألف فهمة كرفص قرفصاء أى قصد على قدميه ، وأمس الأرض أليته أو يجاس على أليته ، ويلصق بطنه بفخذه فقط ، أو يتأبط كفعيه أيضا .

ويكثر في المضاعف الذى على وزان زلزل وللم فعلا لا يقاس ، وإنما يقاس فيه فعلة ، وقيل يقاسان جميعا على حد ما مر وهو ظاهر اطلاق من أطلق قياسهما كزلزل زلزالا وزلزلة ، وصاصل صاصلا وصلصلة ، وللم لاما وللمة ، ووسوس وسواسا ووسوسة ، بفتح أول فعلة وكسر أول فعلا ، وأجازوا فيه الفتح

في المضاعف الذي الكلام عليه تحقيقا للثقل الحاصل بالتخفيف ، بل هو مطرد صرح به السيوطي والأشعوني تبعا لابن هشام وغيره ، والكسر هو الأصل ، وليس في العربية فعلا بالفتح مصدرا لفظا إلا في المضاعف ، وإنما فتح تشبيها بالفعال بفتح التاء ، وشذ حوقل حوقلا بفتح الحاء ، ونذر كسر القاء كما يأتي ان شاء الله .

وسواء فتح الفعلال أو كسر يكون مصدرا لكن الأكثر في المفتوح ، كما لابن هشام والدمايني أن يعنى بالمفتوح اسم الفاعل وبالمكسور المصدر فتقول : انشيطان وسواس تفتح الزاوى موسوس ، والطين صلصال بفتح الصاد أى مصلصل ، والدار زلزال بفتح الزاى أى مزلزلة ، ولا يكون المكسور وصفا .

وقال بعضهم : أن المفتوح لا يكون الا وصفا والمكسور مصدر قطعا ، وهو مذهب الناظم فيما ذكر عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ، ذكر عنه أن المطرد فعلا بالكسر في المصدر ، وأن الفتح نادر في قولهم : وسوس الشيطان وسواس ، ووعوع الكلب وعواعة ، وغطط السهم غطاطا التوى في مروره ، وأن غير ذلك من المفتوح متعين للتوصفية المقصود بها المبالغة ، وأن تجويز الزمخشري الفتح في المصدر الذي لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع ، يرد بأن النادر لا يقاس عليه ، وظاهر الكشف في سورة الزلزلة أن الزلزال بالفتح ليس مصدرا ولا وصفا ، بل اسم وضع موضع المصدر ، وأن الوسواس كذلك تسمية للشيطان بالمصدر ، أو مصدر وصف به مبالغة ، أو يقدر مضاف أى صاحب الوسوسة .

وحكى بعضهم عن الزمخشري : أن الوسواس بالفتح اسم لما يوسوس به الشيطان مثلاً ، والأظهر في (إذا زلزلت الأرض زلازها) بالفتح في قراءة أنه مصدر كالمكسور أو اسم لتزلزلها ، ولا يصح أن يكون وصفاً لأنه مفعول مطلق ، والوصف لا يكون مفعولاً مطلقاً إلا أن قيل : بأنه من ندور وقبوع الوصف مفعولاً مطلقاً ، وممن قال : بأن المفتوح وصف وأنه اسم فاعل صاحب التحقيق ، قال : والمآل في المفتوح كونه اسم فاعل نحو : (من صلصال كالفخار) و (من شر الوسواس) وفعل قبقاب أى هادر ، وماء سلسال مطرد الجرية ، ورجل وزواز أى خفيف ، وأسد قضقاض أى كاسر ونضناض قال :

جاوزت من حيلة نضناض

وأسد في حيلة قضقاض

وحمار وهواه للذى يوهوه حول عانته شفقاً عليها .

قال أبو علي : وما كان منه مضاعفاً مثل : قلقلته وزلزلته فقد تفتح أوائل المصادر منه نحو : القلقل والزلال ، والأصل الكسر ، ألا ترى أنهم لا يفتحون الأول من سرهاف ونحوه ، ونقول : وجه فتح الأول أنه لما تماثلت الحروف قصدوا المماثلة في الحركة ففتحوا الأول كما فتحوا الحرف الثالث الموافق له ، هذا ويظهر لى أن الفعلال بالفتح يكون اسم الفاعل كقوله تعالى : (من صلصال كالفخار) و (من شر الوسواس) ومصدرا كقراءة : (إذا زلزلت الأرض زلازها) بالفتح ، واسما غير مصدر ولا وصف ، وشذ مجيء مصدر ، فعلا على فعليل بفتح الفاء تخفيفاً الزيادة التضعيف ، قال الشاعر :

وزلزلن الفسؤاد فسكاد شوقا
يطير به لمن الزازليل

وقال ابن أبى ربيعة :

وان سجت هاجت لك الشوق سجعها
وان قرقرت هاج النوى قرقريرها

الإعراب : لفصل متعلق بايت ، وقدم للوزن والحصر وايت
بسكون الياء سكونا حيا ان فتحت اللام قبله للحكاية ، وسكونا ميتا
إن كسرت لعدم الحكاية ، ولا ينفون للوزن ، وايت فعل أمر وهمزته
محذوفة لأنها همزة وصل في الدرج ، وفاءه مستقر وجوبا ،
أصله إأت بهمزتين مكسورة فساكنة ، قلبت الثانية ياء كما مر ،
وحذفت الأولى لأنها للوصل وهى فى الدرج وبفعلال متعلق بايت ،
وفعللة معطوف على فعلال وجملته ايت مستأنفة أو معطوفة بواو
محذوفة .

.

وفعل اجعل له التفعيل حيث خلا

من لام اعطل للمساوية تفعلة

ألزم وللعار منه ربما بدلا

(١)

أى اجعل لفعل بتشديد العين اذا صحت لامة التفعيل مصدر
بزيادة التاء أولا والياء بعد العين ، وهذه الياء عوض عن الحرف
المزيد فى الماضى حتى شدد ، وقد مر الخلاف فى الزائد قيل : العين

الأولى ، وقِيلَ : الثانية ، وقيل : بجوازهما نحو : كلم تكليما ، وسلم تسليما ، وطهر تطهيرا ، ووعد توعيدا ، ووحد توحيدا ، وكسر فكسيرا ، وحول تخويلا ، وصير تصيرا ، وتمم تتميما ، وعلم تعليما ، وكذب تكذيبا ، وكرم تكريما ، وقدر تقديرا .

قال صاحب التحقيق : الياء عوض عن التضعيف أ ، وذلك غالب ، وقد يكون مصدره أعنى مصدر فعل المشدد الصحيح اللام تفعلة بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين ، ولا ياء بينها وبين اللام ، وفي آخره تاء معوضة عن ياء التثنية ولم يعوض حرف من حروف اليلة ، لأن التاء زيادتها أكثر ، وقبولها للحركات أقوى من قبول حرف العلة ، وإلى ذلك أشار بقوله : وللعارى منه ربما بذلا ، أى قليلا ما يعطى فعل بالتشديد ، وتصحيح اللام مصدرا على وزن تفعلة بإسقاط الياء بين العين واللام أى ويبدل التفعلة لفعل المشدد العارى من لام اعتل نحو : بصر تبصرة ، وذكر تذكرة ، وجرب تجربة ، وفهرق مفرقة ، الأصل تبصيرا وتذكيرا وتجربا وتفريقا ، وكذا تتم تتمة بسكون التاء الثانية ، وقد تنقل الياء كسرة الميم الأولى فتدغم فى الثانية فيقال : تتممة بكسر التاء الثانية ، وتشدديد الميم ، والأصل تتميم فحذفت الياء فى ذلك كله ، وعوض عنها التاء آخر حمل على المعتل لأنك تفعل فى المعتل كذلك نحو : زكى تركية ، بفتح الياء خفيفة هى لام الفعل كما يأتى .

فقد بان لك أن أصل التفعلة فى الصحيح والمعتل اللام التثنية ، أسقطت الياء وعوض عنها التاء هذا ما يظهر من كلام ابن هشام وغيره ، بل هو كالصريح فى كلام ابن هشام .

وقال ابن قاسم صاحب الآيات البيّنات ، عن ابن الحاجب : الأولي أن يكون مصدر المعتل على زنة تقعلة من أول الأمر ، لا أنه كان تفعليلًا ثم غير ، لأن ذلك تعسف بلا ضرورة ، ذكر ابن قاسم ذلك في حاشية الأسموني .

وأجاب الصبان : بأن العامل على ذلك رجوعهم الى تفعيل في الضرورة .

وأما التفعلة في الصحيح ، فالحق عندي أن أصله التفعيل كما مر لكثرة ، وإلى كون مصدر فعل المشدد المعتل اللام تقعلة كما مر أشار بقوله للحاوية تفعلة ألزم أي ألزم لفعل المشدد الحاوي للام المعتلة ، أي المشتغل على اللام المعتلة تفعلة كوصى قوصية ، وسمى تسمية ، وزكى تركية ، ونزى تنزية ، وورى تورية ، تغطية ، وعدى تعدية ، وقوى تقوية ، بفتح الياء خفيفة وهى لام الكلمة ، والأصل أن يكون ذلك كله بتشديد الياء وعدم القاء ، فتكون الياء الساكنة المدغمة عوضا عن التضمين والياء المفتوحة لام الكلمة ، حذفت الياء الساكنة وعوض عنها القاء في الآخر ، وليس من ذلك صلى تصلية كما زعم في فتح الأقفال ، لأنه لا يقال تصلية لأنه لم يسمع ، وإنما سمع صلاة على غير قياس ، وإنما يقاس ما ذكره حيث سمع وحده أو مع غيره أو لم يسمع شيء أصلا ، وأما حيث لم يسمع وسمع غيره فإنه يقتصر على ما سمع ، وقد يجاب بأنه بنى على قول من يجوز القياس مع سماع غيره ، أو بأنه لم يرد صلاة للشرع ولا الصلاة بمعنى الدعاء ، بل صل للحم تصلية ، أو ندوه ، وقد يجيء مصدر فعل المشدد المعتل اللام على تفعيل حملا على

الصحيح ، وهذا لم يذكره الناظم في النظمين الا أنه أشار اليه وإلى غيره مما خالف قياسه بقوله في الخلاصة ، وغير ما مر السماع عادة كقوله :

وهي تنزى دلوها تنزياً

كما تنزى شهلة صبيها

بتشديد ياء تنزياً الياء الساكنة المدغمة ياء التفعيل ، والثانية المفتوحة لام الكلمة ، والقياس تنزية بياء هي لام الكلمة مخففة مفتوحة ، وتاء عوضاً عن ياء التفعيل ، ولكن قال : تنزياً بالتشديد حملاً على ما هو بمعنى ، مثل حرك تحريكاً ، وأعلم أن المعتل انفاءً أو العين أو الميم هما مثل الصحيح على أن الميم صحيح قطعاً عن بعض ، لكن قيل الهزة لا تشدد ، وهو كذلك أو تشديدها قليل ثقيل .

وأما الميموز اللام إذا شددت العين ، فذكر الناظم في التسهيل أنه تغنى فيه تقلة غالباً عن تفعيل ، قال : وتغنى عنه أى تغنى تقلة عن تفعيل فيما لأمه همز غالباً نحو : خطأ تخطئة ، ونبأ تنبئة ، وجزأ تجزئة ، وهنأ تهنة بالهمزة مفتوحة قبل التاء ولا ياء ، والتاء فيه عوض عن التضعيف كما مر في مثله ، وذلك أجـراء للميموز مجرى المعتل ، بل قال بعض : أن الميموز معتل كما مر ، ووجهوا التفعيلة في الميموز ، بأن التفعيل فيه يجوز فيه إبدال الهزة ياء قياساً مطروداً لأنها همزة محركة بعد ياء زائدة كخطيئة ، فلما اطرأ الإبدال المذكور صارت اللام كأنها وضعت ياء فالتحق بباب التعزية والتركية ، ومن غير الغالب مجيء التفعيل من الميموز نحو خطأ تخطيئاً ، وهنأ تهنيئاً ، وجزأ تجزيئاً حكاه غير سيوية .

وحكى سيبويه نبأ تنبيهاً بهمزة خفيفة في ذلك كله متحركة ، وياء ساكنة ، فالحمزة لام الكلمة والياء ياء التفعيل ، وذلك اجراء له مجرى الصحيح ، وذلك مذهب الناظم كما رأيت عن التسهيل •

وقال أبو زيد : التفعيل في المهموز أكثر من التفعلة في كلام العرب ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه التفعيل إلا ما سمع ، وبهذا أخذ الشاويين فيما حكى ابن عصفور ذكر ذلك الشيخ خالد ، وزعم صاحب فتح الأتغال أنه تطرد فيه التفعلة والتفعيل ، وهو خلاف ما مر عن الناظم وغيره •

تنبيهات

الأول : أنه قد يقال : التاء في التفعلة حيث ورد من الصحيح أو المعتل أو المهموز عوض عن التضعيف في الفعل ، إذا قلنا : أن التفعلة وضع كذلك ، وليس أصله التفعيل ، بل ذلك متعين ، وأما إذا قلنا أصله التتفعيل فعوض عن الياء في التفعيل خيراً من أن يقال عوض عن التضعيف في الفعل •

الثاني : اعلم أن التفعلة إذا لزم من لفظ فالوحدة منه بقرينة مثل جرب تجربة واحدة ، وزكى تركية واحدة ، وخطأ تخطئة واحدة ، وكذا الهيئة بقرينة كتحربة صحيحة ، وتركبة مقبولة ، وتخطئة شديدة ، وذلك لأن تاءه ليس للوحدة ولا للهيئة ، بله عوض ، وأما التفعيل فمرتبه بالتاء ككرم تكريمة على ما مر ، وقدس مقدسة بالياء والتاء ، لأن التاء هذه ليست عوضاً بل للوحدة ، ويحل

على الهيئة بقرينة بدون التاء أو بالتاء للوحدة كتكريم حسن وتكريمة حسنة ، والله أعلم •

الثالث : قياس مصدر جنس بالتثنية - ديد التجنيس وهو جمع الأجناس وضمها ، وهو صحيح كما في القاموس لا من لغة العامة كما زعم الجوهري ، قال في القاموس : التجنيس تفعيل من الجنس ، وقول الجوهري عن ابن دريد : ان الأصمى كان يقول التجنيس المجانسة من لغات العامة غلط لأن الأصمى واضح كتاب الأجناس وهو أول من جاء بهذا اللقب •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للمطف والمعطوف الجملة ، وفعل مفعول محذوف من باب الاشتغال ، يفسره اجعل له تقديره أعط فعل التفعيل اجعل له التفعيل على حد ما اشتهر في نحو : زيدا امر به أن ألتقدير جاوز زيدا امر به ، أو هو مبتدأ خبره اجعل له إلخ ، وإزاجح الأول ، واجعل فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت ، أى معناه ومعنى أنت سواء ، وله متعلق بمحذوف مفعول ثان ، والتفعيل مفعول أول ، وحيث طرف مكان مجازى ، ويجوز كونه ظرف زمان عند الأخفش وغيره متعلق باجعل ، أو باستقرار قوله له : وان جعلت شرط ، ولو لم تتصل بما تعلقت بجواب محذوف دل عليه قوله فعل اجعل له التفعيل •

وخلا ماض مستتر الفاعل جوازا عائدا لفعل ، والجملة مضاف اليها حيث ، ومن لام متعلق بخلا ، وفي ذلك تضمين لأنه أتى بقوله من

لام اعتل في البيت ، وهو راجع للبيت قبله إلا أن قيل لا تضمن إلا في العمل ، ومنع صرف لام للضرورة فهو مكسور بدون تنوين أو مفتوح كذا قيل ، والصواب تنوينه ، ويكسر تنوينه لالتقاء الساكنين ، واعتل ماض مستتر الفاعل جوازا ، والجملة نعت لام وللحاوي متعلق بإلزم قدم للوزن والحصر ، والهاء مفعول به للحاوي لا مضاف اليه على الراجح .

وتفعله بالتنوين مفعول مقدم لألزم قدم للوزن والحصر ، وألزم بفتح الهزة وكسر الزاي فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا من ألزم الرباعي وهزته للقطع ، وقرن مفعوله الأول ، وهو الحاوي بلام الجر لالتقوية لضعف عامله بالتأخر ، ويجوز كونه من لزم الثلاثي فتكسر هزته وثبت ، ولو كانت للوصل للضرورة ، ولكونها أول شطر ، وفي بعض النسخ تفعله ألزمها فيكون آخر الشطر الأول لام ألزمها وزايه أول الشطر الثاني ، والهزة للوصل من لزم الثلاثي أو من ألزم ، ووصلت للضرورة ، والأول فيمنع حينئذ تفعله من التنوين للضرورة ، فيكون تفعله مفعولا به لمحذوف من باب الاشتغال أي ألزم تفعله ألزمها وهو أرجح من جعله مبتدأ وجملة ألزمها خبره .

وللحاوية متعلق بالزيم المذكور أو بالمحذوف ، والجملة مستأنفة أو محذوفة معطوفة بالواو ، والواو للاستئناف أو لالعطف وللعار متعلق ببذلا ، وقدم للوزن والروى ، وحذفت ياء العارى لضرورة الوزن ، ومنه متعلق بالعار ، وررب حرف تقليل مكفوفة بما عن الدخول على الاسم ، وعن جره وبذل ماض مبنى للمفعول ، وذالـه معجمة بمعنى أعطى فان عديناه لاثنتين قلنا العار مفعول أول ، وقرن بلام التقوية

لتقدمه على العامل ، وناب المفعول الثانى وهو الضمير المستتر فى بذل
العائد لتفعله باعتبار أنه وزن ، ولفظ واسم والوزن مذكر ، وكذا
اللفظ والاسم والمثل والمثال ونحوها ، وانما ناب الثانى مع أنه فى
باب أعطى بناء على القول بجواز نيابته عند أمن اللبس •

وانما قلنا : ان المستتر هو المفعول الثانى والعاذى هو الأول ،
لأن العارى هو الآخذ والمستتر هو ضمير المأخوذ ، وان جعل ببدال
مهملة من الابدال أى التعويض والأخلاف فانما يتعدى لواحد
وهو المستتر •

ومن يصل بتفعّال تفعل والفعا

ل فعل فاحمده بما فعلا

وقد يجاء بتفعّال الفعل في

تكثر فعل كتسيار

أى ومن يصل الفعل المبدوء بتاء زائدة معتادة ، الذى على وزن
تفعل بالتشديد بمصدر على وزن تفعّال بكسر التاء والفاء ، وتشديد
العين ، ويصل الفعل المشدد الرباعى بمصدر على وزن فعال بكسر
الفاء ، وتشديد العين فائن عليه بالخبر بسبب ما فعله من ذلك لموافقته
كلام العرب الفصيح ، سواء كان عربيا أو مـولدا أو متعما ، ويقل
بالنسبة الى التفعيل أن يجاء للرباعى المشدد بمصدر على وزن
تفعّال بفتح التاء وسكون الفاء للمبالغة : كسير بتشديد الياء
تسيارا بفتح التاء وسكون السين وكأنه قال : ومن يصل تفعل
بتفعّال وفعل بالفعال زعم صاحب فتح الأقفال أن صواب العبارة ومن
يصل تفعّالا بتفعل ، والفعال بفعل لأن المصدر يوصل بفعله
عند تصريفه فانعكس على الناظم ، أى غلبه الأمر فى التعبير ، فلم
يجىء بالصواب .

قلت : الجواب أنه كما يطلق أن الشيء وصل بما قبله قد يطلق
أنه وصل الشيء بما بعده كما يقال لكل واحد من المتقدم والمؤخر :
قال ومثلوا ، فصح أن الفعل يوصل بما بعده أى يجعل متصلا به ، فتفعل
يجعل متصلا بتفعّال بعده ، وفعل بتفعّال بعده أيضا ، وإن سلمنا أنه

انما يوصف بالاتصال ما تأخر بأن يقال : وصل بما قبله ، فالناظم أتى بالقلب أما على القول بقبوله مطلقا أو على القول بأنه إذا أفاد نكتة القلب جاز ، والنكتة هنا الإشارة الى أنه كما يستحق الفعل الاتصال بالمصدر أى الاحتياج للمصدر ، والاتيان به كذلك المصدر يستحق الفعل والاتصال به أو الى أنه يجوز تقديم المصدر على الفعل حيث اجتمعا ، أو الناظم أراد بالتوصل العطاء مثلا من قولهم ، وصل الرحم اذا أعطاها شيئا ، وذلك هنا مجاز أى من ناول وأهدى ، تفعلالا لتفعل وتفعلالا لفعل ، فكلام الناظم صواب .

فمثال مجيء مصدر تفعل بفتح التاء والفاء والعين المشددة على تفعال بكسر التاء والفاء وتشديد العين بعدها ألف زائد : كذب تكذبا ، وقيل تكذبا وصف الثلاثى ، وتملق تملقا ، وتجمل تجمالا ، وتكلم تكلاما بكسر أول المصدر ، وثانيه وتشديد ثالثه ، وذلك شاذ قياسا لمواستعمالا ، وظاهر قوله : فاحمد به بما فعلا أنه مقيس ، وكذا فعال إلا إن أراد من يصل ذلك من العرب أو من غيرهم اذا تبعمهم فيما قالوا دون أن يخترع أنشد أبو يحيى ، وصاحب تحقيق المقال بيتا قول الشاعر :

ثلاثة أحباب فحب عـ لـ لـ

وحب تملق وحـ ب هو القتل

والشاهد فى تملق وأحباب جمع للحب بالضم الذى هو مصدر ، وشذ أيضا مجيء مصدر تفاعل بالألف على تفاعل بفتح العين وكسرها نحو : تفاوت الأشياء تفاوتتا بفتح الواو وكسرها وضمها ، وهـو

الأصل ، والراجع قال في القاموس تفاوت الشيثان تباعد ما بينهما
تفاوتا مثلثة الواو .

ومثال مجيء مصدر فعل بتشديد العين على فعال بكسر الفاء ،
وتشديد العين ، وزيادة ألف بعدها وهو شاذ قياسا ولو جاءت
منه ألفاظ كذب بتشديد الذال كذابا بالتشديد أيضا ، وكلم كلاما ،
وملق ملاقا بكسر أول المصدر ، وتشديد ثانيه قال الله تعالى :
(وكذبوا بآياتنا كذابا) في قراءة الكسر والتشديد ، وهي قراءة
الجمهور ، وقيل : ان فعالا بالكسر والتشديد مقيس في فعل
بالتشديد ، وهو ظاهر قوله : فاحمده على ما مر ، وهو أيضا ظاهر
قول الكشاف فعال في باب فعل كله فائش في كلام فصيحاء من العرب ،
لا يقولون غيره ، وسمع بعضهم يفسر آية ، فقال : لقد غسرتها فساراً ،
ما سمع بمثله بكسر الفاء وتشديد السين ، وقرأ الجمهور :
(لا يسمعون فيها لغواً ولا كذاباً) بالكسر والتشديد ، وقرأ الكسائي
وعلى بالتخفيف ، وقرأ على : (وكذبوا بآياتنا كذابا) بالتخفيف .

قال الزمخشري : وهو مصدر كذب بالتخفيف بدليل قوله :

فصدقتها وكذبتهم

والمرء ينفعه كذابه

وهو مثل : (أنبتكم من الأرض نباتا) معنى وكذبوا بآياتنا
فكذبوا كذابا أو تنصبه بكذبوا لأنه يتضمن معنى كذبوا ، لأن كل مكذب
بالحق كاذب ، وان جعلته بمعنى المكاذبة فمعناه : وكذبوا بآياتنا
فكذبوا مكاذبة ، أو كذبوا بها مكاذبين ، لأنهم اذا كانوا عند المسلمين

كاذبين ، وكان المسلمون عندهم كاذبين فبينهم مكاذبة ، ولأنهم يتكلمون بما هو أفسرط في الكذب فعل من يغالب في أمر فيبلغ فيه أقصى جهده أ. هـ .

وكذابه في البيت بالتخفيف مصدر الثلاثي قطعا ، ومعنى قوله : والمرء ينفعه كذابه ، أنه ربما انتفع بالكذب أحيانا ولا سيما مع النساء ونحوهن ، ممن ضعف عقله ، وكما ينتفع بصورته في المعارض ، وكما ينتفع به في الحرب والاصلاح ، ووعد الزوجة في المثل عند النوى يكذبك الصادق ، وذلك أن رجلا كان له عبد لم يؤثر عنه كذب ، قط فتخاطر مع رجل بما لهما وأهلها على كذبه ان كذب ، فقال له الرجل : تبئت عندى الليلة ، فبات عنده فأطعمه لحم حوار ، ولحم الحوار كما قيل فيه :

سايع مليح كلحم الحـوار

فلا أنت حلود لا أنت مر

وسقاء لبنا كان في سقاء حازر ، ولما أصبح تحمل بأهله وقال للعبد الحق بأهلك ، فلما أتى سألته سيده فقال : أطعموني لحما لاغشا ولا سميناً ، وسقوني لبنا لا محضا ولا حقينا ، وتركتم قد ظعنوا ، فاستقلوا فساروا بعدا وحلوا ، وفي الذوى يكذبك الصادق ، فأرسلها مثلاً ، وحاز سيده جميع الخطر .

قال صاحب تحقيق المقال : ومن أحسن ما قيل في الكذب :

تخلق مع الأثوام ان رمت ودهم

بصدق وكذب خفية وعلايته

فان من الأقوام من ان صدقته
طوى لك نصحا أو رماك بداهية

وقال المعري :

تعالى الله فهو بنا خبير
قد اضطرت الى الكذب العقول

نقول على المجاز وقد علمنا
بأن القول ليس كما نقول أه

وقرىء : (وكذبوا بآياتنا كذابا) بالضم والتخفيف ، فأما
مصدر الثلاثي على حد أعطى عطاء ، وأنبت نباتا ، وأما جمع
كاذب حال غير مؤكدة لعاملها ، لأن الكذب غير التكذيب ، وأما وصف
مفرد وهو المبالغة نعت لمصدر محذوف ، أى تكذيبا مفرطا فى
الكذب .

وفى القاموس : أن الكذاب بالكسر والتشديد مصدر الثلاثي ومصدر
المشدد ، وشذ مجيء مصدر فعل بالتشديد على فعال بالضم والتشديد
ككذب كذابا ، وقيل مصدر الثلاثي وعلى فعال بضم الفاء والميم ،
ككذب كذباننا ، وقيل مصدر الثلاثي أيضا وشذ مجيء مصدر كذب
الثلاثي على كذبذبان بالتخفيف ، وقد يشدد ، وبالضم ، وقد يفتح
قال الشاعر :

فاذا سمعت بأننى قد بعته
بوصال غانية فقل كذبذ

بالتشديد ، قال أبو عم-رو : هما مصدران أى فقل ما سمعته هو كذب ، وقال أبو زيد : وصفان أى فقل القائل كاذب ، وهما للمبالغة جملا وصفين أو مصـدرين ، والمشدد فيه زيادة مبالغة .

قال الفارسي : وهذا البناء مما فات سيبويه ، ولولا ثقة فاعله ما قيل ، لأن العين اذا تكررت مع اللام فانما تتكرر مرتين نحو صحصح وجلجلع ، وقد تكررت العين في هذا ثلاث مرات ، ونظر ذلك بالنذور في تكرير الفاء والعين في مرمريس ، قال : ولم يسمع غيرها ، ولم يـأزم من أجل ذلك أن يرد كذلك ما رواه أبو زيد من هذه الكلمة .

واعلم أن قوله : وقد تكررت العين في هــذا ثلاث مرات فيه تسامح ، ووجهه أنها ثلاثة أمثال ، وانما كررت مرتين ، وتأوله غيره على أنه من ضرائر الشعر ، وقد يرتكب في الشعر من الحذف والزيادة ما لا يسمعه الكلام ، أى النثر أو المراد ما يطول ذكره وسيبويه في انكاره ، فعلم لم يحفظ ككذبذب ، والله أعلم .

قال : ليس في الكلام فَعْلَعِلَ ولا فَعْعَعِلَ ، وذلك أن ما ضوعفت فيه العين واللام يجيء على فَعْلَعِلَ كحبربر في الأسماء وهو الشيء القليل ، ومثله وزنا ومعنى حورور يقال : ما أعطاه حورورا ولا حبربرا ، وحبربر في الصفات أيضا اللثيم القصير ، ومثله صحصح ودممك وبرهرة ، قال امرؤ القيس :

برهرهـة رودة رخصهـة

كخـرعوبة النابت المنقطـر

والبرهمة من النساء التى يخال الناظر أنها ترعد وتهتر من الرطوبة ، والصمصح والدملك الشديد من الرجال ، ويجيء على فعلعل بضم الأول وفتح الثانى والرابع ، وذلك فى الأسماء كالجعلعل وهو الجعل أو نحوه من الخفافس •

حكى أبو حاتم عن الأصمى : عطس أعرابى كان يكثر أكل التراب ، فخرج من أنفه خفساء نصفها طين ، ونصفها خلق ، فقال لى أعرابى : خرج من أنفه جعلعة ، فقال الأصمى : لا أنسى فرحى بهذه الكلمة ، ولم يأت غير هذين الوزنين ، حكاه صاحب التحقيق •

ومثال مجيء مصدر فعل التشديد على تفعال بفتح التاء وسكون الفاء وهو شاذ ، ولو كان كثيرا سيمر تسيارا وطوف تطوافا وهو للمبالغة والتكثير ، ومنه : ضرب تضربا ، ورد تردادا ، وحول تحوالا ، وقتل تقتالا ، وثقل تثقالا ، والى ذلك أشار بقوله : وقد يجاء بتفعال لفعل فى تكثير فعل كتسيار •

قال فى التسهيل : وقد يبنى فى التكثير عن التفعيل التفعال ، قلت لعل أصل التفعال عند الناظم ومن معه التفعيل ، بقيت التاء على الفتح وقابت الكسرة فتحة ، فالياء ألفا ، ثم رأيت أبا حيان : أشار إليه فى شرح التسهيل ، فالحمد لله •

ويشكل ادعاء الكثرة والمبالغة فى التفعال مع أنه كالتفعيل بدون زيادة حرف ، فكما أن التفعيل لا يفيد المبالغة فكذلك التفعال ، إلا إن تواتر أن هذا المصدر الذى هو التفعال موضوع للتكثير عند العرب ، أما إن كان التشديد فى الفعل للمبالغة فمسام أن التفعيل والتفعال

للمبالغة تبعاً له ، وهو غير مقيس عند بعضهم ، ومقيس عند بعضهم
نقطة أبو حيان ، وظاهر النظم والتسهيل أنه غير مقيس .

قال أبو يحيى : ظاهر كلام النحويين أنه مقيس ، وما تقدم من
أن التفعال مصدر فعل المشدد هو مذهب الناظم وغيره ، والفراء
وجماعة من الكوفيين ، وحجة الناظم وغيره كآبى حيان ممن قال
بقوله أنه للتكثير ، وفعل المضاعف كذلك ، وأنه نظير التفعيل باعتبار
الحركات والسكنات والزوائد ومواقمها ، ونسبه بعضهم للكوفيين
جميعاً .

وقال سيبويه والبصريون : أن التفعال هو مصدر الثلاثى
جىء به للمبالغة ، فتقول : ضرب بالتخفيف تضرباً ، وطاف تطوافاً ،
وبرك تبراكاً وبروكاً ، كما إذا أرادوا المبالغة فى الثلاثى شـدوده
كقطع وشرب وكسر بالتشديد فى معنى قطع وشرب وكسر بالتخفيف ،
كان المخفف محتملاً للقلّة والكثرة ، ولما شدد تعين للكثرة ، وكما
أن فاعلاً محتملاً لهما كضارب ، وإذا أرادوا التنصيص على الكثرة
والمبالغة ، قالوا فعلاً بالتشديد أو فعول أو نحوهما نقول :
هو ضراب وشراب وكسار كما جاءوا بالحيثى والخصيص والخيفى
بالتشديد ، من حث وخص وخلف الثلاثية قطعاً للمبالغة ، فكذا التفعال
مصدر للثلاثى مبالغة نصاً ، ومصدر انثلاثى غير التفعال محتمل
للقلّة والكثرة .

قال سيبويه : هذا باب ما يكثر فيه المصدر فتلقه الزوائد
وتبنيه بناء آخر ، كما أنك قلت فى فعلت بالتخفيف فقلت أى بالتشديد

حين كثرت الفعل ، وذلك قولك في الهدر التهدار ، وفي اللعب التلعاب ، وفي الرد الترداد ، وفي الصفق التصفاق ، وفي الجولان التجوال ، وفي القتل التقتال ، وفي السير التسيار ، وايس شيء من هذا مصدر فعلت بالتشديد ، ولكن لما أردت التكثر بنيت المصدر على هذا ، كما بنيت فعلت بالتخفيف على فعلت بالتشديد أ ه .

وكذا قال من سلك مسلك سيبويه ، وعليه السيوطي ، واختلفوا أيضا : هل هو مقيس أو سماعي ، واختار السيوطي أنه سماعي قال : وزعم بعضهم قياس التفعال .

قال الدماميني في شرح التسهيل : وأما التفعال بالكسر كالتيبان والتلقاء ، فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر أ ه .

قلت : الظاهر أن التلقاء غير مصدر وغير اسمه ، بل ظرف إلا إن أريد معنى من لقي يلقي ، وظاهر قواه كالبيان والتلقاء أنه ورد غيرهما أيضا بالكسر مما هو في معنى المصدر ، ومنه عند بعض الترحال ، وخرج عليه قول الشاعر :

وقائلة تخشى على أظنـهـ

سيودي به ترحاله وجمائله

وصرح الأشموني : بأن التفعال كله بالفتح إلا هذين ، قال : على أنهما عند سيبويه اسمان ، وضع كل منهما موضع المصدر ، وهو سهو لأنه قد ورد غيرهما بالكسر إلا إن أراد التفعال في المصدر

ومعناه ، فـمـ ليس بالكسر سواهما ، ومن انكسر في غير المصدر التمساح لداية في البحر ، وتبراك لموضع ، وتعشار لقلادة •

الإعراب : الواو لاستئناف ، ومن شرطية مبتدأ ويصل مجزوم بها على الشرط وهو مضارع مسننر الفاعل جوازا وأجملة لا محل لها ان جعل الخبر جملة الشرط والجواب ، أو جملة الجواب ، وفي محل رفع أن جعلت جملة الشرط هي الخبر ، وبتفعّل متعلق بيصل ، وتفعّل مفعول يصل ، والواو لعطف أفعال على تفعّل ، وفعل على تفعّل ، فالأفعال مخفوض ، وفعل منصوب ، وذلك من باب عطف معمولين على معمولي عامل واحد ، وهو تصل ومعمولاهما قوله : بتفعّل ، وقونه تفعّل وهو جائز اتفاقا ، وهذا إن قدرنا أن المعطوف الفعل مع الباء محذوفة أي ، وبالأفعال فعل حذف وبقي جرّها لجواز مثل هذا في مثل ما نحن فيه أو للضرورة أو هو بالنصب عطفا على محل قوله بتفعّل ، وأما إن عطفناه بالجر على تفعّل ، ولم تعتبر تقدير الباء في انعطف فيكون من باب عطف معمولين على معمولي عاملين ، فالمعمولان المعطوفان الفعل المعطوف على تفعّل ، وفعل المعطوف على تفعّل ، والمعمولان المعطوف عليهما تفعّل المعمول للباء ، وتفعّل المعمول لا تصل فالعاملان تصل والباء ، وذلك لا يجوز على ما رجحوه كما هو مذهب الناظم والجمهور •

ولك أن تقول : ان العامل واحد وهو تصل لأن التفعّل معمول له وصل اليه بحرف جر ، ومحلّه النصب ، ولكن عطف على لفظه ، والفاء رابطة لجواب الشرط •

وأحمده فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا ، والهاء مفعول به ، والجملة محلها الجزم فقط على الجواب ان جعل الخبر جملة الشرط ، أو هي وجملة الجواب معا ، وان جعل الخبر جملة الجواب فمحلها أيضا الرفع ، فلهـ محلان ، ولك أن تجعل من مفعولا محذوف من باب الاستغفال يفسره أحمدـ المذكور ، يقدر بعد الفاء أو قبلها ، وبعد الشرط على ما بسطته في النحو لا قبل أداة الشرط ، لأن لها الصدر والخف في الفاء ، هل هي من جملة الجواب أم لا ، وعلى أنها من جملة فمحل الجزم لها ، وللحكمة بعدـها معا ، ومحل الرفع للجملة فقط ان جعلناها الخبر والرابط الهاء اذا جعلنا الجواب خبرا مطلقا ، وان جعل هو والجملة الشرطية فهي الرابط أو ضمير يصل ، وبما متعلق بأحمد *

والباء سببية وفعل ماضٍ مستتر الفاعل ، والجملة صلة ما ، والواو للاستئناف أو لعطف ، وقد للتقاييل أو للتحقيق ، ويجاء مضارع مبنى للمفعول وبتفعال نائبه ، ولفعل متعلق بيجاء ، أو بمحذوف حال من تفعال أى كائنا لفعل أو بمحذوف نعت من محذوف ، أى بتفعال مصدرا ثابتا لفعل ، وفي تكثير متعلق بيجاء ، وفي انظرفية أو للسببية ، وفعل مضارع اليه وكتسيا ومتعلق بمحذوف خبر محذوف *

• • • • •
وقد دجـمـلا

ما للثلاثى فعلى مبالغة
ومن تفـاعـل أيضا قد يرى بدلا

أى تحقق أنهم أى العرب جعلوا ما للفعل الثلاثى ، وهو المصدر
فعلى للمبالغة ، وقل أن يرى فعلى مصدر التفاعل بفتح العين بدل
التفاعل بضمها فى كلام العرب فما موصولة واقعة على المصدر ، وكأنه
قال : وقد جعل المصدر الذى يستحقه الثلاثى على وزن فعلى ، ومثال
مجبىء المصدر من الثلاثى على وزن فعلى بكسر الفاء ، وتشديد العين
وكسرها ، واحدى العين زائدة ، وزيادة الياءين العين واللام والألف
بعد اللام ، حثه حثيثى أى خصه ، وخلف خليفى من الخلافة قال عمر
رضى الله عنه : « لولا الخليفى لأذنت » وخصه خصيصى ، وحكى
الكسائى هو من خصيصاء قومه بالمد وهو شاذ كما فى التوضيح ، وقياسه
القصر كما فى التصريح عن التسهيل *

قلت : فى مده وقوع الاسم على سبعة أحرف وهو غاية ما يقع
به الاسم ، ومن القصر والشاهد فيه ، فخر فخبرى ، وحجز حجزى ، أى
كثر فخره وحجزه ، ويمد فخبرى أيضاً كما يأتى ، ودل دليلى كثر علمه
بالدلالة ، ورسخ فيها وقت قتيى أى كثرت نميمته ، وحض حضضى ،
وكان حقه أن يتكلم على هذا فى مصادر الثلاثى ، ولكن أتى به هنا على
سبيل الاستطراد لكثرة حروفه ، كما كثرت حروف السداسى
والخماسى ، وهو غير مقيس *

قال المسـيوطى : وزعم قوم أنه مقيس وقوله هنا وقد جعلنا
ما للثلاثى فعلى مبانة أولى من قوله فى التسهيل ، وقد يغنى فى
التكثير عن التفعيل التفعال ، والفعلى لأنه يوهم بظاهره أن فعلى مصدر
فعل بالتشديد ، وليس كذلك بل مصدر الثلاثى كما صرح به فى الإنظم .

ومثال مجىء فعلى مصدر تفاعل بفتح العين تراموا رميا بتشديد
الميم مسكورة وانياء ، فالياء المسكنة ياء فعلى والمفتوحة لام الكلمة ،
ومن ذلك قولهم كان بينهم الرميا أى الترامى الكثير ، ففعلى هنا دال
على المفاعلة بين متعدد ، وعلى التكثير والقياس هنا التفاعل بضم العين
كالتجاهل والترامى ، وهو هنا مصدر للخماسى ، وسيرة ابن اسحاق ،
وام يكن بين القوم قتال إلا الرميا بالنبل أى الترامى .

فائدة : ألف فعلى ألف التانيث ، وفعلى هذا من أوزان ألف
ألف التانيث المشهورة ، ومن أوزانها المشهورة مطلقاً فى الأسم والوصف
وغيره ، فعلى بضم ففتح مثل أربى لذهابية موتاً أو غيره ، وأدمى وشعبى
لموضمين .

قال ابن قتبية : ولا رابع لها ، ويرد عليه ابن هشام أرشى بالنون
لحب من البقل يجبن به اللبن ، وجنفى بالفاء والنون والجيم لموضع ،
وجعبي لكبار النمل ، ويرد عليه أيضاً رجبى لموضع ، وحكى لدويبة
وكون فعلى هذا من المشهورة مذهب الناظم .

وقال ابن هشام : إنه من النادر ، بل قال خطاب شاذ الماردى ،
وفعلى بضم فسكون كبهمى اسم لنبات وأبهمت الأرض كثر بهماها .

قال سيبيويه : يكون واحد أو جمعاً وألفه للتأنيث ، وقال قوم :
ألفه لللاحق والواحدة بهمة ، قال المبرد : هذا لا يعرف ، ولا تكون
ألف فعلى إلا للتأنيث وحبل صفة لمؤنث ، ولا مذكر لها ، والطولى
تأنيث الأطول صفة ، والرجعى مصدر ، وفعلى بفتحتين كبردى لنهر
بدمشق ، وبطرسوس ، ولجبل بالحجاز ، ولقرية بحلب ، ومرطى مصدرا
لمشية ، وحيدى صفة حمار حيادى يحيد عن ظله إذا تخيله أو لنشاطه ،
وصف به المذكر وفعلى بفتح فسكون كقتلى جمع قتيل ، ودعوى مصدراً ،
وسكرى صفة ومثله ، سيفى للطوية ، وإذا كان اسماً كأرطى وعلقى
لشجر صرف إن جعلت ألفه لللاحق بجمع ، ومنع الصرف إن جعلت
للتأنيث وفعلى بالضم كحبارى وسمانى لطائرين ، ولاواحد والجمع ،
ويقال فى الجمع أيضاً حباريت •

ووهم الجوهرى إذ قال : ألف حبارى ليست للتأنيث ، مع أنه
قال بمنع صرفه ، وإنما يمنع صرفه لألف اتأنيث ، وفعلى بضم الفاء
وفتح العين مشدده كسمهى للباطل ، وللكذب ولأهواء ، وفعلى بكسر الفاء
وفتح العين واللام مشدودة كسبطرى ، ودفعى لمشيئين ، الأولى فيها
بتختر ، والثانية فيها إسراع وتدفق ، وفعلى بكسر فسكون كذكرى
مصدراً ، وحبل جمعاً للحبل بالفتح للماء المهملة والجيم ، وهو
طائر ، وظربى جمعاً لظربان بفتح فكسر وهو دابة منتنة الريح
ولا ثالث لهما •

وفعلّى بضم الفاء وانعين وتشديد اللام ككغرى لوعاء الطلاع ،
طلع النخل ، لأنه يكفره أى يستره ، والطلع نفسه عند الشيعانى ، ولتطلق

حين يتشقق ، قال الغالى : والأول الصحيح ، لأن الاشتقاق يدل عليه ،
وفى القاموس تثليث كاهه وفاءه ، وحذرى وبذرى من الحذر والتبذير •

وقال ابن ولاد : البذرى الباطل وفعلى بضم الفاء وفتح العين
وتشديدها كخليطى وقبيطى ، وفعال بضم فتشديد كشقارى وخبازى
لنبتين ، وخضارى لطائر ، وباب حنفى وخيفى وخليطى لا يختص
بالقصر ، بل يأتى أوزان مثله ممدودة نحو عرواء بالمد للحمى ، وقوتها
وأول مسها فى رعدتها ، وفخيرا بالمد وقد مر قصره ، ودخلاء بالمد لباطن
الأمور •

الإعراب : الواو للعطف أو للاستئناف ، وقد حرف تحقيق وجعل
ماض مبنى للمفعول ، وألفه للإطلاق كما علمت فى أمثاله ، وما
نائب الفاعل وللثلاثى متعلق بفعل محذوف هو وفاعله المستتر صلة ، ما
وفعلى مفعول ثان لجعل والأول ناب عن الفاعل ، ومبالغة ، ومبالغة مفعول
لأجله منصوب بجعل ، والواو للعطف أو للاستئناف ، ومن تفاعل متعلق
ببدلا قدم عليه للوزن والروى بمعنى مبدلا ، وفيه ما مر أولا •

وقد للتقليل أو للتحقيق ، والأول أوولى ، ويرى مضارع مبنى
للمفعول ، ونائبه مستتر جوازاً عائداً الى فعلى ، وبدلا مفعول ثان
والأول ناب عن الفاعل ، وأيضا مفعول مطلق أى إض أيضاً أو آض أيضاً
أو حال أى آيضا أو ذا أىض وصاحب الحال ضمير يرى ، وإنما ذكر
ضمير فعلى لأنه أريد به اللفظ والوزن •

وبالفعليّة افعال قد جعلوا

مستغنيا لا لزوما فاعرف المثالا

أى وقد جعل العرب فى بعض المواضع الفعل المبدوء همزة أوصل
الذى هو على وزن فعال بتشديد اللام الثانية ، مستغنيا عن مصدره
الذى هو الافعال بتشديد اللام الأولى بمصدر على وزن الفعلية بضم
الفاء وفتح العين ، وكسر اللام مشددة بعدها ياء ساكنة ، وبعد
الياء لام مفتوحة بعدها تاء ، وذلك على سبيل النية عن المصدر
المقيس لا على سبيل اللزوم ، أى الاطراد نحو : اقشعر بتشديد الراء
قشعريرة بضم القاف وفتح الشين وسكون العين ، وهى لام الكلمة
والراء الأولى لام ثانية مكسورة بعدها ياء ، فراء فتاء زوائد ، أو
اللام الثانية هى الراء الثانية ، والأولى زائدة ، واطمان طمانينة بضم
الماء وفتح الميم بعدها همزة ساكنة ، أو ألف زائدة ، وقيل : أصل وبعدها
نون هى لام الكلمة مكسورة ، وبعدها ياء ساكنة ، وبعد الياء نون
مفتوحة بعدها تاء ، والقياس الاقشعرار والاطمئنان ، وقد سما من
العرب والى سماعها وسماع مثلها فى ذلك أشار بقوله : مستغنيا
لا لزوما ، بل القياس المطرد نحو الاطمئنان والاقشعرار ، ولا نحو
القشعريرة والطمأنينة .

وقد يقال : قصد بقوله فاعرف المثالا الاستظهار على كون الفعلية
مغنيا لا لازما ، لأنه لو كان لازما لم يسمع الاقشعرار والاطمئنان
والاثمئزاز ونحوها ، والمثل بضم الميم والثاء جمع مثال ، قال فى
الخلاصة :

وفعل لاسم رباعى بمد قد زيد قبل لام إعلالا

فقد الخ وهو جمع كثرة أريد به القلة أن أريد مثل الفعلية لقلتها ،
أو الكثرة إن أريد الأفعال بتشديد اللام الأولى وهو الكثير ، أو أراد
الكثرة ولو أراد مثل انفعلية ، لأن من تتبعها وجد كثيرا زائدا على عشرة
وجمع انقله أمثلة أو أراد المثل مطلقاً ، أى فاعرف المقيس من المثل
والسماعى فهو جمع كثرة مراد به الكثرة ، ويجوز فتح الميم والذاء
فيكون مفرداً ، ومعناه المثال ، والحق أن قوله لا لزوماً عائداً الى ما
فى البيت فقط لا الى جملة المصادر الخارجة عن القياس المذكورة فى
البيت قبله فى هذا الباب ، كما هو ظاهر ، وكما صرح به صاحب
التحقيق ، وصاحب فتح الأقفال فى فتح الأقفال ، لا عائداً الى المصادر
الخارجة عن القياس المذكورة كما يوهمه تعبير صاحب فتح الأقفال
فى صغيرة إذ قال : وقد أشار بقوله مستغنياً لزوماً الى أن ذلك كله
إنما هو على سبيل النية عن المصادر القياسية ، لا على سبيل
اللزوم أى الاطراد . . .

لأن قوله مستغنياً معمول لجعلوا ، وجعلوا مسلط على فعلل ،
ومستغنياً مسلط على بالفعلية ، ولزوماً معطوف على مستغنياً أو عائداً الى
الفعلية على ما يأتى ، اللهم إلا إن جعل قوله لزوماً معمولاً لمخوف
أى فعلوا ذلك ، أى أتوا بهذه المصادر المذكورة من انفعلية والفعلى
والتفعال والتفعال غير لازمة لا لازمة .

فائدة : ظاهر انظم أن هذه الأوزان المذكورة أنفاً كلها مصادر ،

وعلى ذلك شرحت النظم تبعاً لظاهره ولتصريحه في التسهيل بذلك ، وقد يقال : إنها أسماء مصادر كالعطاء من أعطى ، والفعل من اغتسل ، والوضوء بضم الواو من توضأ وضعت موضع المصدر ، وهو مذهب سيبويه ، وقد قال صاحب تحقيق المقال : كون القشعريرة والطمأنينة مصدرين ليس مذهب سيبويه ، ولا مذهب أبى على ، وإنما هما عندهم اسمان لهاتين الحقيقتين ، ولو كانا مصدرين للزمتها همزة الوصل ، لأنها تلزم المصدر كما لزمته فعله ، فهما من الاقشعرار والاطمئنان بمنزلة انبثات من أنبت ، والذي للدمايينى أن هذا ليس صريحاً في كلام سيبويه بل ظاهره .

قال : وظاهر كلام سيبويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضما موضع المصدر لا مصدران أ ه .

وقطع أبو حيان بأن هذا مذهب سيبويه قال : لأنه جعل القشعريرة في اقشعر كالنبات بمعنى الإنبات أ ه .

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف ، وبالفعليلة متعلق بمستغنياً ، وقدم للوزن أفعال مفعول به أول لجعلوا ، قدم للوزن ومستغنيا مفعول ثان وجعلوا فعل وفاعل ، الواو لأعرب أو للنحاة ، والصراف أى اعتقدوا أن الفعليلة مفعول عن الأفعال بتشديد اللام الأولى ، ولزوماً معطوفاً على مستغنيا ، أى لا لازماً أولاً ذا لزوم ، والعطف بلا النافية ، ولا تحتاج لتكرار كما تقول : جاء راكباً لا ماشياً ، وأجاز أبو يحيى كون لزوماً حالاً من الفعليلة قرن بلا النافية ، وفيه الخالية بمصدر على تأويله بوصف .

قلت : أو يقدر مضاف أى لإذا لزوم ، قال : والتقدير جعواوا افعلل
مستغنيا بالفعليلة في حال كونه غير لازم ، ولم يكرر لا ضرورة كقوله :

قهـرت العـدا لا مستعينا بعـصبة

ولكن بأنواع الخـدائـع والمكر

• • •

تأمل والفاء المعطف على جعلوا عطف طالب على خبر ، وهى
للسببية ويجوز كونها رابطة لجواب محذوف الشرط أو للاستئناف
ان أجازة انناظم ، واعرف فعل أمر مكسور الآخر لدفع التقاء الساكنين
مستترا لفاعل وجوباً والمثلا مفعول به •

لفاعل اجعل فاعلا أو مفاعلة

وفعلة عنهما قد ناب فاحتملا

أى اجعل فاعلا أو مفاعلة بكسر فاء الأول وضم ميم الثانى مصدرا للفاعل الذى على وزن فاعل بزيادة الألف وفتح العين ، وقد ينوب عن المفعول والمفاعلة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ، فيفتقر ذلك •

مثال الأول : قاتل قتالا ، وضارب ضراباً ، وقارض قراضاً ، وخاصم خصاماً ، وعاقب عقاباً ، وجادل جدالاً ، ونادى نداء •

ومثال الثانى : قاتل مقاتلة ، وجادل مجادلة ، وضارب مضاربة ، وخاصم مخاصمة ، وقارض مقارضة ، وعاقب معاقبة ، وجالس مجالسة ، ونادى مناداة •

ومثال الثالث : ماراه مرية أى مماراة ومراء ، وظاهر النظم أن فعلة مصدر حقيقى لفاعل بفتح العين •

والحق أنه اسم مصدر كأعطى عطاء وهو المشهور الذى هو ظاهر كلام سيبويه ، أو هو اسم استغنى به عن المصدر ، ويجاب بأنه لم يرد أن فعلة ناب فى المصدرية عن الفاعل والمفاعلة حتى يكون ظاهر النظم أنه مصدر بل المراد أن فعلة جاء بدلا عن المصدر الذى هو الفاعل ، والذى هو المفاعلة أى اسم غير مصدر ناب عن المصدر ، وهو غير مقيس ، وظاهر النظم أن الفاعل والمفاعلة مقيسان جميعاً وهو كذلك ، وهو ظاهر الخلاصة أيضاً ، وبه صرح ابن هشام ، وحيث سمعا

معاً في لفظ واحد فظاهر ، وإن سمع أحدهما اقتصر عليه ، وقيل :
ينطق بالآخر أيضاً ، وإن لم يسمع واحد منهما قياساً جميعاً ، وقيل :
أحدهما والحق قياسهما جميعاً •

والظاهر أن سيبويه يقول بقياس الفعل والمفاعلة جميعاً ، لكن
المفاعلة عنده وعند غيره أكثر وروداً واطراداً ، ويكون في كل فعل على
فاعل بالفتح ، ولا يترك والفعل قد يترك قالوا مجالسة ، ولم يقولوا
جالسا فكلاهما عنده مطرد ، ولكن المطرد دائماً هو المفاعلة •

قال الدماميني : والمطرد دائماً عند سيبويه المفاعلة ، فقد
يتركون الفعل ولا يتركون المفاعلة ، قالوا : جالس مجالسة ، ولم
يقولوا جالسا • • •

ونقل بعضهم عن سيبويه أنا المقيس المفاعلة لا غير ، وأنه احتج
بأنهم قد يتركون الفعل ، ولا يتركون المفاعلة ، كما رأيت في مجالسة ،
وكما تراه في المبدوء بالياء فإنه لا يأتي منه الفعل لثقل الكسر
على الياء إلا ما شذ ، وظاهر النظمين أن فعلاً مقيس مطلقاً ، وليس
كذلك ، فإن المبدوء بالياء يقتصر فيه على المفاعلة ، ولا يقال منه
الفعل لثقل الكسر على الياء كما مر •

وقد نص الناظم في التسهيل على ندور فعال فيما فاء ياء ،
حكى ابن سـيدة ياءه يوماً بكسر الياء ، وحكى مياومة على القياس ،
ومعنى اليوم والمياومة المعاملة بالأيام كما في القاموس ، ومن نص
على ذلك ابن هشام في التوضيح •

قال : ويمتنع الفعـال فيما فاؤه ياء نحو : يـاسر ويـامن أى
فيقال يـاسر مياسرة ويـامن ميامنة ، أى أخذ بهم يساراً ، وأخذ بهم
يميناً أى الى جهة اليمين ، والى جهة اليسار ، ولا يقال يمانا ويساراً
وكذا قال السيوطى ، ويلزم مفاعلة فيمـا فاؤه ياء كياسر مياسرة ، ونذر
فيه فعال كياوم يواوماً ، فالأولى للنظام أن لا يطلق فى النظمين ، بل
يفيد الفـعال بما لم تكن فاؤه ياء ، فان اليائى الفاء كثير ، لا نادر
حتى يقال تركه لندوره ، وإنما ينذر مجىء مصدره على فعال لثقل
انكسر على الياء حتى زعم بعضهم أنه ليس فى كلام العرب ياء مكسورة
أول الكلمة الإيعار جمع يعر ، وهو الجدى ويسار لغة فى يسار
بالفتح .

واعلم أن أصل الفـعال بالكسر الفيـعال بالياء بعد الفاء ، وهى
ألف فاعل بفتح العين قلبت ياء لوقوعها بعد كسرة وحذفت تك الـياء
للتخفيف ، فهو أصل مهجور حتى إن النطق به يعد من الشذوذ ، وقد ورد
قيتالا وضيرابا بإثبات الياء نص عليه الشيخ خالد وغيره ، ولا يقاس ،
فالفيـعال بالياء مما يشذ ، ولا يقاس فى مصدر فاعل بالفتح وشذوذه
من حيث الاستعمال لا من حيث القياس ، لأن القياس يقتضى ثبوت
تك الـياء ، وذلك هو الحق ولم يرتض صاحب التحقيق كون أصل
فعال فيعـالا .

قال وقيل : إن أصل فعال فيـعال حذفت الياء استغناء بالكسرة
تدليل الرجوع إليها فى الضرورة وفيه نظر . . .

قلت : لعل وجه النظر أنه قل النطق بها ، ونذر وكثر عدمها

واطرده ، فكيف يقال إنه أصل ولا يكفى فى ادعاء الأصالة وجود الألف فى فاعل فتقارب عنه الياء ، وما ورد فى الضرورة من ثبوت الياء ، ففإنما هو للإشباع هذا مراده ، والله أعلم .

والحق عندى ما مر ، لأن المصدر يشتمل على حرف فعله ، ولا بد لفظاً أو تقديرأ كما بسطت فى محله ، وأعلم أن المبدوء بالواو يصح يصح فيه الفاعل والمفاعلة ، لأنه أقوى من الياء ، والياء لما كانت تنشأ من الكسرة كان كسرهما كاجتماع كسرتين نحو : واصله وصالا ومواصلة ، وواعده وعاذاً ومواعدة .

الإعراب : لفاعل متعلق بمحذوف مفعول ثان لا جعل ، وفالا هو الأول ، أى كائنين بكسر النون الثانية ، ومفاعلة معطوف على فعالا ، وأو التخيير أو بمعنى الواو ، واجعل فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة مستأنفة أو معطوفة بواو محذوفة أو لفاعل متعلق بمحذوف نعت لمفعول ثان محذوف ، أى مصدرين ثابتين لفاعل ، وإن جعلت اجعل بمعنى اثبت بكسر الهمزة تعدى لواحد هو فعالا ، ويتعلق لفاعل باجعل .

والواو للاستئناف أو للمطف أو للصل ، وصاحب الحال فعلا ومفاعله ، فيكون الربط بالواو والضمير أو ضمير اجعل ، فالربط بالواو على حد جاء زيد والشمس طالعة إذا أعربت جملة الشمس طالعة حالا ، وفعلة مبتدأ ، وعنهما متعلق ببناب ، وقدم للوزن ، والضمير عائد لفعال ومفاعلة ، وقد حرف تحقيق أو تقليل ، لأن قد تكون للتقليل مع الماضى كالمضارع ، ولا مانع من كونها للتحقيق والتقليل ، كما نصوا عليه .

وناب ماضٍ مستتر الفاعل عائداً لفعاة ، وذكر لأن المراد به
اللفظ ، والوزن والجهلة خبر ، والرابط هو المستتر ، ويجوز عطف
فعلة على فعلل أو مفاعلة ، فينصب ، وجملة قد ناب حال من فعلة
وهو معرفة علم على ما كان بوزنه ، وفعله فاعل بالفتح ، وفائدة قد
ناب الدلالة على الفرعية أو عليها وعلى القلة ، والفاء للعطف على قد
ناب وللسببية •

واحتمل ماضٍ مبني للمفعول ، والنائب مستتر جوازاً عائداً لفعلة
أى سومح فيه ، واغتفر وقيل وهذا أولى من كون الجملة معطوفة
على جملة فعلة قد ناب ، وأولى من كون الفاء للعطف أو للاستئناف ،
واحتمل أمر مستتر الفاعل جوباً ، مفتوح التاء مؤكداً بنون خفيفة قلبت
الفاء •

ما عينه اعتلت الإفعال منه

والاستفعال بالتاء وتعويض بها حصلا

من المزال

.

أى الفعل الذى على وزن أفعل المل المعين يجىء مصدره بوزن إفعال بكسر الهمزة ، لكن تنقل فتحة عينه لقائه فتقلب ألفا ، فتجتمع ألفان فتزال احداهما أعنى تسقط ، فيؤتى بالتاء عوضاً عنها ، والفعل المل المعين الذى على وزن استفعال يجىء مصدره بوزن استفعال ، لكن تنقل فتحة عينه لقائه فتقلب ألفا فتجتمع ألفان ، فتحذف إحداهما وتعوض عنها التاء .

مثال أفعل : أقام إقامة ، وأعان إعانة ، وأبان إبانة ، وأعاد إعادة ، وهو رباعى أعنى الفعل بزيادة الهمزة .

ومثال استفعال : استقام استقامة ، واستعان استعانة ، واستبان استبانة ، واستعاذ استعاذة ، وهو سداسى أعنى الفعل بزيادة الهمزة والسين والتاء ، والأصل مثلاً أقام اقواما بكسر همزة المصدر ، واستقام استقواما ، وأبان ابينانا ، واستبان استبينا ، فحمل المصدر على فطه فى الإعمال ، فنقلت فتحة الواو والياء لما قبلهما ، وهما عين الكلمة فقلبتا ألفين لتحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن ، فاجتمعت ألفان : ألف أصلها ياء أو واو وهى عين الكلمة ، وألف الإفعال والاستفعال ، فيجب حذف احدى الألفين لئلا يلتقى ساكنان ، أو قل

نقلت حركة الواو والياء لما قبلهما ، والذي قبلهما هو فاء الكلمة ،
ثم قلبتا ألفا نتجانس الفتحة ، ولكن ما مر من كون القلب ألفا
للتحرك في الأصل وانفتاح ما قبلهما أولى وأقوى •

قلت : ذكرت الشراح بعض ذلك وقد يبحث فيه بأن شرط قلب
الواو ألفا إذا كانت عيناً أن لا يقع بعدها ساكن ، والجواب عندي
أن ذلك في غير الإفعال والاستفعال ، لأن الإعلال فيهما بالحمل على
الفعل ، والاشتراط المذكور إنما هو في استحقاق الكلمة لذاتها الإعلال ،
ولأنه ولو وقع بعدها ساكن لكن لما كان هذا الساكن يحذف بعد
إعلال الواو قبلها كان وجوده كالعدم ، وهذا التوجيه : لآخر مبنى
على أن المحذوف ألف الإفعال والاستفعال •

وقد اختلف في المحذوف من الألفين : فقال النازم في الخلاصة في
أواخرها وفي التسهيل ، وسيبويه والخليل والبصريون غير الأخفش ، وابن
هشام في التوضيح والمغنى : إن المحذوف ألف الإفعال والاستفعال ،
والتاء عوض عنها لأنها انزائدة ولقربها من الظرف ولأن الاستفعال
بها حصل ذكر علتين السابقتين ابن هشام ، وذكر الآخرة الشيخ
خالد ، ويبحث فيها بأنه لا يمكن الجمع بين ألفين حتى يحصل الاستفعال
كما قاله الدنوشري ، وأجاب الإسقاطي بأن الجمع بين الألفين ممكن ،
بل وقع في صريح كلام القراء والنحاة •

قال الصبان : أي عند المد بقدر أربع حركات ، وإلى كون
المحذوف ألف الإفعال والاستفعال أشار النازم في الخلاصة بقوله :

وَأَلِفُ الْإِنْفَعَالِ وَاسْتَفْعَالِ أَزَل لَدَى الْإِءَالِ

وَالْتَأَلَزَمَ عَوْضٌ •

ويؤيده أنه عهد حذف حرف العلة قبل الآخر نحو : زناديق وزنادق ، وقد علمت أن قلب العين ألفاً سابق على حذف ألف الإفعال والاستفعل ، وبه صرح أيضاً في التوضيح ، وصرح ابن الناظم بأن حذف الألف سابق على القلب ، وإنما احتاجوا أن يقولوا بعد النقل تحركت وانفتح ما قبلها الخ ، مع أنه قد يقال لما نقلت حركتها حذفت لأنه لا بد في الفعل من ذلك والمصدر تبع له في الإعلال ، ولأن الكلام في حذف الألف الثانية وهي ألف الإفعال والاستفعل ، نعم للاخفش ومن معه أن يقولوا ذلك فافهم •

وقال الأخفش والفراء والكوفيون : إن المحذوفة هي الألف المبذلة عن عين الكلمة ، وهي الألف الأولى في الأمثلة المتصلة بالفاء بعدها ، والتاء عوض ، ويؤيده أن المعهود في التاء أنها لا تعوض إلا عن الأصول كمدة وثبة وسنة ، وأن ألف الافعال والاستفعل دال على معنى ، فتفتوت الدلالة بحذفه ، ولأنها أعنى العين اعتلت في الفعل والمصدر محمولا عليه ، فطرقة التغير بنقل حركتها وقلبها ، والتغير يأنس بمثله ، وأن العين كثيراً ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها أولى ، وأنه إذا اجتمع الزائد والأصل فالمحذوف هو الأصل ، وإذا التقى ساكنان فالمحذوف هو الأول •

ويجاب عن هذين بأن محل ذلك ما إذا كان الثاني حرفاً صحيحاً من

الساكنين ، وهذا معتل ، وقد مر مثل هذه في مقول ومبيع ، فهنا ما هنالك ، والناظم لم يبين في هذا النظم ما المحذوف ، بل أطلق أن التاء عوض مما أزيل وحذف فيصح تخريجه على أحد المذهبين ، ولكن الحق أن مراده أن المحذوف ألف الأفعال والاستفعال لتصريحه به في الخلاصة ، فليخرج هذا النظم عليه وبه صرح أيضاً في الكافية في باب الإبدال، ظهر لى أنه صرح بأن المحذوف العين في باب تصريف الفعل غير الثلاثي من الكافية ، فيصح تخريج هذا النظم عليه ، ولكن تخريجه على ما مر أولى لأنه الأكثر في كتبه ، وكأنه أطلق هنا ليعم المذهبين .

ومراده بالاعتلال الإعلال ، أطلق العام وأراد انخاص كـ . ا مر مثله ، لأن المعتل غير المعلن ، وهو الذى حرف العلة فيه متحرك جار مجرى الصحيح كما مر نحو : استحوذ استحوذاً ، واستعور استعوراً ، واستحول استحوالا ، واستعمل اعصى استيعالاً ، وأغيمت السماء إغياماً ، وأحول إحوالاً ، وأعول إعوالاً كثر عياله أو رفع صوته بالبكاء فأثبت ألف الإفعال والاستفعال وعين الكمة ، فلا تاء تعوض وهذا عند لنحاة يحفظ ولا يقاس عليه وهو شاذ ، وهو تنبيه على الأصل ، ولأولى تعبيره في الخلاصة بالإعلال لا بالاعتلال ليخرج هذه الأمثلة ونحوها مما صح فيه حرف العلة ، ووقع عينا في أفعل أو استفعل حيث قال : وآلف الإفعال واستفعال أزل لدى الإعلال ، والأولى أن يعبر هنا أيضاً بالاعلال ، ولكنه عبر بالاعتلال العام ، والمراد الإعلال الخاص لقرينة أن المتحرك كالصحيح ، فلا يحذف فضلاً عن تعويض التاء ، ولقرينة الخلاصة .

وقال أبو زيد : إن تصحيح العين لغة قوم يقاس عليها ما لم يرد فتقول عليها : أقام إقاماً ، واستقام استقاماً ، وهكذا وحكى الجوهري عن أبي زيد أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل واستعمل تصحياً مطرداً في الباب كه .

وقال الجوهري في موضع آخر : تصحيح هذه الأشياء لغة نصيحة .

وقال الناظم في التسهيل : إن التصحيح مطرد في ما أهمل ثلاثيه ، وأراد بذلك استنوق الجمل استنواقاً ، واستيتست الشياة استيتاساً ، واحترز بالإفعال والاستفعال عن غيرهما مما أعلت عينه كالافتعال والانفعال ، فانها تثبت ولا تحذف فكلما عن التعويض كاختار اختياراً ، وانقاد انقياداً ، هذا وقد لا يؤتى بالتاء عوضاً عن المزال كما قال في الخلاصة : وغالباً ذا التاء لزم أى ، وصاحب ما ذكر من نحو إقامة واستعاذة التاء غالباً أو المراد لزم التاء في غالب المواد فلا يقال اللزوم ينافى الغلبة ، وعلى الغلبة يحمل ما هنا ، وحذف تلك التاء أجازها بعض مطلقاً .

قال بعض : وهو مذهب سيبويه مستدلاً بقوله تعالى : (وإقام الصلاة) قال سيبويه : تقول أريته إراء مثل أقمته إقاماً ، لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا ، وبعض إن أضيف الاسم نحو : (وإقام الصلاة) وهو مذهب الفراء وهو الظاهر عند بعض ، وما استدلل به سيبويه يمكن رده إليه ، وإن لم تكن الإضافة فالحذف غير مقيس ، وبعض في الشعر .

وصرح في أواخر الخلاصة بأن حذفها سماعي ، قال : وحذفها بالنقل
ربما عرض أي بالسماع •

قال ابن الناظم ، والشيخ خالد في أو آخر التصريح : ويكثر
حذفها مع الإضافة ، قيل : وحسن حذفها في الآية مقارنته لقوله بعد :
(وإيتاء الزكاة) وفي الحديث كاستنار البدر ، قال الشيخ خالد مع ابن
هشام ، وقد تحذف انتساء للإضافة عند ابن مالك ، وحذفها مع غير
الإضافة قليل حكى الأخفش أجاب إجابا ، وأراه إراء ، أصل إراء أ رأى
نقلت فتحة الهمزة للراء ، ثم حذفت وقلب الياء همزة لتطرفها بعد
ألف زائدة ، وهذا بناء على أن الهمزة حرف علة وهو مذهب النظم ،
وإلا فالعين غير معتلة قاله زكرياء ، وظاهره أنه حذفت الهمزة من أول
الأمر بدون قلبها لتحركها في الأصل وانفتاح ما قلبها ، وهو
خلاف ما نحن فيه ، فلعله أراد حذفت بعد قلبها أنفأ ، وعلى انقول
الآخر تقلب ألفا وتحذف ألف الأفعال •

والحق أن لا يكون خلاف في إراءة ونحوه أن المحذوف همزة رأى
لا ألف الأفعال ، فليس من باب إقامة في كل وجه ، بل من حيث وجود
النقل والحذف ، ومطلق القلب للهمزة ألفا أن قلنا به واستحقاق التاء •

واعلم أنه قال صاحب التحقيق : إن ظاهر كلام بعض الأئمة
أن الخلاف في مسألة إقامة واستقامة ليس بمنصوص عليه أصالة ،
وإنما هو إجراء على الخلاف في مقول وسبيع • هـ بإيضاح مني •

واعلم أن وزن نحو : إقامة على القول بأن المحذوف ألف الأفعال
إفعلته بكسر الهمزة وفتح الفاء وسكون العين على ظاهر اللفظ ، وعلى
القول بأن المحذوف عين الكلمة وزنه إقالة بكسر الهمزة وإسقاط العين ،
ووزن نحو استقامة على القول بحذف ألف الاستفعال استفعلة بكسر
الهمزة وإتاء ، وسكون السين بينهما وفتح الفاء ، وسكون العين على
عنى ظاهر اللفظ ، وعلى القول بحذف يمين الكلمة وزنه استقالة بكسر
الهمزة والتاء وسكون السين وفتح الفاء ، وإسكان العين •

الإعراب : ما مبتدأ واقعة على الفعل الذى على وزن أفعل ،
والذى على وزن استفعال وعين مبتدأ والها مضاف اليه ، واعتلت فعل
ماض مستتر الفاعل جوازاً عائداً الى عينه ، وتاء التأنيث كسرت لالتقاء
لساكنين ، والجملة خبر المبتدأ الذى هو عين والرباط المستتر ، والمبتدأ
والخبر صلة ما ، والهاء عائدة والإفعال بسكون اللام مبتدأ ثان ،
والاستفعال معطوف عليه ، ولامه الأولى مكسورة لالتقاء الساكنين
لا بحركة النقل ، لأن همزة استفعال للوصل فلم تثبت فضلاً عن تحريكها ،
ومنه متعلق بمحذوف حال من الإفعال والاستفعال على القول بجوازه
من المبتدأ أو حال من ضمير الاستقرار فى قوله بالتاء أو بمعرف بال
محذوف نعت لإفعال أى الأفعال الكائن أو المأخوذ منه ، ويقدر مثله
للاستفعال •

وبالتا بالقصر للضرورة متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، أى
ثابتان بالتاء ، والجملة خبر الأول والعائد هاء منه لأنها عائدة الى
ما ، ويجوز تعليق منه بالاستقرار ، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة
أو مقطوفة بواو محذوفة ، والواو للمطف أو للاستئناف أو للحال ،

وصاحب الحال التا أو ضمير الاستقرار ، تعويض مبتدأ وبها متعلق
بحصلا ، وقدم للوزن والروى والحصر ، والضمير للتاء •

وحصلا ماضٍ مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة خبر المبتدأ والرابط
هو المستتر ، وسوغ الابتداء بتعويض تقديم واء الحال إن جعلنا الواو
للحال ، وإن جعلناها للعطف فالمسوغ العطف للجملة على جملة فيها
معرفة على مذهب الناظم من أنه لا يخص بالمفردات ، والمسوغ الحصر
إن جعلت للاستئناف أو إرادة الحصر مطلقاً وحده ، أو مع ما مر أى
ما حصل بها إلا تعويض ، كما أن المراد أيضاً ما حصل التعويض
هنا إلا بها ، بل هذا الحصر الآخر دلت عليه العبارة حيث قدم قوله
بها ، ومن المزال متعلق بحصل ، والمزال نعت لمحذوف ، أى الحرف
المزال أى المحذوف ، وهو اسم مفعول أزال الذى هو متعد بالهمزة •

ومن بمعنى عن أو للبدلية ، ولا تعلق بتعويض لأنه يلزم عليه
الإخبار عن المصدر قبل تمام معمولاته ، وهو كالموصول لا يخبر عنه
قبل تمام صلته ، وإن أجزنا الإخبار عنه قبل تمام معموله مطلقاً على
قلة ، أو للضرورة ويسهلها أن المعمول جار ومجرور ، أو مجرور وعلقناه
به كان تعليقه به مسوغاً ، وكذا إن علق قوله بها بتعويض يكون تعليقه
به مسوغاً ، وعليه عول صاحب تحقيق المقال ، وزعم أن انباء سببية أو
ظرفية ، ويصح كون المسوغ كون المبتدأ فاعلاً فى المعنى •

• • • وإن تلحق بغيرهما

تبين بها مرة من الذين عملا

أى وإن تلحق التاء بغير الإفعال واستفعال المعلى العين مما لم

تكن فيه التاء عوضاً ، ولا مبنياً عليها المصدر تظهر بها المرة الواحدة
 مما عمله العامل نحو : أكرم إكرامة ، وأحول إحوانة ، واستخرج
 استخراجة ، واستحوذ استحواذة ، وانطلق انطلاقة ، واقدر اقتدرة ،
 واختار اختياره ، وتقاتل تقاتلة ، وأعطى إعطاءة ، وقعنس اقعنساسة ،
 واغودن اغديدانة ، وقدس تقديسة ، وتدحرج تدحرجة ، واقتسر
 اقتسمرارة ، وقاتل قتالة فضمير تلحق للتاء ، وكذا الضمير في بها ،
 وضمير قوله بغيرها للأفعال والاستفعال المعلى العين ، وتبن بفتح التاء
 بمعنى تظهر ومرة أى الفعلة الواحدة ، وإنذى عمل بمعنى الفعل الذى
 فعله الفاعل ، وزعم فى فتح الأفعال المراد بالذى عملا المصدر ، وأنه سماه
 معمولاً لأنه مفعول مطلق . . .

وأصله لصاحب تحقيق المقال وغيره ، وتبعه فيه والأولى مـا
 قلته ، وظاهر النظم أن التاء تلحق للدلالة على المرة فى كل مصدر
 سماعى ، أو مقيس مشهور أو غير مشهور ، مما لا تاء فيه ، ونص
 عليه فى التسهيل نصاً فذلك مذهب للناظم لا سهو منه ، ولا إطلاق فى
 محل التقيد كما توهمه أبو يحيى ، وقد مر أنها تلحق المقيس ،
 والمشهور على تفصيل سابق .

وزعم أبو يحيى أنها لا تلحق مصادر هذا الباب إلا ما كان
 منها مجرداً من التاء مقيساً ، وأما المسموع فلا تأمّه فإن قوله وأما
 المسموع فلا ظاهر فى أن المسموع مطلقاً لا تلحقه ، ولا تلحق إلا
 القياسى وهو قول قد تقدم ذكره ، وعليه فان قلنا الفاعل كالتعال
 غير مقيس لم تلحقه التاء ، وإن قلنا بقياسه لحصته ، وإن قلنا بعدم
 قياس الفاعل لم تلحقه كدحراج ، وإن قلنا بقياسه لحقته كدحراجة .

قال صاحب التحقيق : لا تلحق الفعلان بالفتح كالزوال ، وفعلالا بالكسر والتشديد ككذاب وتفعالا كتملاق بكسر الأولين وتشديد الثالث ، وفعلالى كتهقري ، وفعللاء كقرفصاء ، وتفعال بالفتح والسكون كتكرارا وتفعالا بالكسر والسكون كتيبان ، وفعللى بالكسر والتشديد كحشيلى على ما اقتضاه كلام الناظم أنها من مصادر غير الثلاثى والحاصل أنها تلحق المصادر الأصول لا الفروع النائبة ا . ه .

قلت : ليس ظاهر النظم أن فعلى من غير الثلاثى بل صرح بأنه من الثلاثى ، والجواب أنه أراد بفعلى الذى ظاهر النظم أنه من غير الثلاثى فعلى النائب عن التفاعل .

الإعراب : الواو للعطف أو للاستئناف ، وإن حرف شرط وتلحق مضارع مبنى للمفعول شرط أن ونائبه مستتر جوازاً عائداً للتاء ، وبغير متعلق بتحاق ، وهما مضاف إليه أو المضاف إليه الهاء فقط ، والميم زائدة ، والألف علامة الاثنين ، وتبين تفتح التاء مضارع مجزوم على الجواب ، وبها متعلق بتبين وهما فى بها عائدة للتاء ، ومرة فاعل تبين ، ومن الذى متعلق بتبين أو بمحذوف نعت لمرة ، وفعل ماض مبنى للمفعول مستتر النائب ، والجملة صلة ، والرابط هو المستتر ، وذلك الذى سبق مبنى على أن الحق من اللازم تعدى بالهمزة لواحد ، وإن قلنا : إنه من المتعدى فيتعدى مع الهمزة لاثنتين فباء بغيرهما زائدة وغير مفعول به ثان .

ولك أن تجعل تلحق مبنيًا للفاعل ، والفاعل مستتر وجوباً عائداً للمخاطب ، فيكون المفعول الأول محذوفاً أى وإن تلحق التاء ، والثانى غير وزيدت فيه الباء وإن عدى لواحد محذوف فالباء غير زائدة وعلى كل حال

فالماضى رباعى ، ولك أن تقرأه مفتوح التاء ثلاثياً ماضيه وفاعله عائد للتاء ، وباء بغير زائدة وغير مفعول به ، ولك أن تجعله لازماً أى وإن تتصل بغيرهما فالباء غير زائدة •

ولك أن تجعل تبين مضارع أبان فتضم التاء خطاباً ، ومرة مفعول به ولو على بناء تلحق المفعول ، فيكون كالإظهار بعد الخفاء أخفى في تلحق بالبناء المفعول إذ لم يخاطب به ، وأظهر في تبين وهذا إن أراد بفاعل تلحق المخاطب ، لكن أناب عنه المفعول ، واك على حذف أى أن تجعل تبين رباعياً للغيبة ضميره للتاء ، وبها على حذف مضاف أى بنفسهما ومرة مفعول به •

فائدة : مرة في مثل قولك : فعلت كذا مرة ظرف زمان قاه البطلاوى وغيره ، وقال المرزوقى ، والناصر اللقانى : مفعول مطلق مبين للعدد وهو الملائم لجميع استعمالاتها ، وتكرر بالفعل ببعده فيقال مرة بعد مرة ، وبمثل بعد وقد تكرر بدون فصل فيقال : مرة مرة فقليل الثانى تأكيد الأول ، وقيل : حال على حد فهمت الكتاب مسألة مسألة ، والله أعلم •

ومرة المصدر الذى تلازمه

بذكر واحدة تبدو لمن عقلا

أى والمرة من المصدر الذى تلازمه التاء إنما تظهر لمن كان ذا عقل بذكر ما يدل على الوحدة من نحو : واحدة ومرة كإعانة واحدة ، واستقامة واحدة ، واستعمانة واحدة ، ودحرجة واحدة ، ومقاتلة واحدة ، وتركبة واحدة ، وقشعريرة واحدة ، سواء فى ذلك المقيس وغيره كما رأيت ، وضمير تلازم للتاء والهاء للمصدر المعنوت بالذى ، وتبدو بمعنى تظهر وضميره للمرة ، وقد بسطت الكلام فى غير هذا على الوحدة وتصاريفه •

فائدة : لك أن تجعل قوله ومرة المصدر الذى الخ راجعاً للثلاثى وغيره ، وإو كان الباب لغيره ، لأنه أكثر فائدة من رجوعه لغير الثلاثى فقط ، ولا سيما قد حصل للثلاثى بعض اشتراك فى هذا الباب ، إذ قال : وقد جعلاما للثلاثى فقط ، ولا سيما قد حصل للثلاثى بعض اشتراك فى هذا الباب ، إذ قال : وقد جعلاما للثلاثى فاعلى مبالغة •

الإعراب : الواو الاستئناف أو للعطف ، ومرة مبتدأ مضاف للمصدر المعنوت بالذى الموصول بجمله تلازمه من فعل وفاعل مستتر جوازاً ، ومفعول هو الربط ، والصلة لغير ما هى له ، ولم يظهر الضمير لضرورة ، أو لأنه أجاز عند أمن اللبس عدم الظهور ، وبذكر متعلق بتبدو قدم للوزن وللحصر بحسب ما حذف أى بذكر مثل واحدة ، أو بذكر واحدة ونحوه •

وتبدو فعل مضارع مستتر الفاعل جوازا ، والجملة خبر المبتدأ
والرابط هو المستتر ، ولأن متعلق بتبدو ، وجملة عقل من فعل ماض وفاعل
مستتر هو الرابط صلة من أو صفتها أن قال بجواز كون من
موصوفة ، قال صاحب التحقيق : ويجوز أن يكون بذكر خبر أو بآء سببية
أو للمعية ، وتبدو صفة واحدة أو لا محل له . هـ

ولعله أراد أن الباء للسببية أو للمعية مطلقا لا على هذا الوجه
فقط كما توهمه عبارته ، والله أعلم .

باب

المفعل والمفعل ومعانيهما

أى هذا أو أقرأ باب المفعل بفتح الميم والعين ، والمفعل بفتح الميم وكسر العين ، وما يعنى بهما من حدث أو زمان أو مكان ، وذلك أولى من ضبط المفعل الأول بالكسر ، والثانى بالفتح ، لأنه ابتداءً فيما يأتى بالفتوح ، ومعانى معطوف على الأول أو على الثانى ، لأن لكل منهما معانى مضاف للضمير بعده وكان الفصلين الآتين أيسا من جملة الباب ، وإلا قال والمفعلة بالفتح والمفعل بكسر الميم وفتح العين ، والمفعال والمفعلة بكسرها إلا أن حذفها تخفيفا لقرينة ذكرها بعد ، والمعانى جمع معنى •

قال السيد فى حواشى شرح الشمسية : المعنى إما مفعل كما هو الظاهر من عنى يعنى اذا قصد أى المقصد ، وإما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول منه ، أى المقصود •

قال الصفوى : قوله : أما مفعل أى مفعل هو اسم مكان أو مصدر ميمى ، وكلامه يحتملها تأمل أ •

قال السيد فى حواشى الشمسية : للمعنى معنيان أحدهما : ما يقصد بالفعل من اللفظ والثانى ما يمكن أن يقصد من اللفظ •

قال الصفوى : وهو فى اللغة بمعنى المقصود من عنى أى قصد من غير اعتبار قصده من اللفظ بالفعل أو القوة ، قال : وذكر بعض

معنى آخر يحتاج انقل وهو المقصود من الشيء ، والله أعلم ، وقد سـ بق الخلاف في المصدر الميمي فقيل مصدر وقيل اسم مصدر وحده الاسم الدال على الحدث وحده المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة واسم المكان والزمان هو اسم وضع لزمان أو مكان ، باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد قاله السعد ، فقوله : وضع لزمان أو مكان شامل لنحو يوم ومكان ، وقوله : باعتبار وقوع الفعل فيه مخرج لنحو يومك أو مكانك حسن ، وقوله : مطلقا إلخ مخرج لنحو : صمت يوما ، وجاست أمامك ، فان يوما وإماما فيهما وضعا باعتبار وقوع الفعل ، فهما بقيد وقوعهما فعل عامل بخلاف مضرب لزمان الضرب ، أو مكانه فانه وضع لذلك ، سواء وقع بعد عامل أم لا ، وكذلك مخرج فان معناه زمان الخروج المطلق أو مكانه ، ولذلك لم يعموا اسم الزمان والمكان في مفعول ، ولا ظرف فلا يقال مقتل زيدا ، ولا مخرج اليوم لئلا يخرج عن الاطلاق الى التقييد ، وأما قوله :

كان مجرى الرامسات ذيولها

عليه قضيم نمقته الصوانع

بإضافة مجرى الى الفاعل ، ونصب ذيول على المفعولية فمجرى فيه مصدر ميمي على حذف مضاف أى مكان جررها ذيولها ، وانما قدرنا مضافا ليصح الأخبار بقضيم ، والرامسات معناه الرياح التى تثير التراب ، وترمس به أى تدفن ، والقضيم انرق الذى يكتب فيه ، ونمقته زينته ، وذلك لأن اسم الزمان والمكان اسم اذات غير مذهب بها مذهب الصفات ، ولا دلالة على مجرد الحدث ، فلم تعمل بخلاف

المصدر ، فانه دال على مجرد الحدث ، وبخلاف اسم الفاعل فانه صفة ، والمقصود في الصفة الحدث ، ويخرج أيضا بقوله باعتبار وقوع الفعل نحو : المقبرة والمسجد ، فانهما اسمان لمكانين خاصين لم يلحظ فيهما وقوع الفعل ، وإنما يذكران هاهنا باعتبار الأصل ، ويجوز اخراجهما بقوله من غير تقييد .

قال الغزى : ويستفاد من قوله : وضع لزمان أو مكان ما تقدمت الإشارة اليه آنفا من مفارقة أسماء الزمان والمكان لسائر المشتقات غير الآلة في الاتصاف بالوصفية ، وذلك لأن الصفة هو ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود ، وهو ليس بصادق على أسماء الزمان والمكان ، لأخذ خصوص الزمان والمكان في مدلولها ، واعتبار الابهام المطلق في مدلول الصفة حتى بالقياس الى خصوص الجسمية مثلا ، هذا هو التحقيق ، وبه تبين سقوط زعم من ادعى فساد تعريف الصفة المذكور معلا بانتقاضه بأسماء الزمان والمكان والآلة ، وفي حواشى العنود للسيد المحقق ، والآلة تدل على خصوصية الذات بكونه زمانا أو مكانا أو آلة مثلا المقتل ليس معناه شيئا يقع فيه القتل ، بل زمان أو مكان يقع القتل فيه ، وأم يصح مكان مقتل ، كما يصح مكان مقتول فيه .

وقال في مراح الأرواح : اسم المكان مشتق من المضارع المبنى للفاعل ، لكن وقع فيه الفعل ، والزمان كذلك ، لكن لزمان وقع فيه الفعل أ هـ .

فتراه يزعم أنهما مشتقان من المضارع ، وهو قول ، والحق

اشتقاقهما من المصدر ، ثم المصدر الميمي غير مشتق ، وقيل مشتق من الفعل على ما مر في المصدر ، وقيل مشتق من المصدر غير الميمي .

واعلم أن اسم المكان واسم الزمان واسم المصدر تصاغ من كل فعل متصرف تام أو ناقص نحو : المكان أى موضوع الـكون ، والحصول لكن تغلبت عليه الاسمية ، فخرج عن معنى اسم المكان ، ونحو المصير أى مكان يصار إليه أى مكان الصيرورة ، والكلمة مقيس ، نعم شرط نصب اسم المكان على الظرفية ، وكذا اسم الزمان أن يكون العامل فيه من لفظه ، ومعناه كجاست مجلسك ، وأنا جالس مجلسك ، وأعجبني جلوسى مجلسك ، أمى فى مكان جلوسك ، وإلا لم ينصب على الظرفية بل على غيرها ، أو يرفع أو يخفض .

وانما لم يكتف فى نصبه عاينها بمواقفه معنى كما فى المصدر ، فيقال : أنا قاعد مجلسك لمخالفة نصبه عليها القياس ، لأنه مختص فلم يتجاوز به السماع ، بخلاف المصدر نحو - وقعت جلوسا قاله ابن هشام فى المعنى ، ولاشترط ذلك قال فى المعنى : ومن الوهم قول الزجاج فى : (واقعدوا لهم كل مرصد) أن كل ظرف ورده أبو على فى الأغفال بأنه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ، وجوز الرضى نصبه على الظرفية ، وعبارته وينصبه أيضا كل ما كان فيه معنى الاستقرار وان اسم يشق مما اشتق منه نحو : جلست موضع القيام ، وتحركت مكان السكون ، وقعت موضعك ، ومكان زيد ، وجلست منزل فلان ، وقعت مركزه ، قال تعالى : (واقعدوا لهم كل مرصد) أ ه .

قلت : أنت خير بأن نحو مكان أو موضع انما يكون اسم

مكان ميميا بحسب الأصل ، ومما يظهر لى أن نصب كل على الظرفية المكانية يكتفى فيها بإضافة كل ما دل على مكان ، فلا وهم ، وأما قولهم : هو منى مقعد القابلة ، ومزجر الكلب ، ومناط الثريا ، ومقعد الازار بتقديم العين ، ومنزلة الشغاف ، ومقعد راي الضرباء فشذ لأن العامل ليس من لفظه أى هو منى فى القرب مقعد القابلة من النفساء ، وفى البعد مناط الثريا من الدبران ، وفى المتوسط مزجر الكلب من الزاجر ، وفى القرب مقعد الازار من مؤترره وعاقده ، ومنزلة الشغاف من انقلاب ، والشغاف بالفتح غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب ، وشغفه الحب بلغها ، ومقعد راي انضرباء من الضرباء والزاي الأمين المشرف على الذين يضربون القداح لثلا يخونوا وموضعه أعلى منهم ، والضرب بالمد جمع ضريب وهو الذى يضرب القداح والظرف ، ومن لأولى متعلق بمحذوف هو الخبر •

وهذا أولى من تعليق الدمامينى إياها بالقرب أو البعد أى قربه منى مقعد القابلة ، ويعدده منى مناط الثريا ، لأنه لا يناسب جعل تلك الأسماء ظروفًا ، ومن الثانية الداخلة على النفساء مثلا متعلق باسم المكان لاشتقاقه ، قاله الشيخ خالد ، والمراد بقول الطيالسى : إنه لا يعمل فى ظرف أنه لا يعمل فى الظرف المعهود ، ويعمل فى الجار والمجرور ، ومزجر الكلب ذم ، ومناط الثريا مدح ، هو منى مناط الثريا أى بعيد على كبد الثريا وعلوها عنى •

من ذى الثلاثة لا يفعل له ايت بمفـ

عمل المصدر أو ما فيه قد عمل

أى ايت من الفعل الماضى المتصرف الذى هو صاحب ثلاثة أحرف
انذى ليس مضارعه مكسور العين ، كيفعل بكسرها بل مفتوحها
أو مضمومها باسم على وزن مفعـل بفتح الميم زائدة ، وبفتح العين
للدلالة على معنى المصدر ، فيكون مصدرا ميميا أو اسم مصدر على
الخلاف ، أو للدلالة على المكان انذى فعل فيه ذلك الفعل ، فيكون
اسم مكان أو على الزمان الذى فعل فيه ذلك الفعل ، فيكون اسم
زمان ، فأنت خير أنه أراد بذى الثلاثة الفعل ولا مسامحة في
تغييره ، كما زعم صاحب تحقيق المقال •

مثال المصدر من المضارع المفتوح : حـرم الله منع الزكاة بفتح
الميم الأولى والنون ، أى حرم منعها ، وأعجبني مفرح المسلم
أى فرحه ، ويجب على المكلف المستطيع المذهب الى الحج أى الذهاب
اليه ، وهى عن المشرب حال القيام أى عن اشرب (ونامكم بالليل)
أى نومكم من نام ينام (وابتغاء مرضاتى) أى مرضاى مثل به فى
فتح الأقفال ، وهو كالسهو لأن المراد فى البيت الصحيح اللام والفاء
ومعتلها بالياء (فى يوم ذى مسغبة) أى سغب و (ذا متربة) أى ترب
و (بالرحمة) أى بالرحمة و (وتقون اليهم بالمودة) أى بالود ،
ومفرم الدية أى عزمها ، والمرعى أى الراعى كذا مثل فى فتح
الأقفال ، وهو سهو لأن المودة واوى الفاء ، والمرعى معتل اللام ،
والشاهد فى غيرهما •

وزعم صاحب فتح الأقفال : أن المنام والمرضاة والمسغبة
والمتربة والمرحمة في الآيات ظروف ، ومثال المصدر من المضموم : يارب
هب لنا منصرفاً أى نصرأ ، أو مكرماً أى كرماً ، ولا مرد له أى لا رد له ،
وذا مقربة أى قرب ومفخصة وميمنة ومشأمة بمعنى المصدر ،
ومثال المكان من المفتوح ، هذا ممنع التعب أى موضع منع
اللبس ، ومفرح الفقير فرحه (وكل أناس مشريهم) ومذهب الناس
أى موضع ذهابهم ، وملجأهم أى موضع التجأهم •

ومثاله من المضموم : هذا مدخل زيد ومخرجه ، و (مقعد
صدق) ومثال الزمان من المفتوح (من مشهد يوم عظيم) باقتوين
في شهد أى زمان الشهادة ، من المضموم هذا اليوم مدخل الربيع -
أى زمان دخوله ، فسواء كان المضارع المفتوح مفتوح الماضى
أو مكسوره ، وسواء المضموم مضموم الماضى أو مفتوحه ، كعم
يطعم ومنع يمنع ، وكرم يكرم ، ونصر ينصر ، وسواء صحح السين
أو معتلها ، وسواء صحح الفاء أو معتلها مالياً والمهمور
المضاعف •

وزعم السيوطى أن النياء انفاء يفتح ولو كسر المضارع كخير
بفتح السين ، وانما زيدت الميم أولاً لما مر في اسم الفاعل ، وزيدت
مفتوحة لما مر أيضاً •

قال في مراح الأرواح : زيدت الميم كما في المفعول لمناسبة بينهما ،
أى وهى وقوع الفعل ولم يزيديا الواو لئلا يلتبس ذلك بافعل
الداخلة عليه الواو ، وحيث لم يكن لبس حمل على ما فيه اللبس ،

وفتحت الميم لأنها في مقام حرف المضارعة المفتوح ، فانظر ما مر ،
وانما فتحت العين في المكان والزمان والمصدر من المضارع لمفتوح
العين للتوافق ، ولأن الفتح أخف ، وعلى قول مراح الأرواح فتحت
في اسمى المكان والزمان لاشتقاقهما من مضارعهما المفتوح ، لأنهما
يجريان عليه ، وكذا المصدران قلنا باشتقاقه من المضارع ، أو من
المصدر غير الميمي •

قال في التحقيق : وإذا كان المضارع على يفعل بالفتح ، وكانت
فاؤه غير واو فالثلاثة منه مفتوحة تبعا للمضارع في الزمان والمكان
والمصدر ، على قياسه من الفتح لحقة الفتح ، وعولوا هنا في الفرق
على القرائن المعنوية •

قال سيبويه : وإذا أردت المصدر فتحت أيضا كما فتحت في يفعل ،
فإذا جاء مفتوحا في المكسور فهو في المفتوح أجدر أن يفتح ، وانما فتحوا
أيضا في الثلاثة إذا كانت عين المضارع مضمومة ، وأم يضموا تبعا
للمضارع ، لأنه ليس في الكلام مفعل بضم العين ، وعدم التاء
إلا معون ومهلك ومكرم وميسر ، ومالك بمعنى الرسالة ، وسيأتي الكلام
عليها ، فلم يبق إلا الفتح أو الكسر ، فالزموها الأخف ، وهو الفتح ،
ولأن الفتح في المصدر مطقا معهود كفرح وشك للزومه في المعتل اللام ،
فجاء على قياس ما مضارعه مفتوح العين ، والفرق أيضا بالقرائن
المعنوية بين المكان والزمان ، والمصدر •

بـ

وأما المضارع الذي على وزن يفعل بالكسر ، وكان صحيح اللام
وفاؤه غير واو فيأتي أن المصدر منه مفعل بالفتح والزمان والمكان

بالكسر ، وذلك قياس حيث لا سماع ، وقيل وحيث كان السماع على حد ما مر ، وإذا جاز في المضارع الكسر مع الفتح أو الضم أو معهما فلك أن تراعى في المكان والزمان والمصدر طريقة الكسر ، وذلك أن تراعى طريقة الفتح والضم .

واعلم أن فاء مفعل للشطر الأول والعين لثاني ، وفي قوله : عملا يبطأ مع قوله قبل هذا ببيت واحد : عملا ، اللهم إلا أن يقال ما مر كأنه قصيدة ، وما بعد الباب قصيدة أخرى .

الإعراب : من ذى أى من صاحب متعلق بآيت أو بمحذوف حال من مفعل ، وقدم لا وزن والثلاثة مضاف إليه أى الأحرف الثلاثة ، ولا حرف نفى ويفعل مبتدأ سكن للوزن أو اسمها عاملة عمل كان ، وذلك على الإطلاق - واء جعلنا يفعله علما على كل مضارع مكسور العين أو راعيناه نكرة ، أى لا مضارع له مكسور العين ، ولم تكرر لا للضرورة ، وإذا راعيناه نكرة صح جعله اسما للعاملة عمل أن .

وله متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر لا بوجهيهما ، والجملة نعت لذى ان قلنا اضافته لفظية أو لمبدلها المحذوف المقدر نكرة ، أو منعوتها المقدر كذلك أى من فعل ذى الثلاثة أو حال من أحدهما ، لأن إضافتهما ولو لفظية تسبغ مجيء الحال ، وإن قلت : بأن إضافتهما محضة قدرت منعوتا معرفة أى من الفعل ذى الثلاثة ، فالجملة حال من أحدهما ، وقد مر أن بعض المتأخرين يجيز جعل الجملة نعنا لمعرفة ويأولها بالاسم المعروف ، ويجوز أن يكون تسكين لام يفعله

للتخفيف الادلغام في لام له على حد ، ويجعل لكم قصورا ،
وايت بسكون الياء بعد ضمة الهاء متصلة بها ، وهمزة الوصل محذوفة
ولو ثبتت خطأ فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا ، والجملة مستأنفة ، ولم
تقلب الياء واوا مع أنها ساكنة بعد ضمة لأنها في كلمة والمضمة
في أخرى وبمفعول متعلق بايت ، ولصدر متعلق به أيضا أو بمحذوف
هال من مفعول ان اعتبر معرفة ونعت ان اعتبر فكرة .

وما معطوفة بأو على مصدر المراد بها اسم الزمان واسم المكان ،
وفيه متعلق بعمل ، وليس نائبا على المشهور المصحح ، ولو كان الناقض
من يجيزه ، وقد للتحقيق وعمل بالبناء للمفعول ونائبه مستتر عائدا
للمصدر على حذف مضاف ، أى عمل معناه والجملة صلة لما أوصفتها
والعائد الهاء ويقدر مضاف قبل الهاء ، أى في مسماه أو توقع ما على
الزمان والمكان ، وية-در مضاف قبلها أى اسم ما فيه قد عمل ،
وذلك على مقتضى كلام صاحب التحقيق .

ويجوز أن يكون عمل مبنيا للفاعل ، وضميره عائدا للمصدر ، ولم
يظهر الضمير مع أن الصلة لغير ما هى له للضرورة أو لاجازته عدم
الاعادة لا من اللبس ، هذا ويجوز اعادة ضمير عقل بالبناء للمفعول
الى العمل أى أو ما أوقع فيه العمل ، وهو المكان والزمان ،
فالرابط الهاء .

كذلك معتل لام مطلقا واذا الـ

فما كان واوا بكسر مطلقا حصـ لا

أى كما أن المصدر الميم واسم المكان واسم الزمان من الماضى المفتوح عين المضارع والمضموم عين المضارع على وزن مفعـل بفتح الميم والعين ، كذلك المعتل اللام يكون مصدره الميم واسم المكان واسم الزمان منه على وزن مفعـل بفتح الميم والعين مطلقا ، ويفسر هذا الاطلاق قوله : لا يفعل له ، ومعنى الاطلاق سواء كان المضارع مضموم اتعين كدعا يدعو ، أو مكسورها كرمى يرمى ، أو مفتوحها كبقى يبقى ، وسمى يسمى ، فتقول فى المصدر والمكان والزمان المدعى والمرمى والمبقى والمسعى ، بفتح الميم ، وما قبل الألف ، والأصل المدعو والمرمى والمبقى والمسعى ، بتحريك الواو والياء آخرأ ، قلبت الواو والياء ألفين بعد سلب حركتهما لتحركهما فى الأصل ، وانفتاح ما قبلها فى الحال .

ويقال فى الواوى اللام أيضا قلبت ألفا ثلثا يلزم وقـوع اسم معرب عربى مختوما بواو بعد حركة ، ومقصوده بالاعتلال ما يشمل الاعلال كدعا وسعى ورمى ، والاعتلال المجرد عن الاعلال كبقى ورمى ، وإلى ذلك أشار بقوله : كذلك معتل لام مطلقا ، وكذلك إذا كان معتل العين كقوى ، ومنه جنة المأوى ، ومثواكم فتقول المقوى ، وإذا نون ذلك حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، كمبقى ومدعى ومقوى ، ومراده بالاطلاق فى التسهيل فى قوله : ان اعتلت لامه مطلقا ، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه أنه سواء كان مضارعه بالفتح أو بالكسر

أو بالضم صحيح الفاء كـ « مناء » وعزى معزى أو معتها كوفى موفى ،
ووقى موقى ، ولا معنى لاقتصار أبى حيان فى شرحه على الثانى « وتبعه
بعض ، ولا يتناول هذا الاطلاق فى النظم كون فائه صحيحة أو واوية
لئلا يتكرر مع قوله ، ولا يؤثر كون الواو فاء إلخ » .

قال صاحب التحقيق : مع أن حكم واوى الفاء لم يذكره بعد
فيكون الاطلاق مخرجا له ، وفيه نظر لأن الاطلاق ينظر فيه الى
ما قبله تارة ، والى ما بعده أخرى واليهما معا تارة أخرى ، فانهم
وأما اذا كانت فاء الكلمة واوا ، وكان اللام صحيحا فاسم المصدر واسم
الزمان ، واسم لمكان على وزن مفعول بفتح الميم وكسر العين مطلقا ،
ولا يعنى بالاطلاق شمول المصدر وغيره ، لأن هذا معلوم من تكلمه
عليه فى قوله : لمصدر أو ما فيه قد عملا ، وان احتمله مع
غيره مما يأتى على بعد ، والأولى أنه أراد بالاطلاق أنه سواء كان
المضارع مفتوح العين كوسع يوسع ، أو مكسورا كوعد يعد أو مضموما
كوجد يجد على ما مر ، فتقول موعده وموسع وموجد بفتح الميم وكسر
ما قبل الآخر فى المصدر والزمان والمكان .

وزعم فى فتح الأقفال : أن المراد بالاطلاق فى الشطر الأول شمول
المصدر وغيره ، والصحيح الفاء والمعتل وعلى شمول المصدر وغيره ،
اقتصر فى الصغير وهو باطل لأن المصدر وغيره يعطى شمولهما من الكلام
عليهما عموما ، منذ قال لمصدر ، أو ما فيه قد عملا .

وأما المعتل بالواو فاء فيما نحن فيه من اعتلال اللام ، فانما تكلم
عليه فى قوله ، ولا يؤثر كون الواو فاء إلخ ، ولو أراد فى الشطر

لكان كالتكرير ، وزعم أيضا أن المراد بأن المراد بالاطلاق في الشطر
الثانى شمول المصدر وغيره ، وهو باطل ، لأن شمولهما يطعم منذ قال
لصدر أو ما فيه قد عملا .

والصواب أن المراد بالاطلاقين شمول المضارع المفتوح العين ،
والمضموم والمكسور ، هذا هو الحق وليس مكان الكلام ونكتة يقتبه
لها كل أحد ، فالمصدر كقوله :

وانى وان أوعدته أو وعدته

لخلاف إيمادى ومنجز موعدى

والمكان كقوله تعالى : (فاجعل بيننا وبينك موعدا) أى مكان
وعد ويحتمل المصدر ، والزمان أيضا والزمان كقوله :

تزود الى يوم الممات فانه

وان كرهته النفس آخرأ موعدى

❦

أى زمان الوعد والى ذلك أشار بقوله : واذا الفاء كان واواً
بكسر مطلقا حصلا ، واللام للشطر الأول والفاء للشطر الثانى ، ومن
الزمان بل لهم موعد ، ومن المكان لن يجدوا من دونه موثلا ، ومن
المصدر وموعظة للمعتين ، أى ووعظ وسواء فى واوى الفاء صحيح
العين ، ومعتاها كالموئل فانه من وال يئول ، وانما قيدت واو الفاء
بصحة اللام لقوله الآتى ، ولا يؤثر كون الواو إلخ ، أما المضاعف
نفتحه ملترم فى الثلاثة استثقالا للكسرة على الواو ، قال الله تعالى :

(مودة بينكم) والحقوه التاء شذوذاً ، ويندرج تحت قوله : وإذا انفاء كان واو إلخ المضاعف كود ووح .

قال في التحقيق : وقد علم أن الكسر فيه لا يجوز لأن ما ضوعف وحركت الواو في مضارعه ، وهى فاء لا يكسر منه مفعل لثقل الكسر على الواو ، لأنه ينقل اليها من العين المدغمة ، وتعمل الناظم لم يستثنه ثقلته في كلام العرب ، ولندوره لا تكاد تجد مضاعفاً واوى الفاء إلا نادراً ، وقد مر منه وج ووح وود ، ولكن قلته لا تمنع بيان حكمه أ ه بايضاح .

وأما غيره كوجل فقال سيبويه : قال أكثر العرب في وجل يوجل ، ووجل يبجل موجل وموجل ، وذلك لأن يوجل ويبجل وأشباههما في هذا الباب من باب فعل يفعل ، قد تعمل فتقلب الواو ياء مرة وألفاً مرة ، وتعمل لها الياء التى قبها حتى تكسر ، فلما كانت كذلك شبهوها بالأول ، لأنها في حال الاعلال ، ولأن الواو منها في موضع الواو من الأول ، وهما يشبهون الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع حالاته .

وحدثنا يونس وغيره : أن ناساً من العرب يقولون في وجل يوجل ونصوه موجل ، كأنهم الذين قالوا يوجل فسلموه فيما سلم ، وكان يفعل لركب ونصوه شبهوه به ، وقالوا : مودة لأن الواو تسلم ولا تقلب وتعمل غيره الكسر أيضاً في وجل وبابه باشتراكه مع وعد وبابه في كون كل منهما تقمع الواو فيه بين ياء وحركة ، وإن كانت لا تحذف في

يوجل ، ولأنهم اذا كانوا يكسرون في الصحيح من غير المثال فكسروهم هنا أحق .

وقال بدر الدين أى ابن النازم بأن الكسر في واوى الفاء شرطه كسر مضارعه كوعد وورث نحو : (حتى تؤتوني موثقا من الله فلما فلما أتوه موثقتهم) (وجعلنا بينهم موبقا) وأما غير المكسور المضارع فالثلاثة منه بالفتح قيل : كوضع موضعا ، ووجل موجلا ، أى وضعا ووجلا ، أى وضعا ووجلا ، أو مكانها أو زمانها ، والمسموع في موضع الكسر مشهور أو قل الفتح ، ومما ورد بالكسر ومضارعه بالفتح خلاف ما قال بدر الدين : قوله تعالى : (ولا يطقون موطئا) ، وان قلت لم ألزموا الفتح في المعتل اللام والكسر في واوى الفاء .

قأت : أما معتل اللام فاللزموه الفتح فراراً من الكسر قبل الياء ، واستثقالا للاعراب عليها ، وأما الواو اذا كانت لاما ، فانها تقاب ياء لكر ما قبلها .

قال سييويه : الموضع والمصدر يعنى والزمان فيه سواء ، يعنى في معتل اللام ، لأنه معتل فكان الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة مع الياء ، ففروا الى مفعل اذ كان مما يبنى عليه المكان والمصدر ، وقل كسرورا في نحو : معصية ومحمية ، ولا يجيء مكسورا ابدأ بغير الهاء ، لأن الاعراب يقع على الياء ويلحقها الاعتلال ، فصار هذا بمنزلة الشقاء والشقاوة ، تثبت الواو مع الهاء ، وتبدل مع ذهابها ، يعنى أن المكسور كمعصية تلزمه الهاء لتسلم الياء من وقوع الاعراب عليها ، ألا ترى أن الموجب لاعلال الشقاء بقلب واوه همزة انما

هو خوف وقوع الاعراب على الواو ، فاذا تحصنت بالتاء انتقل الاعراب اليها ، فلم تقلب وهذه علة قلب الواو والياء المتطـرفتين همزة في مثل المعطاء والبناء والسماء .

وأما واوى الفاء الصحيح اللام ، فالزموه الكسر لأن مضارعه لما التزم فيه الكسر كرهوا أن يخطوا ما هو بمعناه وتابع له بمنزلة غيره ، والزموه وجها واحدا ، ويحتمل أن يكون ذلك خوف الالتباس بفوعل بالفتح : كجورب ، بأن يتوهم أصالة الميم وزيادة الواو ، فعدلوا الى الكسر ، لأن فوعلا بالكسر غير موجود عندهم ، وقد صرحوا بهذه العلة في باب وجعل ، وأما امتناع الضم في مفعل مطلقا مصدرا أو مكانا أو زمانا من أى فعل كان ، فلم يدم وجود مفعل بالضم في كلامهم على ما مر ، وأجازت طييء الفتح في واوى الفاء الصحيح اللام ، ولهم توسع في اللغات ، وبجمهور العرب على الكسر .

قال السيوطى : لان الواو بين الفتح والكسر أخف منها بين المفتحتين .

قال شارح مراح الأرواح : وفيه نظر ، لأن الفتح أخف الحركات والكسر ثقل ، فالفتح لخفته أولى مع الواو .

قلت : وجه كلام السيوطى أن الفتحة لا تنافى كون ما قبل الواو مضموما ، ولا تشير الى أنه غير مضموم والكسرة لبعدها عن الواو ، تظهر كون ما قبل الواو غير مضموم ، وتشير اليه تأمله تجده صحيحا ، والذوق يشهد لى ، وقيل : علة الكسر مباينة واوى الفاء لمعتل اللام ، لأن أحدهما حرف العلة في أوله ، والآخر في

آخره ، فلم يمكن الفتح في واوى الفاء لثلا يقع الاشتراك بين المتباينين ، ولم يمكن الضم لعدم مفعله بضم المين على ما مر .

وعن الثصبان : أن واوى الفاء الصحيح اللام ان كسرت عين مضارعه ، ولو بحسب الأصل وجب كسر عين مفعله منه مطلقا كوعده ووثق ووهب ووطىء ، وان فتحت عين مضارعه فتحا أصليا كوجل يوجل ، فأكثر العرب يكسر عين مفعله منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ، ويكسرها في الظرف ، وأما طييء فيجرون معتل الفاء بالواو الصحيح اللام مجرى صحيح الفاء واللام ، فيفتحون في مضموم العين في المضارع ومفتوحها مطلقا ، ويكسرون في الظرف في مكسورها ، ويفتحون في المصدر أ هـ .

وقال صاحب التحقيق والمدابغى والحفنى : ان معتل الفاء اذا فتحت عين مضارعه ونقل فتحها الى فائه التى هى الواو كود يود ، وجب فتح عين مفعله منه كالمودة لثقل الكسر على الواو ، ويرده ما فى القاموس وغيره من أن واو المودة تفتح وتكسر أ هـ ، ويجب بأن المراد أن الفتح هو القياس ، ولا يرده ورود الكسر لأنه غير قياس .

الإعراب : كذا متعلق بمحذوف خبر ، والكاف حرف خطاب ، ومعتل مبتدأ مضاف للام ومطلقا حال من ضمير الاستقرار أو من المبتدأ ان أجزنا الحال منه أو حال من الضمير المستتر فى معتل ، والواو للاستئناف أو للعطف ، واذا ظرف زمان مستقبل ، والفاء اسم لكان

محذوفة مع خبرها دلت عليه المذكورة ، وخبرها ببناء على جواز
تفسير الشيء شيئاً قبله لا يعمل فيه ، فان كان لا يتقدم اسمها •

واذا متعلق بحصلا ، وفي ذلك وجوه مذكورة سابقا ، وواو خبر
كان المذكورة وبكسر متعلق بحصل أو بمحذوف حال من ضمير
حصل ، والتقديم للوزن والروى والحصر ومطلقاً حال من ضمير
حصل ، والتقديم للوزن والروى وحصل ماض مستتر الفاعل جوازا
عائدا الى ما ذكر من مصدر ، وما عمل فيه أو الى مفعل عام ،
والجملة جواب إذا •

ولا يؤثر كون الواو فاء إذا

ما اعتل لام كمولى فارغ صدق ولا

أى لا يحكم بحكم الواو إذا كانت فاء من الكسر إذا كانت اللام معتلة ، والفاء واوا بل يحكم بحكم اللام المعتلة ، وهو الفتح فان الواو من موجبات الكسر ، واعتلال اللام من موجبات الفتح فيغلب اعتلال اللام نحو : ولى بالآلف وولى بالياء مولى أى ولاية ووليا أو مكان الولاية ، والولى أو زمانها فتسمية السيد والعبد والناصر والقريب ونحوهم بالمولى تسمية بالمصدر الميمى ، ومعنى قوله : فارغ صدق ولكن صادقا فى ولائك وهو بفتح الواو والمد ، وقصر للضرورة ، ويجوز كسر الواو والفتح أرجح أمر برعاية الواو الصادق وهذا من اضافة العام الى الخاص ، ويرى الكوفيون ومن سلك سبيلهم مثل هذا أنه من اضافة الصفة الى الموصوف ، وانما فتح المفعلة من معتل اللام مطلقا لما مر ، ولئلا تجتمع كسرات الكسرة قبل الياء ، والياء بمنزلة كسرتين .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، ولا حرف نفى ، ويؤثر

مضارع ، وكون فاعله مضاف للواو ، وهى اسمه وفاء خبره ، واذا ظرف زمان مستقبل ، وجوابها محذوف دل عليه قوله : ولا يؤثر إلخ ، وقد مر فى مثله أوجه وما زائدة ، واعتل ماض ، ولام فاعله والجملة

شرط اذا ، وكمولى متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، وحذفت ألفه للالتقاء الساكنين هي والتتوين ، والفاء للاستئناف ، أو لربط الجواب بشرط محذوف أى واذا أو إن سمعت بذكر المولى فارع صدق ، ولا أى ان كان لك ولاء ، وارع فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا وصدق مفعول ارع وولا مضاف إليه •

في غير ذا عينه افتتح مصدراً وسواء

اكسر وشذ الذي عن ذلك اعتزلا

أى افتتح عين مفعـل في غير ما ذكر من مفتوح عين المضارع ومضمومها ، ومعتل اللام وواوى ألفاء اذا كان مفعـل مصدرا ، واكسر عين سوى المصدر وهو المكان والزمان ، وشذ ما لم يكن كذلك من نحو: مظلمة ومطلع إلخ ، فالإشارة بذا الى ما ذكر من الماضى المضموم عين مضارعه ومفتوحها ، ومعتل اللام وواوى ألفاء ، وها عينه عائدة الى مفعـل لا باعتبار حركة عينه أو الى الاسم المتكلم عليه ، هل هو بفتح عينه أو كسرهما ، وهاء سواء للمصدر ، وسوى المصدر المكان والزمان ، وذلك الفعل الثلاثى المتصرف الذى مضارعه يفعل بالكسر صحيح اللام ، وفأؤه غير واو مصدره بوزن مفعـل بفتح العين ، وا زمان والمكان بوزن مفعـل بالكسر ، وذلك نحو ضرب وحن مضربا ومحننا بفتح الراء والحاء أى ضربا وحنينا ، وبكسرهما أى موضع الضرب والحنين أو زمانهما ، وكذا المجلس والمفر والمصرف والمحمل والمحبة من يجب بكسر الحاء شذوذاً ، ففتتح ذلك كله اذا كان مصدرا ، وتكسره اذا كان ظرفا قال تعالى : (ولم يجدوا عنها مصرفا) بالكسر أى مكان صرف (حتى يبلغ الهدى محله) منى بكسر الحاء أى موضع حلولة أى نزوله (وأين المفر) بالفتح أى الفرار (وألقيت عليك محبة منى) بالفتح أى حبا .

تقريبه : المراد بفتح العين الفتح الظاهر كمعظم ومقعد ، أى علم وقعود أو مكانهما أو زمانهما ، وكمبقى ومدعى ومرمى ، أى بقاء

ودعاء ، ورمى أو مكانها أو زمانها ، وكضرب أى ضرب والمقدر كمرء ، ومقال أصلهما مردد ومقول بفتح الدال الأولى والواو ، نقلت تحتها للسكان قبلهما ، فأدغمت الدال وقلبت الواو ألفا ، أى ردا وقولا أو مكانهما أو زمانهما ، وكمن بالتشديد وفتح الحاء أى حنين الأصل محن بفتح النون الأولى ، نقل فتحها لنحاء الساكنة قبلها ، فأدغمت فى النون بعدها ، والمراد بالكسر الكسر الظاهر كالموعد والمضرب ، أى وعدا وموضعه أو زمانه ، وزمان الضرب أو مكانه •

والمقدر كالمودة إذا كسرت الواو ، والمحن بكسر الحاء أى السود أو موضعه أو زمانه ، وموضع الحنين وزمانه الأصل المودة والمحن بكسر الدال الأولى والنون الأولى ، نقل كسرهما للسكان قبلهما ، فأدغمتا فيما بعدهما برنامج بفتح الميم أى جامع ، وهو أن المعتل أنلام مطلقا وصحيحها مع صفة الفاء أو اعتلالها بانبياء إذا ضم عين مضارعه أو فتح يفتح منه مفعل مطلقا ، والمعتل الفاء بالواو يكسر مطلقا وقيل يفتح فى المصدر ان فتح مضارعه فتحا ، ويكسر ان فتح فتحا أصليا فى الظرف ، والمكسور الصحيح أو المعتل الفاء بالواو يفتح مصدره ويكسر ظرفه •

الإعراب : فى غير متعلق بافتح ، أو بمحذوف جال من ضمير افتتح أو من مصدر وإذا مضاف إليه وعين مفعول افتتح وقدم هو والجار والمجرور للوزن ، والهاء مضاف إليه •

وافتح فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، ومضدراً منصوب على نزع فى وفيه ما يعلم مما فى نفسه ، وفى تقديم معمول الحال عليه ،

أو حال من هاء عينه ، لأن المضاف جزء المضاف اليه هنا ، وسوى
مفعول اكسر قدم للـ وزن وهو آخر الشطر الأول ، والهاء مضاف
اليه ، وهى أول الشطر الثانى ، ويقدر مضاف قبل سوى أى عين
سواء .

واكسر فعل أمر مستتر الفاعل والجملة معطوفة بالـ واو على افتح ،
والواو للاستئناف أو لعطف الخبرية على الطلبية ، وشذ فعل ماض ،
والذى فاعله ، وعن ذا متعلق باعترل ، وقدم للوزن والروى واللام حرف
بعد ، والكاف حرف خطاب ، واعتزل ماض مبنى للمفعول مستتر النائب
عائد للذى ، والجملة صلة الذى والاشارة بذلك الى ما تقدم من الفتح
والكسر فى مواضعه ، فافهم .

مظلمة مطلع المجمع مجمدة

مذمة منسك مضة البخلا

مزلة مفرق مضلة ومذب

ب محشر مسكن محل من نزلا

ومعجز ويتاء ثم مهلكة

معتبة مفضل من ضع ومن وجلا

مع هامز احسب وضرب وزن مفعلة

موقعة كل ذا وجهاء قد حملا

هذا وما يأتى هو الذى أشار اليه بقوله وشذ الذى عن ذلك اعترلا

هذكر فى هذه الأبيات ثلاثة وعشرين اسماً ، احتمل فيها وجهان : كسر

العين وفتحها أى روى الوجهان فيها •

الأول : مظلمة قياسه مصدرا فتح اللام والمكان والزمان يكسران

لأنه صحيح مكسورة عين مضارعة لكنهم كسروه مصدراً ، وألحقوه التاء

ففيه شذوذ لحاق التاء ، وشذوذ كسره مصدراً ، وجاء بالفتح مصدراً

على القياس أيضاً ، وذلك مخالف لمذهب سيبويه •

قال : والمظلمة بهه المنزلة إنما هو اسم ما أخذ منك ، ولم ترد

مصدرا ولا موضع فعل ا • • ، وعلى مذهب سيبويه جرى فى القاموس

حيث قال : والمظلمة بكسر اللام وكتامة يعنى ظلامه الظاء ما تظلمه

الرجل ، وقد يقال بقياس التاء في المصدر الميمي لكثرتها لبعض الألفاظ في تلك الأبيات ، وكقوله : (في يوم ذى مسغبة) و (ذا مقربة) و (ذا مقربة) (وتواصوا بالرحمة) (وأصحاب الميمنة) (وأصحاب المشأمة) •

الثانى : مطلع وقياس مصدوه وظرفه الفتح ، لأن مضارعه بضم العين ، لكن جاء في المصدر الفتح قياساً ، والكسر سماعاً ، وهما قرىء (حتى مطلع الفجر) وجاء الظرف المكانى بهما أيضاً كما في القاموس ، وقياسه الفتح والكسائى وأبو عمرو باختلاف عنده يكسران في الآية •

قال سيبويه : وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل ، قالوا : أتيتك عند مطلع الشمس ، وهذه لغة بنى تميم ، وأما أهل الحجاز فيفتحون وقد كسروا المكان في هذا أيضاً ، كأنهم أدخلوا الكسر أيضاً ، كما أدخلوا الفتح يعنى أن الأصل كأن يكون مطعماً بضم اللام ، فلما تعذر لما مر عدلوا الى ما هو موجود فتارة فتحو ، وتارة كسروا والفتح هو القياس •

وقال ابن الناظم : المكان بالكسر لا غير ، والمصدر به والفتح •

وقال بعض : المطلع بالكسر المكان وبالفتح المصدر ، ويدل لابن الناظم (حتى إذا بلغ مطلع الشمس) بالكسر لا غير أى موضع طلوعها ، و (حتى مطلع الفجر) أى طلوعه بالفتح والكسر ، وهر عن القاموس جواز الكسر والفتح في المكان أيضاً ، ولا دليل في ذلك لجواز

تقدير مضاف فى إذا بلغ مطلع الشمس ، ومطلع مصدر أى موضع طلوع ، ولجواز جعل مطلع فى سورة القدر اسم مكان كما رأيت ، وجعله مصدراً على حذف مضاف ، أى وقت طلوع ، ولجواز جعله اسم زمان تغلبت عليه الاسمية أو لم تغلب .

قال صاحب التحقيق ، وقال غير سيبويه : المطلع بالكسر المكان ، وبالفتح المصدر ، والقراءة المتواترة ترد هذا القول ، والكسر يحتمل المصدرية على حذف مضاف ، أى الى وقت طلوع الفجر ، ونيابة المصدر عن ظرف الزمان معلومة ، وأن يكون اسماً لوقت الطلوع ، وأما الفتح فهو مصدر على حذف مضاف ، أى وقت طلوع الفجر ، ولا يجوز أن يكون اسماً للزمان ، لأنه تابع للمكان فى فتحة وكسره والمطلع بمعنى المكان المكسور لا غير .

الثالث : المجمع قياسه مصدراً وظرفاً الفتح ، لأن مضارعه بالفتح وورد المكان بالكسر شذوذاً وبالفتح قياساً ، ومن ورود المكان بالفتح قوله تعالى : (مجمع البحرين) أى مكان اجتماعهما ، وقرئ أيضاً بالكسر شذوذاً عن القياس ، وأما مجمعة بالفتح والتاء للأرض القفر وما اجتمع من الرمال ، أو موضع ببلاد هذيل يجمع فيه يوماً معلوماً فقد تغلبت عليه الاسمية ، فخرج عما نحن فيه وصار اسماً لذلك .

الرابع : المحمدة جاء مصدراً بالفتح قياساً ، وبالكسر شذوذاً ، والقياس الفتح لأن مضارعة بالفتح ولم يجىء الظرف إلا بالفتح قياساً ، وورد المصدر بالوجهين أيضاً مجرداً عن التاء .

الخامس : المذمة جاء المصدر بالفتح قياساً ، وبالكسر سماعاً ، والزمان والمكان مفتوحان على القياس ، وذلك من الذمام بمعنى الحق والحرمة ولم يذكر فيه القاموس إلا انفتح ، يقال : أخذتني منك مذمة ومذمة ، أى رقة وعار من ترك الحرمة أو الحق .

قال فى القاموس : الذمام والمذمة الحق والحرمة ، وأما من الذم ضد المدح فليس فيه إلا الفتح كما اقتصر عليه فى القاموس ، وكان من حقه أن يقيد كما قيد فى التسهيل بقوله : من الذمام لا سيما وقد قرنه هنا بالمحمدة ، فيتوهم أنه ضدها المعلوم ، ولذا توهم صاحب فتح الأقفال أو كاد يتوهم أن المراد ضد المدح مع ، أن المراد الحق أو الحرمة ، وأما أخذتني منك مذمة أى رقة وعار فتصرف منه ، وقد يقال المراد إيائه مشاراً به إلى أصله ، فيتوافق عدم التقييد معه ، فيكون ضد المدح ، وإنما قالوا : القياس الفتح لأن مضارعه بالضم ، وأقول لعل ضم مضارعه شاذ فإن الظاهر أن المذمة بمعنى الذمام فعلها لازم ، فقياس مضارعه الكبير أو رواء متعدياً فيكون الضم قياساً .

السادس : المنسك ورد ظرف مكان بالفتح والكسر والقياس الفتح ، لأن مضارعه مضموم سواء ماضيه أو ضم ، ولم يرد المصدر إلا بالفتح ، قرئ (جعلنا منسكاً) بالفتح أى عبادة وقرأ حمزة (منسكاً) الكسر أى نسك أى عبادة ومناسك الحج موضع عمله جمع منسك بالفتح أو الكسر اسم مكان ، وفى شرح الشافية المنسك مكان النسك .

السابع : مضنة بضاد معجمة غير مشالة ، ورد مصدر بالفتح والكسر ، ومعناه البخل ، وذلك مطلقاً ، وزعم بعض أنه حيث ذكر معه

حلق والفتح قياس لا مضارعه بالفتح ، والماضى مكسور كمس يمس ،
وفرح يفرح ، قال تعنب ابن أم صاحب :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى

أنى أجود لأقوام وإن ضنوا

رواه بكسر النون الأولى والظرف بالفتح فقط ، وحكى فيه فى
القاموس كسر المضارع ، فيكون الماضى مفتوحاً ، فيكون من باب حن
يحن ، والفتح فى مصدر هذا أيضاً هو القياس ، وأما ظرفه فقياسه
الكسر ، ولا شك أنه أضاف المضافة للبخلاء أشار الى أنه بمعنى البخل أو
مكانه أو زمانه ، وأن ضاده غير مشالة ، واحتراز من بالطاء المشالة «
وسياتى » وقصر لبخلاء للضرورة جمع بخيل ، قال فى الخلاصة : ولكريم
وبخيل فعلا بالقصر أيضاً للضرورة •

والثامن : المزلة جاء المكان بالفتح والكسر ، والقياس الكسر
لا المضارع بالكسر من باب حن يحن ، أى موضع الزل ، والمصدر
بالفتح على القياس ، والذى فى القاموس أنه بالكسر فيكون شاذاً ، بل
ذكر زل يزل بفتح عين الماضى وكسر عين المضارع ، وزل يزل بكسر عين
الماضى وفتح عين المضارع ، كمل يمل ، وأن المصدر مزلة بكسر الزاى ،
والمكان مزلة بالفتح والكسر ، فقياس مصدر الأول الفتح ، وقياس ظرفه
الكسر ، وقياس مصدر الثانى الفتح ، وكذا ظرفه ، فإن ورد مصدرهما
بالكسر فالكسر شاذ فيهما ، وإن أجزنا القياس مع السماع فتحناه •

ولما الفتح فى المكان فإن كان من الأول فشاذ ، أو من الثانى

فقياسي ، وأما الكسر فيه فمن الأول قياس ، ومن الثاني شاذ ، ولك أن تقول المكسور من الأول المفتوح من الثاني ، والكسر والفتح المذكوران في المصدر ، فالظرف هما في الزاى منقولين من اللام المدغمة ، وهكذا في نظائره من المدغمات •

والتاسع : المفرق بالفتح والكسر في المكان ، والفتح هو القياس ، وبه ورد المصدر لأن المضارع بالضم فجاء الأمر بالضم في قوله تعالى : (فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين) والمفرق الفصل أو مكانه أو زمانه ، وهو في شعر الرأس ، وفي الأرض ونحوها •

العاشر : الخلة بضاد معجمة غير مثالة من الضلالة ضد الاهتداء ، جاء فيه مصدر الفتح والظرف بالكسر وهو القياس فيه ، لأن مضارعه بالكسر كحن يحن وهم صاحب فتح الأقفال في ادعاء أن قياس الظرف أيضا الفتح بل قياسه الكسر ، لأن المضارع بالكسر وهو صحيح اللام والفاء ، وحكى في القاموس الكسر والفتح في المكان أيضاً ، والقياس الكسر ، ولكنه قد ذكر أنه يفتح ماضيه ويكسر مضارعه ، وأنه يكسر ماضيه ويفتح مضارعه ، فقياس مصدر الأول فتحة ، وقياس ظرفه كسره ، وقياس الثاني فتحهما معاً ، ولا يقال هذا مراد فتح الأقفال ، لأنه قال : قياس مصدره وظرفه الفتح بعد جملة ضل يضل ، من باب حن يحن •

الحادي عشر : المدب بإهمال الدال جاء فيه مصدر الفتح والكسر ، والقياس الفتح ، وجاء فيه ظرفاً الكسر والفتح ، والكسر القياس ، لأن المضارع بالكسر كحن يحن وهو من الدب على الأرض مطلقاً ، وقيده الناظم في بعض كتبه بمدب النمل ، وكذا غيره ، وذكر

يعقوب أن المضاعف يأتي مصدره بالفتح والكسر مطلقاً نحو : تنح عن مدب السيل ومذبه ، وهو المقر والمقرّ .

وفي القاموس : ومدب السيل والنمل وبكسر الدال مجراه ، والاسم مكسور ، والمصدر مفتوح ، وكذا المفعّل من كل ما كان على فعّل يفعل ، وباء مدب الساكنة المدغمة آخر الشطر الأول وباء المتحركة أول الشطر الثاني .

الثاني عشر : المحشر جاء فيه مكانا الفتح وهو القياس ، والكسر شاذاً كما قال صاحب تحقيق المقال ، والحق أنه جاء بفتح الماضي وكسر المضارع ، فقياس هذا فتح المصدر وكسر الظرف ، وجاء بكسر الماضي وفتح المضارع ، وقياس هذا فتح المصدر والظرف ، وكذا فتح الماضي وضم المضارع .

الثالث عشر : المسكن من سكن الدار يسكنها مثلاً جاء فيه مكاناً الفتح قياساً ، والكسر شذوذاً ، لأن مضارعه بالضم .

الرابع عشر : محل جاء فيه مكاناً الفتح والكسر ، والقياس الفتح ، لأن مضارعه بالضم حل مكاناً يحله ، وحل مكاناً يحله ، وحل فيه يحل فيه بالضم أي نزل ، وكذا قيده الناظم بقوله من نزلاً احترازاً من حل الدين ونحوه ، وحل ضد حرم ، فإنه لازم مكسور المضارع ، فإنه على القياس يفتح مصدره يكسر ظرفه ، حل الأجل محلاً بالفتح أي حلولا ، وبلغ محله بالكسر أي وقت حلوله (حتى يبلغ الهدى محله) بالكسر أي موضعه

الذى ينحر فيه ، وجاء أيضاً حل الذى بمعنى النزول اللززم بالكسر فى مضارعه كما جاء بالضم فيه ، فقياس مصدره الفتح وظرفه الكسر .

الخامس عشر : معجز جاء فيه مصدر الفتح قياساً ، والكسر شذوذاً ، ومضارعه بالكسر أى عجزا وجاء أيضاً مضارعه بالفتح وماضيه بالكسر ، فقياسه فتح مصدر وظرفه .

السادس عشر : معجزة بتاء وإليه أشار بقوله : وبتاء أى معجزة بتاء جاء فيه مصدر الفتح قياساً ، والكسر شذوذاً ، ومضارعه بالكسر والماضى بالفتح ، وجاء كسر الماضى وفتح المضارع فقياسه فتح المصدر وكسر الظرف .

السابع عشر : مهلكة جاء فيه مصدر الفتح قياساً ، والكسر شذوذاً ، والمضارع بالكسر ، وجاء الماضى بالكسر والمضارع بالفتح ، فقياسه فتح المصدر والظروف .

الثامن عشر : معتبة جاء فيه مصدر الفتح قياساً ، والكسر شذوذاً ، والمضارع بالكسر ، وجاء بالفتح والماضى بالكسر فقياسه وفتح مصدره وظرفه ، وكذا قياس عتب بالفتح يعتب بالضم .

التاسع عشر : الموضع جاء فيه مكاناً الكسر قياساً ، والفتح شذوذاً ، لأنه واوى الفاء ، مضارعه ولو كسر أصله الفتح كما يعلم مما مر ، وتقدم أن ظاهر النظم كسر مفعل مطلقاً من الواوى الفاء سواء كسر مضارعه أو فتح كوضع ووجل ، ووعد يضع ويوجل ، ويعد أنا

وبعضاً قيده بالمكسورة والمفتوح الذى فى تقدير الكسر مخرجاً لما فتح
أصالة ، كوجل يوجل ، وجعل قياس هذا الفتح •

ومرّ عن ابن الناطم تقييد ذلك بكسر المضارع ، فلشاذ على ظاهر
النظم فى الموضع ، والموجل لمكان الوضع ، والموجل الفتح وعلى مذهب
ابن الكسر •

الموفى عشرين : الموجل جاء فيه الكسر والفتح مكاناً على مرّ ،
وقضية الناطم فيما مرّ كسره ظرفاً ، ومصدراً ، وقيل ابن الناطم
الكسر والفتح بالمكان ، لكن فى القاموس وجل وجلا وموجلا أى بالفتح
مصدراً ، وللموضع كمنزل بالكسر فجعل المصدر بالفتح والظرف بالكسر ،
والى التاسع عشر والموفى عشر أشار بقوله : مفعّل من ضع ومن وجلا
بالجيم ، ويصح بالحاء المهملة ، ولعله أراد وباب وجل كما هو مقتضى
كلام سيويوه ، وإن كان إنما مثل بوجل يوجل بالجيم والوجل الخوف •

الحادى والعشرون : محسبة جاء فيه مكاناً بالفتح والكسر ، وإليه
أشار بقوله مع هامن أحسب الخ بفصل مع عن هافى الخط ، لأن المراد هاء
التأنيث بالمد ، وقصره للضرورة ، ولو قال : مع تاء لكان لبين ، لأن هايتوهم
كونها صميراً ، فتكتب متصلة بالعين مع أنها اسم ظاهر قصر للضرورة ،
ولا يجوز كتبه متصلاً ، وقد يقال : إن قوله ها ضمير عائد للتاء أو الى
جملة الألفاظ المذكورة ، فيكتب متصلاً ظاهر قصر للضرورة ، والمحسبة
من حسب يصيب بمعنى ظن ، قيل وظاهر النظم أن ذلك فى مصدره وظرفه
مما ، فإن كان ذلك أعنى الفتح والكسر فى طرفه كما هو ظاهر ابن الناطم ،
فهما على لغتى مضارعه ، فقياس مضارعه المكسور كسر الظرف ، والمفتوح

فتحه وإن في مصدره فقياسه الفتح مطلقاً ، والكسر شاذ ، قال في القاموس :
حسبه يحسبه ، ويحسبه مصببة ، وحسبانا بالكسر ظنه •

الثاني والعشرون : مضربة السيف جاء فيه مكاناً الفتح شذوذاً
والكسر قياساً ، لأن مضارعه بالكسر ، وكونه اسم مكان لحسب الأصل ،
أما الآن فقد تغلبت عليه الاسمية ، وجعل اسماً لحد السيف ، ويقال
مضرب بفتح الراء ، وإلى ذلك أشار بقوله : وضرب وزن مفعلة ، ومراده
مضربة السيف فقط لأنه الذي جاء بالوجهين فقط •

الثالث والعشرون : موقعة الطائر جاء فيه مكاناً الفتح والكسر ،
وهو مثل وضع بضع في كون الكسر شاذاً ، والفتح قياساً عند ابن الناظم ،
وكون الكسر قياساً والفتح شاذاً على ظاهر النظم ، وغير ذلك •

فهذه ثلاثة وعشرون جاءت بالفتح والكسر أجملها الناظم في الذكر
إجمالاً عظيماً ، ورمى بها رمياً ولم يبين الشذوذ في الظرف ، أو في
المصدر ، ولا الشاذ الفتح أو الكسر وبينتها أنا تبعاً لابنه ، ولصاحب
تحقيق المقال مع زيادات عليهما ذكراهما ، وبعض شراح التسهيل أن
المراد بالمظلمة والمطلع والمحمدة والمذمة ومظنة البخلاء والمضلة والمعجزة
والمهلكة والمعتبة والمحسبة المصدر ، وبالباقيات الظروف ، ومر ما
يخالف ذلك في بعض •

وعن بعض : أن المصادر مضلة ، وما في البيت الأول إلا مجعماً
ومنسكاً ، والباقي المكان ، ويوافقه أن يقول :

فللمصادر ما في البيت الأول مع
ضلت إلا الذي من ضع ، ومن وجلا
ومجمما منسكا فللمكان أتت
كذاك باقى سوى مضلة كملا

ولا يلزم الإيطاء في رجلا ، لأن هذه الأبيات ليست من النظم ،
ولكن نظمت تنميماً للفائدة ، لا متصلة بالنظم ، وكان حق الناظم أن يبين
ذلك ، وأن لا يهمل بعض القيود إذ كان أهل مدباً فإنه مقيد بمدب النمل .

ويجاب عن هذا بأنه غير مقيد عنده في هذا النظم ، ولو جرى
في غيره على مذهب تنقيده ، وأهمل قيد مضرية بمضرية السيف ، وتسامح
في قوله : من أحسب ، وقوله : من ضع ، ومن وجلا ، فان الاشتقاق
على مختاره من المصدر ، ولكنه تجوز أو أراد الأخذ والصوغ ، وفعل ذلك
كله ميلا الى جانب الاختصار ، وإن كان ما كان وذكر مهلكة مع أنه
مثلث كما يأتى ، وكذا المهلك مثلث ، وقيل المعتبة بالتاء ، لأن المعتب بمعنى
العتاب لم يأت إلا بالفتح قياساً ، فالأولى إسقاط المهلكة ، وجعل مقبض
موضعه يقال مقبض السيف بالفتح والكسر في المكان ، والقياس الكسر ،
والإشارة بذا الى المذكور من الألفاظ ، وجهاء مثنى مضاف حذف نون
للإضافة ، والهاء لذا ، والوجهان الفتح والكسر كما رأيت ، وألف حملا
ضمير الوجهين أى حملا عن العرب أى نقلا عنهم ، وفي قوله مذمة إن
أراد به الذمام أى الحق ، والحرمة بالمعنى المصدرى إيهام الطباقي لأنه
يوهم أنه ضد المحمدة المذكورة قبله .

الإعراب : مظلّم خبر لمحذوف أى هو ، أى الذى اعتزلا عن ذلك ، وشذ أو بدل من الذى أو مفعول لمحذوف ، أى أعنى وما بعده معطوف عليه ، أو كل على متلوة ، وذكر العاطف فى مدب ومعبر وبتاء أى ومعجزة بتاء ومهلكه ، وأسقط تنوين مطلع للضرورة الالتقاء الساكنين ، على الحق ، لأن التنوين فى مثله يكسر لالتقاء الساكنين ولا يحذف .

والبخلاء مضاف إليه ، ومن مضاف إليه ، ونزل ماض مستتر الفاعل جوازا ، والجملة صلة من أو نعتها ، وبتاء متعلق بمحذوف حال من معطوف محذوف أى ومعجزة كائناً بالتاء والتذكير ، لأن المراد اللفظ ، وثم بمعنى الواو من ضح متعلق بمحذوف حال من مفعل إن جعل معرفة ، ونعت إن جعل نكرة ، وهو الظاهر .

ومن وجلا معطوف على من ضح أى مأخوذ أو كائن من ضح الخ أو مشتق من مصدر ضح الخ ، ووزن معطوف على مظلمة أو مفعل مضاف للمفعلة ، ومع ظرف متعلق بمحذوف حال من وزن مضاف لها ، ومن أحسب كذا ، وضرب معطوف على أحسب أو مع خبر ، ووزن مبتدأ ، وها عائل للالفاظ المذكورة لا غير على هذا الوجه ، وموقعة معطوف على وزن أو على مفعل أو مظلمة .

وكل مبتدأ مضاف لذا ، ووجهاء مبتدأ ثان مضاف للهاء ، وقد حرف للتحقيق ، وحمل فعل ونائب ، والجملة خبر الثانى ، وجملتها خبر الأول ، وجملة الأول وخبره مستأنفة ، أو مظلمة مبتدأ ، وهى خبره أو كلّ توكيد لتلك الألفاظ ووجهاء قد حملا من مبتدأ وخبر خبر مظلمة والأولى ما تقدم .

والكسر المفرد المرفق ومعصية
 ومسجد مكبر ماور حوى الإبل
 من ايو واغفر وعذر واحم مفعلة
 ومن رزى وأعرف أظن منبتت وصلا
 بمفعل اشرق اغرب واسقطن مرجع أجـ
 نزر ثم مفعلة اقدر واشرق بنخلا
 واقبر ومن ارب وثلت أربعها
 كذا لهلك التثنية قد يذلا

هذا شروع فيما جاء بالكسر شذوذ فيما جاء بالكسر والفتح والضم ،
 فأما الذى جاء بالكسر :

فالأول : المرفق قياسه الفتح مصدراً أو ظرفاً لأن مضارعه مضموم ،
 لكن كسروه مصدراً ، ومنه قراءة نافع : (يهين لكم من أمركم مرفقاً)
 بكسر الفاء أى رفقا ، وقرئ بكسر الميم أى ما يرتفق به ، ويستعمل
 المرفق بكسر الميم مصدراً أى الرفق ، ويستعمل بفتح الميم الفاء مصدراً
 على القياس أيضا •

الثانى : المعصية بتخفيف الياء قياس المصدر والظرف للفتح ،
 لأنه معتل اللام ، قال الله تعالى (ومعصية الرسول) أى وعصيانه ، وكثيراً

ما يستعمل لفظ المعصية اسماً للشيء المنهى عنه بالجريم ، فلا يكون مصدراً ولا ظرفاً •

الثالث : المسجد قياسه مصدراً وظرفاً بالفتح لأن مضارعه مضموم ، وجاء للمكان مكسوراً ومنه المسجد الحرام (وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) و (خذوا زينتكم عند كل مسجد) وكون المسجد للمساجد الموضوعة للذكر والصلاة اسم مكن بحسب الأصل ، وإلا فقد تغلبت عليه الاسمية ، فصار اسماً لذلك الموضع بدون اعتبار السجود ، والمصدر بالفتح على القياس تقول : سجدت مسجداً بفتح الجيم أى سجدوا •

قال سيويه : وأما المسجد فانه اسم للبيت ، ولست تريد به موضع السجود ، ومضع جبهتك في السجود ، ونظير ذلك المكحلة والمحلب والميسم ، لم ترد مضع الفعل ، ولكن اسم لموضعه لوعاء الكحل ، وكذلك المدق ، صار اسماً له كالجلمود ، وكذلك المقبرة والمشرقة ، وإنما أرادوا اسم المكان ولو أراد مضع الفعل لقالوا مقبر ، ولكنه اسم بمنزلة المسجد ، ولو أردت بالمسجد موضع السجود لفتحت أى فتقول مثلاً : مسجدين لين أى موضع سجود ، أى الموضع الذى تقع فيه جبهتى مثلاً في السجود ، وقد روى عن الحجاج : ليلزم كل واحد منكم مسجده بالفتح أى موضع سجوده ، من المسجد عنى أن لا يجتمعوا في المسجد في موضع واحد ، لئلا يشتغلوا بما لا يعنى ، ولخوض في الأمور •

قال الفراء : سمعنا المسجد والمسكن والمطلع بالفتح ، وأجاز في الجميع الفتح قياساً وفي القاموس ، والمسجد معروف ويفتح جيمه ، والمفعل من باب نصر بفتح العين اسماً كان أو مصدراً إلا أحرفاً : كمسجد ،

ومطلع ، ومشرق ، ومسقط ، ومعزق ، ومجزر ، ومسكن ، ومرفق ، ومنبت
ومنسك ألزموها كسر العين والفتح جائز ، وإن لم تسمعه ، وما كان من
باب جلس فالوضع بالكسر المصدر بالفتح ا ه .

قوله وإن لم تسمعه أشار به الى قول الفراء كل ما كان على فعل
يفعل ، يعنى بفتح الماضى وضم المضارع مثل دخل يدخل ، فالفعل
منه بالفتح اسماً كان أو مصدرأ إلا أحرفا الى أن قال : وسمنا المسجد
والمسجد ، والمطلع والمطلع ، والفتح فى كل جائز ، وإن لم نسمعه .

قال الطبرائى : فى هذا المقام فى ذكرهم المسجد نظر لأنهم ان
أرادوا به البيت المبنى للعبادة كما مر فليس مما نحن فيه لعدم
اعتبار وقوع الفعل فيه ، أو محل السجود ، فهو بالفتح فقط على القياس
القياس كذا قال الصفوى ، ويجب باختيار الشق الأول ، وشذوذ
الكسر فى المسجد بعد وقوع الفعل منه لا قبله .

قال السعد : وحكى الفتح على القياس فى المسجد والمسكن
والمطلع .

قال الطبرائى : والمرفق والمرفق والمنسك .

وقال السعد : أجز الفتح فيها كلها أى وفى المرفق والمرفق والمنسك
وغيرها على القياس ، لكن لم يحك فى الجميع وذكر هو عن ابن السكيت
جواز الفتح فى ذلك وغيره على القياس ، وأنه لم يسمع فى الكل ثم شرع
السعد والزنجانى فى واوى الفاء فقال : إن الكسر أسهل بشهادة الوجدان
بالكسر فى واو والوجدان .

قال : قال ابن السكيت : وزعم الكسائي أنه سمع موجلاً بالفتح
للجيم ويوافقه حكاية يونس وغيره فيما حكاه سييويه أن ناساً من
العرب يقولون موجلاً موجلاً بفتح الحاء والميم .

قال السعد : وسمع انفراء موضعاً بفتح العين ، قال الشاعر :

فأصبح المين ركوداً

على الأوشاز أن يرسخن في الموكل

رواه الكسائي بفتح الحاء وغيره بكسرهما ، والعين بكسر المهملة جمع
أعين في المذكر ، وعيناه في المؤنث أى واسع العين وواسمها ، والمراد بقر
الوحش ، والركود جمع راكد أى ساكن ، والأوشاز جمع وشز بفتح
الواو والشين المكان المرتفع والوحل بالحاء الطين المبتل ، وقد سبق
فانظره ، والبيت من السريع ، ابن السكيت بكسر الكاف المشددة والسين
من أكابر أهل اللغة ، واسمه يعقوب ، والمراد بيعقوب حيث أطلق في كتب
اللغة هو ، قال المبرد : ما رأيت كتاباً في اللغة خيراً من إصلاح المنطق
ليعقوب بن إسحاق السكيت .

الرابع : المكبر كسروه في المصدر ، قالوا علاه المكبر والقياس
الفتح فيه وفي الظرف ومضارعه بالفتح ، ومعناه كثر سنه .

الخامس : مأوى الإبل للمكان الذى يحوى الإبل بكسر الواو اللام
معتلة ، أوت الإبل تأوى كرمى يرمى ، والقياس الفتح لاعتلال اللام ،
وكذا المصدر جاء بالكسر والقياس الفتح ، وأما المأوى لغير مكان احتواء

الإبل ولنغير احتوائها ، فبالفتح على لقياس مطلقاً ، هذا مراد النظم ، وذكر في التسهيل أن مأوى الإبل مما جاء بالفتح والكسر ، وهو الصحيح ذكره صاحب التحقيق ، وحيث كسر هو أو مثله كان من المنقوض ، وحيث فتح كان من المقصود •

وعنه عن ابن السكيت عن الفراء أن بعض العرب يقول : مأوى الإبل بالفتح ، وقال : أيضاً ابن السكيت : وليس في ذوات الأربعة مفعّل بكسر العين الآخر ، فإن ما في العين ومأوى الإبل •

قال الفراء : سمعتا بالكسر والكلام كله مفعّل أى بالفتح ، ونقل غير واحد عن الفراء أن مأوى الإبل مكسور ، وذهب غير الفراء إلا أن ميم المأقّى أصلية ، واستدل بقولهم ماق وهو طرف العين الذى يلي الألف ، ووزنه عند من جملة منقوصاً فاعل ، وفيه لغة أخرى موق كمهط إلا أن ميم معط زائدة •

وقال صاحب الاقتضاب : ان ابن خبى ذكر أن موقيا وماقياً من الأبنية المستدركة على سيوبيه ، وإنما جاز فيهما أن يكونا مخففين من موقى ككرسى ، وماقى كدهرى ، وأنهما ما جاء على صورة المنسوب ، وليس بمنسوب •

قال صاحب الاقتضاب : ويقوى هذا القول أن مأتى العين قد جاءت فيه لغات كثيرة الميم في جميعها أصل ، فسييل الميم في الماقى والموقى المنقوضين أن يكونا كذلك قال : وليس ببعيد على قول الفراء أن أن تكون الميم في هذين الحرفين زائدة ، مع اختلاف أصولها كقولهم :

عين ثرة وثرثرة في قول البصريين ، وكذلك قولهم سبط وسبطر ، وشاة وشيأة وشوى .

وقالوا في جمع مسيل الماء مسل ومسلان فجعلوا الميم أصلاً وهم يقولون مع ذلك سال الماء يسيل ، ومثل ذلك كثيراً .

ويبحث فيه بأن ذلك كالأصل لا أصل واستدل أيضاً على أن الميم أصل بقولهم في الجمع مثوق وذكر بعض أن الماقى غلط فيه جماعة من العلماء ، وإنما الياء في آخره للإلحاق وليس له نظير ، فالحق بمقتل على التشبه ، ولهذا جمعه على مثاقى ، وهذا إلحاق غريب ليس على طريق لأن الإلحاق إنما هو إلحاق بعض الأصول ببعضها لا إلحاق الأصول بما زيد فيه كذا قيل : وفيه نظر لأنه مخالف لحقيقة الإلحاق ، وقد تقدمت فلان الياء في الماقى على مذهب الإلحاق زائد ، والإلحاق إنما هو إلحاق المزيد بمزيد آخر ، بأصل ومرّ عن يعقوب أنه ليس في ذوات الأربعة مفعول إلا حرفان ، فقلوه : ليس إلخ لعله احترز به من نحو المعصية لأن المعتل أكثر ما جاء بالتاء كالماتية مصدر أتيت ومضبة الوادى كذا ذكر في التحقيق ، ومن غير ماوى الإبل ثم (ماواه جهنم) . (ماواه النار) و (ماواهم النار) وليس لهم ماوى يأون اليه كل ذلك بالفتح للمكان ، والقياس فتح المصدر والظرف ممّا .

ظاهر السعد أن ماقى العين بالكسر في المصدر والظرف واود على قول الزنجاني ، والمفعل من معتل اللام مفتوح أبداً لكنه شاذ لا يرد نقضاً ، فتكون الميم زائدة ، لكن محصل كلام الصحاح كما قال ابن

قاسم في حاشية تصريف السعد : أنه ليس مكاناً وأن الميم أصل ، وأنه لغة في موق العين فانه قال الماقمة بالتحريك شبه الفواق ، يأخذ الإنسان عند البكاء ، كأنه نفس يقلعه من صدره ، وقد ماق الصبي يماق ماقاً ، وامتاق مثله الى أن قال : وماقت العين لغة في موق العين ، وهو فعلى وليس بمفعول ، لأن الميم من نفس الكلمة ، وإنما زيد في آخره الياء للإلحاق فلم يجعوا له نظيراً يلحقونه به ، لأن فعلى بكسر اللام نادر ، ولا أخت له فالحق بمفعول ، فلماذا جمعوه على ماق ، ثم ذكر عن ابن السكيت أنه ليس في ذوات الأربعة مفعول بالكسر إلا ماقى العين ، وماوى الإبل . وذكر أنه غلط ابن السكيت إن لم يأول كلامه على ما مر .

قال ابن قاسم : ومن كلام الصحاح يظهر أن السعد تابع لظاهر كلام ابن السكيت ، وقد رأيت ما فيه وظهر منه أيضاً أن الياء للالصاق ، وأنه من ماق فليس من معتل اللام .

قال السعد : ولى ها هنا نظر لأنهم يقولون معتل الفاء يكسر أبداً ومعتل اللام يفتح أبداً ، فلم يعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمه أيفتح أم يكسر ، وكثير ما ترددت في ذلك حتى وجدت في تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوح العين كالناقص ، مثل موقى بفتح القاف ، وفي كلام صاحب المفتاح إيحاء الى ذلك .

ومرداه ببعض المتأخرين الجاربردى ، فإنه ذكر ذلك في شرح الشافية ، وقال أيضاً حسن بلشا في شرح مراح الأرواح : حكم المعتل الفاء واللام حكم الناقص ، تقول في وقى يقى موقى : وكذلك معتل العين واللام كطوى يطوى مطوى .

قال ابن قاسم : وأمله الممثل العين : والفاء فليس بموجود •

السادس : الماوية من أوى يأوى له أى رق له ورثاء ، جاء مصدراً بالكسر كالمصية ، والقياس فتح مصدره وظرفه •

السابع : المغفرة جاء بالكسر مصدراً لى غفراناً ، والقياس فتح المصدر ، وكسر الظرف ، لأنه مكسور المضارع ، والظرف منه لا يكون إلا بالكسر ، ومن المصدر : (والله يدعو الى الجنة والمغفرة) •

الثامن : المذرة جاء بالكسر مصدراً ، والقياس الفتح فيه والكسر فى الظرف لأنه مكسور المضارع ، والظرف جاء على قياسه ، ومن المصدر (معذرة الى ربكم) أى عذر (لا تتفع الذين ظلموا معذرتهم) والذال معجمة تقول : اللهم اغفر لنا مغفرة شاملة ، وتقبل معذرتنا •

التاسع : المحمية جاء بالكسر مصدراً أى حمية أى أنفة من الظلم مثلاً ، والقياس فتح المصدر كالظرف ، لأن اللام معتلة ، ولأن العين مفتوحة فى المضارع ، فإنه كرضى يرضى والى الماوية والمغفرة والمذرة والمحمية أشار بقوله : من أيو واغفر وعذر واحم مفعلة ، وفى بعض النسخ مع اعذر واحم مفعلة •

العاشر : المزرئة بالهمزة أو بالياء جاء بالكسر مصدراً ، من رزأ يرزؤ كمنع يمنع مهموزاً ، وقد يسهل بالإبدال ياء ومعناه نقصه أو أصابه بمصيبة ، وفيه لغة رزى يرزؤ كخرج يفرح ، وعلى كل قياس المصدر والظرف الفتح ، لأن المضارع بالفتح •

الحادى عشر : المعرفة جاء بالكسر مصدراً أى عرفانا والقياس فتحه

وكسر ظرفه لكسر مضارعه •

الثانى عشر : المظنة بظاء معجمة مثالة من الظن خلاف اليقين ،

جاء مكاناً بالكسر أى الموضع الذى يظن فيه وجود الشيء ، ومنه ما خفى معناه مع سهولته عن أهل هذه البلاد كلهم ، وهو مظان الإجابة ، أى المواضع التى تظن فيها إجابة الله دعاء الداعى ، ويحتمل الزمان ويحتمل إرادتهما معاً أى الشيء الذى تظن فيه الإجابة مكاناً أو زماناً ، وهو جمع مظنة أعادنا الله من الجهل المركب كالبيسط والمضاع مضموم ، فقياس المصدر والظرف الفتح تقول : معرفة فلان مظنة خير ، والى مرزئة ومعرفة ومظنة أشار بقوله : ومن رزا واعرف اظنن أى ومفعلة من رزأ واظنن واعرف ، أو العطف على قوله من ايو الخ فتدخل الثلاثة مفعلة المذكور قبلها وسهل همزة رزأ بإبدالها ألفاً •

الثالث عشر : منبت جاء بالكسر مكاناً وقياسه الفتح ، لأن المضارع

بالضم أى موضع أى موضع نبات البقل ، ومثله الشعر وابن آدم يقال :

منبت زيد حسن أى موضع نباته وهو أمه وأبوه ، ومصدره بالفتح قياساً •

الرابع عشر : مشرق جاء مكاناً بالكسر ، والقياس فتحه كالمصدر لضم

المضارع أى موضع الشروق •

الخامس عشر : مغرب جاء مكاناً بالكسر ، والقياس فتحه كالمصدر

لضم المضارع أى موضع الغروب ، مثال المشرق والمغرب : (وشه المشرق

والمغرب) •

السادس عشر : مسقط جاء بالكسر مكاناً ، والقياس فتحه كالصور
لضم المضارع أى موضع السقوط نحو : غار داية مسقط رأسى ، أى
موضع ولدت فيه ، وسقط فيه رأسى من بطن أمى ، غفر الله لها ، وكذلك
مسقط النجم أى موضع سقوطه ، وإلى المشرق والمغرب والمسقط أشار
بقوله : وصل بمفعل أشرق مع أغرب واسقطن أى بوزن مفعل : من
شرق وغرب وسقط ، وقد يقال فى المغرب والمشرق إنهما تغلبت عليهما
وجعلا اسمين للجهتين ، وأصلهما المكان .

السابع عشر : مرجع جاء بالكسر مصدراً أى الرجوع والقياس فتحه ،
وقياس ظرفه الكسر لكسر مضارعه ، وبه جاء الظرف ، ومن المصدر اليه
مرجعكم أى رجوعكم .

الثامن عشر : مجزر جاء بالكسر مكاناً أى موضع الجزر أى النحر
والقطع والذبح ، وقياسه الفتح كالصدر ، وذلك إذا قلنا إنه مبنى من
جزر يجزر بفتح الماضى وضم المضارع ، وأما إذا قلناه من جزر يجزر
بفتح الماضى ، وكسر المضارع وهو المشهور كما يدل عليه كلام القاموس .
فلا شذوذ فى الجزر بالكسر للظرف ، بل قياس الظرف الكسر ، والمصدر
الفتح ، وحكى الجوهري فى ضياء العلوم اللغتين فى ماضيه ومضارعه .
ولم يرجح إحداهما بل قدم فتح الماضى وضم المضارع على فتحه ،
وكسر المضارع .

وقال السعد : ان المضارع مفتوح العين ووافقه بعض شراح الشافعية ،
وهو باطل لعدم حرف الحلق إلا إن قيل إن ماضيه بالكسر لغة ، ممن
نص على أن المضارع بالضم الجار بردى والجوهري فى الصحاح ، والغزى

وحسن باشا في شرح مراح الأرواح ، فلهذا البحث كان ينبغي أن يمثل بمزجر بتقديم الزاي على الجيم ، كما في نسخ من نسخ التسهيل نحو : هو منى مزجر الكلب بكسر الجيم للمكان ، أي الموضع الذي يزر فيه الشخص الكلب ، وقياسه الفتح كالمصدر ، لأن مضارعه مضموم قطعاً ، وإلى المجرز أشار بقوله : أجزر أي ومفعلة أجزر بضم الزاي .

وقو يقال : ان المجرز والمجزرة ليسا اسم مكان ، الجزر إلا بحسب الأصل ، وأما الآن فقد تغلبت عليهما الاسمية ، وجعلا اسماً له لا باعتبار فعل الجزر فيه .

فهذه ثمانية عشر اسماً كسرت شذوذاً كسراً منفرداً عن الفتح والضم ، ولم يذكر الزنجاني المظنة ، واستدركها السعد عليه .

وقال اللقاني : لعله لم يذكرها إشارة إلى أنها ليست باسم مكان حقيقة ، لأن اسم المكان ما وضع لمكان الفعل المشتق هو منه ، والمظنة ليست كذلك ، إذ ليس المراد أنها مكان الظن ، بل مكان يظن أن الشيء المظنون حاصل فيه ، وقوله : أولاً كالمظنة بناء على أنها مشبهة به لفظاً ومضى . ه . ه .

قال الطيلاوي : فإن قلت كون المراد بها ذلك لا يمنع كونها اسم مكان لانطباق ضابطه السابق عليها ، فالتفرقة التي ذكرها ممنوعة لا يدل عليها الضابط .

قلت : بل يدل عليها كما قال شيخنا يعنى ابن قاسم ، لأنه اعتبر في ذلك الضابط وقوع الفعل في المكان ، وهو غير متحقق في هذا المثال إذ الظن لم يقع في ذلك المكان إلا إن أرادوا بوقوع الفعل فيه ما يشمل هذا المعنى فتامله .

قلت : تأملته فوجدتهم أن المراد عندهم ما يشملها وهذا الباب متوسع فيه جداً ، وما أوضحه اللقاني صحيح في نفسه غير أنهم أرادوا ما يشتمل ذلك ، ثم إنه إن حسبنا المجزر من يجزر بالضم والمجزر بتقديم الزاى على الجيم ، كانت تسعة عشر ، ولكن الناظم لم يذكر إلا واحداً منهما ، وبقي المنخر لمكان النخير أى الصوت ، وهو ثقب الأنف .

وأما المنخر بكسر الميم أيضاً فتبع للخاء فرع للمنخر بفتحها ، وكسر الخاء كمنثن بكسر الميم تبعاً للثاء فرع منثن بضم الميم وكسر الثاء ، ولا ثالث لهما ، وإنما جعلنا فرعين لأن مفعلاً بكسرتين وبضمتين غير موجود في كلامهم ، وزا الناظم على الثمانية عشر المختصة بالكسر خمسة تكسر شذوذاً ، ويشارك كسر الفتح والضم ، وإليها أشار بقوله : ثم مفعلة أقدر وأشرقن بخلا وأقبر ، ومن أرب يعنى أنها بالكسر شذوذاً بقوله ، وثلت أربعها كذا لمهلك التثليث قد بذلا أى ز دمع كسر الأربعة فتحها وضمها ، فتكون ليعينها ثلاث حركات في أحوال تفتح وتضم وتكسر ، وكذلك المهلك تضم عينه وتفتح وتكسر ، أى ثم وزن مفعلة من أقدر وأشرق وأقبر وأرب والخامس مهلك .

فالأول : من الخمسة المثلثة المقدرة جاء بالكسر مصدراً أى قدرة

وبالضم وبالفتح كذلك ، والقياس فتح المصدر وكسر الظرف لأن المضارع بالكسر .

والثاني : منها المشرقة جاء بالكسر مكنأ أى موضع تشرق فيه الشمس ، وهو الموضع الذى يقعد فيه عند شروقها وبالضم وبالفتح كذلك ، والقياس فتح المصدر والظرف ، لأن المضارع بالضم وأشار بقوله : بخلا بالباء الموحدة فالفاء المعجمة الى أن المراد بالمشرقة الموضع الخلا عما يستتر عنه الشمس ، حتى إنها لعدم عارض تشرق فيه هذا ما ظهر لى .

وقال فى تحقيق المقال قوله : نخلا بالنون أى غربل ، وأزيل لبسه مستعار من نخلت بالمنخل ، ولا يتوهم التكرار فى قوله بمفعل أشرق مع أغرب مع قوله : وأشرقن نخلا ، لأن الأول شذ فى مفعل بغير تاء ، والثانى فى مفعلة بالتاء ، وقد حمل ذلك غير واحد ممن يتعرض لحفظ هذا النظم ، وفهمه أن جعل الثانى وأشرقن بالفاء وبخلا بالباء ، وكأنه عنده مأخوذ من قولهم كل فخر فى الخلا يسر ، وهذا وإن كان جيداً لا يصح هنا لغوات التنبيه على مشرقة أى ، لأن أشرقن عند ذلك البعض جملة بدل أشرقن ، أعنى فى مكانه ولم يرد به أنه يأتى منه وزن مفعلة مثلاً ، بل معترض لا شاهد فيه ، والحق ما قلته لا ما قاله صاحب التحقيق ، ولا ما قاله البعض .

الثالث : من الخمسة المقبرة جاء للمكان بالكسر شذوذاً ، وبالضم وبالفتح كذلك ، أى موضع يقبر فيه والقياس الفتح فى المكان والزمان ، والمصدر لأن المضارع مضموم هذا مراده ، ولم يرد المقبرة من قبر

يقبر بكسر المضارع ، لأن قياسه كسر الظرف ففتحه كضمه شاذ ،
وقياسه فتح المصدر ، وأجمل الناظم ولم يبين ، وممن قال : إن المقبرة
بالكسر كالضم شاذ للمكان ، وإن قياسه الفتح وإن المضارع مضموم
العين السعد .

ولقول الحق عندي أن المقبرة اسم مكان بحسب الأصل ، وأما الآن
فقد تغلبت عليه الاسمية إذ جعل اسماً للمكان الذي يقبر فيه لا باعتبار
أنه يقبر فيه ، فذكره في هذا المقام نظر لأصله ، فالحكم عليه بشذوذه
في الكسر والضم باعتبار أصله لا سهو كما زعم بعض أن ذكره هنا سهو
معللاً بأنه يكون من الشاذ لو كان اسم مكان الفعل ، وممن ذكره في الشذوذ
السعد من حيث الضم والكسر ، ومن حيث وجود التاء ، وكذلك المشرقة
ونحوها .

قال : وقد يدخل في بعضها تاء التانيث إما للمبالغة أو لإرادة
البقعة ، قلت : فالتاء لإرادة البقعة للتانيث قال : وذلك مقصور على
السماع كالمظنة للمكان الذي يظن أن الشيء فيه ، والمقبرة لموضع يقبر
فيه ، والمشرقة للموضع الذي تشرق فيه الشمس .

قلت : المظنة لفظ مشترك في الزمان والمكان والظرف ، وإنما كانت
التاء غير قياس ، لأن القياس عدها ، قال وشذ المقبرة والمشرقة بالضم
لأن القياس الفتح لكونها من يفعل بضم العين ، وقيل : إنما
يكون شاذاً إذا أريد به مكان الفعل ، وليس كذلك .

قلت : يعني هذا القائل ولم يرد به مكان الفعل ، بل أريد به

المكان غير المقبور فيه المعد للقبر ، والمقبور فيه ، لا باعتبار القبر ، فان المراد هذا المكان المخصوص الذى من شأنه أن يقبر أى المهيأ لذلك ، لا مكان الفعل وكذا المشرقة للمكان الذى تشرق فيه المهيأ للشرق .

قال : قال ابن الحاجب ، وأما ما جاء على مفعلة بالضم فأسماء غير جارية على الفعل لكنها بمنزلة قارورة وشبهها ، قلت : هذا تقوية لكون المقبرة مثلاً للمكان المخصوص ، وأراد بالتمثيل بالقارورة أن القارورة ظرف مخصوص لا باعتبار استقرار الشيء فيه ، وقد علمت الجواب مما مر أنه وإن أريد المخصوص لكن بعد وقوع الفعل لا قبله ، أو باعتبار أنه يقع شأنه عادة فى ذلك المكان ، فتعلم من شذوذ التاء أن نحو المزالة مما جاء على القياس فى الحركة شاذ من حيث دخول التاء .

قال : أعنى السعد وقال بعض المحققين : إن ما جاء على مفعّل بالضم يراد به أنها موضوعة لذلك ومتخذة له ، فالمقبرة بالفتح مكان الفعل ، وبالضم البقعة التى من شأنها أن تقبر فيها المتخذة ، لذلك وكذلك المشرقة بالضم للموضع الذى تشرق فيه الشمس المهيأ لذلك ، فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل ، وجعل خروج صيغته عن صيغة الجارى على اختلاف معناه .

قلت لعله أراد ببعض المحققين صاحب الهادى ، فإن الجابر دى نقل ذلك عنه ، وأراد بمفعّل بالضم المفعّل المضموم الملحق به التاء ، ولم يقيده لأن الكلام على الضم لا على الختم بالتاء ، ويدل لذلك التمثيل بما فيه التاء ، وتقدير أنه لم يجىء مفعّل بالضم إلا مفعولاً ومكرم ، فبإرادة المجرّد يظل حصره الذى ادعى .

الرابع : من الخمسة الماربة جاء بالكسر مصدراً أى إاربة وأربو بالضم والفتح كذلك ، والقياس فتحه كالظروف ، لأن مضارعه مضموم أرب ككرم إاربة وأرباً صار أربياً أى عاقلاً ، فالمراد بأربعها فى ثلث أربعها المقدرة والمشرقة والمقبرة والماربة .

واعلم أنه لابد من تحريك التاء الآخرة فى قوله ثلث أربعها ، لأنها الحرف المتوسط من الوجد المجمع ، فلنقل إليها فتحة همزة أربعها واحذف الهمزة من اللسان ، وأثبت الألف فى الخط وافتح التاء وأصلها السكون .

الخامس : مهلك بكسر اللام فى المصدر ، أى هلاكاً وبالفتح وبالضم كذلك ، والقياس فتحه وكسر الظرف ، لأن المضارع بالكسر ومن الفتح المصدر (وجعلنا لهلكهم موعداً) بفتح الميم اللام ، وكذا مهلك أهله فى قراءة فیهما أى هلاكهم وهلاك أهله ، وهى قراءة أبى بكر ، وقرئ بكسر اللام فى الآية ، وهى قراءة حفص وهما مصدران أيضاً ، والموعود زمان ، ولك جعلهما زماناً ، والموعود مصدراً فى قراءة الكسر ، أى وجعلنا الزمان هلاكهم وعداً وأما من يفتح المضارع ويكسر الماضى فالقياس الفتح فى الظرف والمصدر ، وإلى تثليث المهلك أشار بقوله : كذا المهلك التثليث قد قد بذلاً ، أى أعطى التثليث لمهلك ، وقد أجمل المصنف الناظم فى تلك الأسماء المنفردة بالكسر ، والمثلثة ولم يبين أن الشاذ لظرف أو المكان أوهما جميعاً ، ولم يبين أيضاً من أى فعل شذ ما شذ ، ومن أى مادة ومعنى ، فإن أوى بمعنى رق ورثى هو الذى جاء منه ماوية .

ولما المرادف ولقم وكل فلم يشذ منه شىء ، وكذا حميت المريض

لم يشذ منه شيء ، وكذا عذرت الغلام ختنته ، وتسامح في مواضع إذ جعل المفعل والمفعلة كأنها مشتقان من الفعل ، والمراد الأخذ أو يقدر مضاف أى مشتقة من مصدر ايو واغفر وما أضيف فيه المفعل والمفعلة للفعل فللملابسة ، وأدنى المناسبة إلا قوله ومن أرب بكسر الهمزة فإنه مصدر أرب بالضم قابل للاشتقاق ، منه ، وكان الأولى أن يبين ما ذكرت ، وأن لا يسامح ، ولكن مال الى جانب الاختصار ، وقد بينت ذلك تبعاً لابن الناظم .

فيتحصل أن المراد بالمرق والمعصية والمكبر والمفعلة من ايو واغفر وعذر واحم ، ومن رزأ واعرف والمرجع المصادر ، وبباقي الظروف وقال بعضهم نظيماً :

غالبية الأول والثاني المصدر

مقدورة مرجع مأربة الفضلا

واستثن مسجد ما ومنبتا جعلت

كغيرها من بواق للمكان جلا

وقد مر أن المهلكة بالتاء مثلت أيضاً ففيه ما في المهلك من البحث قياساً وسماعاً ، وإن ذكر الناظم لها فيما مرّ ما جاء بالفتح والكسر يوهم أنه لم يجيء ضمه وهو جاء ، وقد نص في التسهيل على تثليثه ، ومما جاء مثلاً أيضاً الزرعة نص عليه صاحب تحقيق المقال ، وصاحب القاموس ، والناظم في التسهيل ، والميسر والميسرة نص على تثليث الميسرة صاحب القاموس ، ومما جاء مثلاً : معذرة نص عليه صاحب التحقيق وكذا

صاحب القاموس ، لكن جطه اسما ، وحكى في المصدر الفتح والكسر فقط ، ولعل اسميته طارئة ، وظاهر النظم أنه مكسور لا غير ، ومن تتبع القاموس وجد أكثر من ذلك ، ولم يذكر للناظم ما جاء بالضم والفتح كالزيلة بضم الباء وفتحها ، والمحبرة بضمها وفتحها ، وغلط كسر المحبرة ولم يذكر المفعل بضم العين كالمالك والمكرم والمعون إلا مهلكاً ، فإنه مفعل بالضم ، لكنه يفتح أيضاً ويكسر .

وقد نص فيما مر أن مفعلاً بالضم قليل قال : وضم قل ما حملاً ، أى قل روايته عن العرب ، فأشار الى أنه مع قلته منقول عنهم ، ولم يذكر مفعلاً بالضم في الترجمة لقلته وندوره ، وذكره مع الضم والفتح استطراداً في مهلك بل الضم أيضاً مع التاء ، أو جوازاً لفتح والكسر أو الفتح معه فقط قليل ، ولندور مفعل بالضم وعدم التاء أشد ندوراً لم يعرفه سيبويه فإنه قال : ليس في الكلام مفعل بالضم كما مر في جملة كلامه ، وحكى الكسائي لفظين ، وقال : إنهما نادران لا يقاس عليهما وهما : مكرم بفتح الميم وضم الراء أنشد صاحب التحقيق تبعاً للكسائي .

● ليوم روع أو فعال مكرم ●

بفتح فاء فعال اسم للفعل الحسن ومعون بضم العين وسكون الواو وأنشد تبعاً له :

بتين الذمى ان لا إن لزمته

على كثرة الواشـين أى معون

وذكرهما الناظم وزاد مالكا بالهمز واللام أى رسالة كالمالكة ،
ومثاله :

بيت العرض أبلغى النعمان عنى مالكا
أنه قد طال حبى انتظار

وزاد ميسراً بعدم التاء ومنه قوله تعالى : (فنظرة الى ميسر) فى قراءة
إسقاط التاء والإضافة لهاء الضمير ، قال فى الكشف ما معناه : إنه
قرئ ميسر بفتح السين وضمها والإضافة ، وعدم التاء للإضافة كقوله :

❦ وأخفوك عدا الأمر الذى وعدوا ❦

أى عدة الأمر وقد مرّ ما فيه وقونه تعالى : (وإقام الصلاة) أى
إقامة وقد مرّ وذكر أنه قرئ ميسرة بالتاء مع ضم السين وفتحها ، ومن
ذلك أيضاً مقبر بضم الباء وعدم التاء •

فقول القاموسى : إن لم يرد غير مالك مع ذكره غيره مما مرّ فى
مواضعه سهو وإن أراد انفراد الضم دون المشاركة ، ورد عليه أيضاً معون
ومكرم المذكوران كذا قيل •

قلت : جاء مكرم بالفتح أيضاً وذكر فى القاموس معوناً لكن جمعه
اسماً لا مصدرأ كما يأتى ، وذكر السعد أن مشعلاً بالضم مرفوض فى
الكلام إلا مكرماً ومعوناً وكذا الفراء كالكسائى ، وأولهما الفراء بأن
مكرماً جمع مكرمة ومعوناً جمع معونة بالضم أى إكرام وإعانة ، أو بالفتح
وهو أولى وأول بعض مالكا بأن جمع مالكة ، أو أصله بالتاء مفرداً ورخم

بحذفها للضرورة ، وكذا تقول أيضاً في مكرم ومعون وقال أبو حاتم : إن الرواية ملاكا في بيت العروض بسكون اللام وبعده همزة ، وأنكر رواية من قال مالكا بالهمزة وضم اللام بعدها •

قال في التحقيق : ولا ترد الرواية بمثل هذا قيل مالكا بوزن ضارب وقاعد لصح من الملك ، وأن قراءه ميسرة بالضم والإضافة للهاء إنما حذفت للإضافة كما علمت ، كما يقوله الفراء ، وأول الطبلاوى مكرماً ومعوناً حكاية عن بعضهم بأنهما جمعان كما مر ، وأن مهلكا وميسراً ومالكا غير فصيحة ، قال : وإنما لم يجعل معون مما جاء على مفعول كمييسور يعنى من المصادر للزوم كثرة التغير ، وهو حذف الواو ونقل الحركة ، وإذا جعل مفعلاً لم يلزم إلا النقل اه •

وذكر في القاموس : أن معونا ومعونة اسمان لا مصدران ، وقد علمت مما مر أن مفعلة بالضم والتاء قليل ، وأن مفعلاً بالضم وعدم التاء أقل ونادر •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف والكسر مفعول أفرد ، وقدم للوزن وأفرد فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، ولرفق متعلق بأفرد ، وحوى ماض مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة خبر لمحذوف أى معناه حوى الإبلا ، والجملة من المبتدأ أو الخبر حال من ما ولأن ما وعلم على اللفظ الذى يذكر ويراد به محتوى الإبلا ، والإبلا مفعول به ، ومن ايو متعلق بمحذوف حال من مفعلة ، ومفعلة معطوف على مرفق أو ما ومن رزا معطوف على من ايو أو بمحذوف متعلق حال ، أو نعت لمحذوف : أى ومفعلة من رزا قالوا : وعطفت محذوفاً وما بعده معطوف ، ووصلا ماض مبنى للمفعول ،

والألف نائب والجملة حال من اظنن ومنبت أو خبر لهما ، وهما مبتدأ ومعطوف عليه ، أو النائب مستتر والألف للإطلاق ، والجملة حال من منبت أو خبر له وهو مبتدأ أو حال من الألف المذكورة ، أى وصل ما ذكر ويفعل متعلق بوصلا .

وتجوز فتح واو وصلا فتكون للاستئناف أو للعطف وصلا أمر مؤكد بنون التوكيد المبذلة ألفا واشرق بضم الراء مضاف إليه ، مع اغرب متعلق بمحذوف حال من اشرق من مفعلة فيقدر مضاف أى مع مفعلة اغرب ، وراء اغرب مضمومة ، وجيم اجزر للشطر الأول ، وزايه للثانى .

وثم بمعنى الواو معطوف على مفعل أو مفعلة واقدر مضاف إليه ، وبخلا ماض مبنى للمفعول مستتر النائب عائد إلى ما مر كله أو إلى اشرقن ، وإن جعله بخلا جاراً ومجروراً متعلق بمحذوف حال ، أى كائنا معنى ذاك اللفظ بخلا أو اشرقن بخلا اسم واحد حكاية ، والمقصود بعضه ، ومن أرب نعت أو حال لمحذوف ، أى ومفعلة من أرب والواو للاستئناف أو للعطف على افراد .

وثالث أمر مستتر الفاعل وجوباً وأربع مفعول به مضاف للضمير العائد الى الجملة الألفاظ المرفق ، وما بعده ، والإضافة لتلبس الكل في الكسر ، وكذا متعلق ببذلا ، ولهلك متعلق ببذلا أو لأمه زائدة مفعول أول لبذلا ، والثانى مستتر عائد للتثنية ، والهاصل أن هنا ما فى بذلا المتقدم إعجاباً وإهمالاً ، والتثنية مبتدأ وقد للتحقيق ، والجملة خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة أو معطوفة بمحذوف أو كذا متعلق بمحذوف نعت لمحذوف أى ببذلا كائنا .

كذلك ذاو كالمصحيح الذي اليا عينه وعلى

رأى توقف ولا تصد الذي نقلا

أى والماضى الثلاثى المتصرف الذى عينه ياء ومضارعه مكسور كالمصحيح ، فى أن مصدره بالفتح وظرفه بالكسر ، هذا هو القياس ، ولو سمع خلافه وهو المذهب المشهور ، وعليه الجمهور ذكر فى فتح الأفعال أن الجوهرى نص عليه فى عشرة مواضع من صحاحه ، نظراً إلى القياس ولو سمع خلافه أى ولو سمع خلافه فى مواد أخرى : كمعاش يعيش معاشاً فى المصدر ، ومعيشاً فى الظرف : أصل معاشاً معيش بفتح الياء وسكون العين ، نقل فتحها للعين فقبلت ألفاً لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها فى الحال : وأصل معيش معيش بسكون العين وكسر الياء ، فقد كسرها للعين ، وقيل : إن المصدر والظرف من ذلك موقوفان على السماع لا يتعدى ما نقد ، بل يفتح ما فتحوه ، ويكسر ما كسروه ، ووجه الكسرة من النوعين ، أو استقلال الكسرة المقدرة على الياء ، واختاره فى التسهيل ، فقد قالوا : المغيب والمبيت والمزيد والمحيط ، والمراد المصادر ، والقياس المغاب والمبات والمزاد والمحاض ، وقال تعالى : (فإن له معيشة ضنكاً) فكسر فى المصدر والقياس الفتح ، وقال : (وجعلنا النهار معاشاً) ففتح فى الزمان ، والقياس الكسر .

وقلوا فى المصدر مجيئاً ومشياً ومصيراً ومسيراً قال تعالى : (ولدينا مزيد) (هل من مزيد) (ويسألونك عن المحيط) والقياس الفتح ، وكذا قالوا باع مبيعاً ، وقال فى القائلة مقبلاً ، فى المصدر ، والقياس الفتح ،

وقال في المصدر وإليه المصير ، والقياس الفتح وكذا قال : (وأحسن مقيلاً) ولكن يحتتم الظرف وقالوا أيضاً على القياس في المصدر عاب معاباً ، وعاش معاشاً ، وحاص محاصاً ، وكال مكالاً ، ومال معالاً ، وجاء على غير قياس معيب ، ومعيش ومحيص ، قال الله عز وجل : (ما لنا من محيص) في المصدر .

وأما هل من محيص فظرف ، ويحتتم العكس فيهما ، ومكيل ومميل ، أى كيلاً وميلاً ، وقالوا في المصدر والظرف : المطار والمنال ، وقياس الظفر الكسر ، وهذا المذهب عندى ليس بشيء ، لأن ما لم يسمع منه مصدر أو ظرف مفتوح أو مكسور مثلاً يبقى بلا مصدر وبلا ظرف ، وكان أصحابه قالوا : يستغنى فيهما بالمصدر والظرف اللذين ليسا بميمين ، وقيل بالتخيير في المصدر والظرف جميعاً فتحاً وكسراً لكثرة تعاقب الفتح والكسر عليهما ، فنقول : المطير والمطار ، والمعيب والمعاب ، والمميل والمائل ، والمعيش والمعاش ، في الظرف والمصدر ، وبه جزم الجوهري في الصحاح .

لكن في المصدر في عاب معاباً ومعيباً نظراً إلى كثرة الوارد مكسوراً ذكر الأفعال الثلاثة في التسهيل ، وذكرهما السيوطي في جمع الجوامع النحوي له ، ونص التسهيل وما عينه ياء في ذلك كثيره أو مخير فيه ، أو مقصور على السماع وهو الأولى وأشار بقوله في ذلك إلى ما تكسر عين مضارعه ، ولذلك قيدت به أولاً إطلاق هذا النظام ، فإن ما عينه ياء ومضارعه بالضم أو بالفتح ليس فيه هذا الخلاف ، بل يفتح مصدره وظرفه : كخاف يخاف مخافاً ، ونال ينال منالاً ، وهاب يهاب مهاباً ظروفاً أو مصادر فإنما هو مثل ما عينه واو يفتح مصدره وظرفه كالمأب والمأب ،

والمعات والمعاد ، والمعاذ والملاذ ، والمشار والمزار ، والمغار والمنار ،
والمغاز والمغاص ، والمنقص ، والمناط ، والمباغ والمطاف ، والمذاق ، والمسابق
والمال ، والمجال والمقال ، والمزام والمقام ، والملام .

ولم يذكر في النظم إلا المذهبين الأولين ، وحمل أبو حيان في شرح
التسهيل عبارة التسهيل على أن القول بالتخيير ، إنما هو في المصدر وأن
الزمان ليس فيه إلا الكسر ، وتبعه جماعة منهم العلامة صاحب فتح
الأقفال ، بل نقل أن القول بالتخيير والقول بالوقف هما في المصدر ، والحق
أن الخلاف في الظرف والمصدر ، وعليه جرى غير واحد من شراح التسهيل
وعبرهم والتسيوطي .

قال صاحب تحقيق المقال في (يسألونك عن المحيض) أنه يحتمل
المصدر والزمان ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه موضع الدم ، وضعف
بأن المكان نفسه ليس أدنى ، فإن أريد به المصدر فلا بد من حذف مضاف ،
أى فاعتزلوا وطء النساء ، وكذا إن أريد به الزمان ، وإلا أدنى إلى
الاعتزال مطلقاً ، وليس كذلك ، والظاهر أن هذا كلام جرى في عرف
الاستعمال مراد به ما هو المقصود من النساء ، فلا حذف ولا إجمال ،
وما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن موضع الذم يقتضى إباحة
ما عدا الفرج ، ولعل سبني الخلاف في الوطء فيما تحت الإزار عدا الفرج
على هذا أو هو من باب سدّ الذريعة ، والله أعلم .

وذكر العلامة صاحب فتح الأقفال : أن العلماء لم يمعنوا النظر
في مواد معتلّ الباء ، فلهذا كثر بينهم اختلاف في مصدر الميمى وأنه معلوم
أن المرجع في علوم العربية إلى الاستقراء فجميع المذكور في الصحاح من

المعتلّ بالياء عيناً نحو تسعين سبق معظمها في أمثلة المضارع المكسور ، وأن المصدر الميمي منه ما أورده بالفتح والكسر : كالمعاب والمعيب ، والمعاش والمعيش ، والحاص ، والمحيص ، والمكال والمكيل ، والمعال والميل ، فهذه خمسة ، ومنه ما أورده مكسوراً كالمجى والثيب ، والمغيب والمبيت ، والمزيد والمبين والمصير ، والمبيع والمحيص والمقبل ، أى قبلولة ، وأن مقتضى الصحاح أنه لم يسمع في سائر مواده شيء ، وأنه لم يرد شيء بالفتح منه ، فكيف : يجعل أصلاً يقاس عليه غيره ، وأن المختار الذى تقتضيه القاعدة أن يكون قياس واوى العين فتح المصدر كالمقال ، ويأى العين كسره كالمصير في (وإليه المصير) وأما (وساعت مصيراً) فظرف .

قلت : أصل المقال القول بسكون القاف وفتح الواو نقل فتحها للقف ، وأبدلت ألفاً لتحركها قبل النقل ، وفتح ما قبلها بحركة النقل .

تثنية : تعلم مما مرّ أنا لمعتلّ العين بالياء فيه ذلك الخلاف صحت لام أو اعتلت ، وأما اعتدال الفاء والعين معاً فقالوا : إنه لم يرد ، وحيث تكلمت فيما مرّ في الإوزان الخارجة ، وذكرت المصدر أو الظرف المكانى أو الزمانى ، وقيدته ولم أذكر غيره فغيره باق على القياس ، وقد قالوا : إن الزمانى تابع للمكانى ، وتعلم أن المصدر مفتوح قياساً إلا فى وادى الفاء فمكسور ، وإنما فتح المصدر كذلك لكثرة وخفة الفتح .

الإهراب : الواو للاستثناة أو للعطف ، وكالصحيح ظرف خبرى بالذى مبتدأ أى وكالفعل الصحيح الفعل الذى الياء عينه ، أو والثلاثى الصحيح ثلاثى الذى الياء عينه ، وهو أولى والتقيد بالثلاثى لابد منه على كل حال ، والياء مبتدأ قصر للوزن ، وعين خبره أو بالعكس ، والجملة صلة الذى

والرابط الهاء المضاف إليها والواو كما مر ، وعلى رأى متعلق بتوقف
أى استعمل عليه الوقف ، أو بمحذوف خال من ضمير توقف أى كائناً على
على رأى أو جارياً أو بانياً عليه ، والتقديم للوزن .

وتوقف فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والواو للعطف على توقف ،
ولا ناهية جازمة لتعد بحذف آخره وهو الواو بدليل الضمة ، أى لا تجاوز
وتعد مضارع مستتر الفاعل وجوباً ، والذي مفعول به لتعد ، ونقل ماض
مبنى للمفعول مستتر النائب جوازاً ، والجملة صلة الذى ، والمعائد
مستتر ، والرأى ما اعتقدته وذهبت إليه مخترعاً له ومعناه المرئى مأخوذ
من رأى يرى ، فهو راء وزيد مرئى رونة ورأياً .

وكاسم مفعول غير ذى الثلاثة صغ

منه لسا مكعل ومفعل جملا

أى وصغ من الرباعى المجرد والمزيد فيه ، ومن الخماسى والسداسى اسم المكان واسم الزمان والمصدر الميمى ، المعبر عنها من الثلاثى بمفعل ومفعل بفتح الميم والعين ، وكسرها على وزن اسم المفعول ، من ذلك الرباعى والخماسى والسداسى ، فالرباعى نحو : أدخلته مدخلا ، وأخرجته مخرجا بضم الميم وفتح ما قبل الآخر ، أى إدخالا وإخراجا أو موضع الإدخال وموضع الإخراج أو زمانيهما ، وأكرمنى مكرما أى إكراما ، وقدس مقدسا أى تقديسا أو موضع الإكرام والتقديس أو زمانهما ، فمن المصدر (رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق) أى إدخال صدق وإخراجه ، و (بسم الله مجراها ومرساها) أى بسم الله إجراءاتها وإرساءها ، ويحتمل الجرى والمرسى الزمان ونحو : (رب أنزلنى منزلا مباركا) أى إنزالا ، ويحتمل المكان ، ونحو : (وما شهدنا مهلك أهله) أى إهلاكهم ، (وجعلنا لمهلكم موعدا) أى لإهلاكهم ، فى قراءة ضم الميم وفتح اللام فى الآيتين ، ويحتمل الآخر الزمان فيكون موعدا مصدرا (ومزقناهم كل ممزق) أى كل تمزيق ، ويحتمل المكان ، وقال كعب بن مالك :

أبى كعب أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا

وأنجو إذا غمّ الجيبان من الكرب

بضم الميم وفتح التاء أى قتالا ، وكذا قول زيد الخيل الذى سماه

رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير رضى الله عنه :

أقباك حتى لا أرى إلى مكانك
وأجسو إذا لم يسج إلا الكيس

بضم الميم وفتح التاء أى قتالا كذا قال سيوبه ، ويحتمل أن المكان والزمان كذا قال صاحب التحقيق ، ولو كسرت التاء لكان اسم فاعل ، ومن الظرف مبنياً صدق أى موضع تبوئى صدق ، ويحتمل المصدر وحسنت مستقراً ومقاماً بضم الميم ، أى موضع إقامة وتقول هذا مكرم زيد ، أى زمان إكرامه ، قال أمية بن الصلت :

الحمد لله ممسأنا ومصباحنا
بالخير مصباحنا ربى ومسانا

أى زمان إصباحنا وزمان إمسانا ، والخماسى نحو : انطلق منطلقاً أى انطلاقاً أو مكاناً انطلاق أو زمانه فمن المصدر أى منقلب ينقلبون أى أى انقلاب (وساعت مرتفعاً) ومن دونه ملتحداً أى ارتفاقاً والتحداء ومتبواً أى تبوا ، ويحتمل المرتفع والملتحد المكان ومن الزمان ، هذا منطلق زيد أى زمان انطلاقه ، والسداسى هذا مستخرج زيد أى استخراجة ، أو موضع استخراجة أو زمانه ، فمن المصدر (ولكم فى الأرض مستقر) أى استقرار ، ومن المكان (ساعت مستقراً) (وحسنت مستقراً) أى مكان استقرار ، ويحتملان المصدر .

قال صاحب التحقيق : واعلم أن اسم المصدر من غير الثلاثى إنما جاء على زنة اسم المفعول ، لأن المصدر مفعول ، وكذا المكان مفعول فيه .

قال سيوبه : فيضمون أوله كما يضمون المفعول ، لأنه قد خرج من

بنات الثلاثة ، فيعطيه بأوله ما يفعل ، بأول مفعول له ، كما أن أول ما ذكرت من الثلاثي كأول مفعول له مفتوح ، وإنما منعك أن تجعل قبل آخره واوا : كمضروب أن ذلك ليس من كلامهم ، ولا مما بنوا عليه ا هـ .

فزيدت الميم في أوله جرياً على زيادتها في اسم المفعول ، ولذا كانت أولاً ، وفتحت في اسم مصدر الثلاثي وضمت فيما عداه تبعاً لاسم مفعول كما اقتضاه كلام سيبويه ، وقد يقرن المصدر الثلاثي بالميم وتتراد قبل آخره واو فيكون كاسم مفعول الثلاثي كما مرّ في المفتون والميسور ، ولكن لم يعرف سيبويه مجيء المصدر على مفعول ، وتأول معسوراً وميسوراً ومعقولاً ونحوها .

فقال : وأما قولك دعه إلى ميسوره ودع معسوره فإنما يجيء هذا على المفعول ، كأنه قال : دعه إلى من يوسر فيه أو يعسر فيه ، وكذا له المرفوع والموضوع أى له ما يرفعه ، وله ما يضعه ، وكذلك المفعول كأنه عقد له لبه وشذو ويستغنى هذا عن الفعل الذى يكون مصدراً لأن في هذا دليلاً عليه .

والهاء في قول الناظم : منه عائدة على غير الثلاثي وتأخير قوله منه واجب لثلاثي يعود الضمير لتأخر لفظاً ورتبة .

قال صاحب التحقيق : وهذا كلام أوقع فيه الظاهر موقع المضمر ، والمضمر موقع الظاهر ، إذا أصله أن يقول صنع من غير الثلاثي مثل اسم مفعوله لا جول له مفعلاً ومفعلاً من الثلاثي ، وفي قوله : لا حذف مضاف أى لثلاثي ما ، ومراده بوضع الظاهر موضع المضمر ، والعكس أن يذكر

لفظ غير مكان هاء منه ويؤخر الهاء ويجيء بها مضافة للمفعول مثلاً كما رأيت فالظاهر غير والضمير لها ، وَاَقَّةَ أَعْظَمَ •

الإعراب : الواو للاستئناف ، وكاسم متعلق بصنع أو بمحذوف نعت للمصدر محذوف على حذف مضاف ، أى صَوْغاً كائناً كصوغ أو الكاف اسم مضاف نعتاً للمصدر المحذوف ، أو مفعول لصنع أو متعلق بمحذوف نعت للمفعول محذوف أى اسماً كاسم مفعول أو مصدراً كاسم مفعول ، ومفعول مضاف إليه اسم ، وغير مضاف إليه مفعول ، وذى مضاف إليه غير بمعنى صاحب ، والثلاثة مضاف إليه ذى •

والثلاثة نعت لمحذوف أى الأحرف الثلاثة ، وآل للمعهد الذكري وهى للحقيقة أيضاً لأنها فيما مرّ كذلك ، وصنّغ بضم الصاد المهملة وسكون النون المعجمة ، أو بفتح الضاد المعجمة غير المشللة ، وسكون العين المهملة فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، ومنه متعلق بصنع أو صنع ، ولما متعلق به أيضاً •

ومفعل بالفتح مبتدأ معطوف عليه مفعل بالكسر ، وجعلا فعل ماض ونائب وهو الألف ، والجملة خبر والرابط الألف ، والمبتدأ وخبره صلة ، ما والرابط محذوف أى جملا له ، وله المقدر متعلق بمحذوف مفعول ثان لجعل ، والأول نائب ، أو بجعل إن كان بمعنى أثبت فله مفعول واحد نائب ،

فصل

أى فى بناء المفعلة بفتح الميم والعين وصفاً للمكان للدلالة على الكثرة من اسم ما كتر فيه ، ولما كان فيه نوع شبه بالظرف الميمى ، ألحقها بها ، ولكن لا تصاغ إلا من أسماء الأعيان غير المشتقة ، فلهذا أفردها بفصل ، ولا تصاغ إلا من اسم ثلاثى لفظاً أو أصلاً ، وهو من يد الثلاثى بعد حذف الزيادة ، قاله صاحب فتح الأقفال .

من اسم ما كثر اسم الأرض مفعلة
كمثل مسبعة والزائد اختزلا

من المزيد كهمهمة . . .

أى اسم الأرض المأخوذ من اسم ما كثر مفعلة بفتح الميم والعين كمسبعة أى أرض كثيرة السباع ، فمسبعة اسم مأخوذ من ثلاثى ، وهو السبع للدلالة على كثرة مسماه فى تلك الأرض ، وإن بنى مفعلة مما فيه حرف أو أكثر زائد اختزل الزائد أى حذف كهمهمة ، أى أرض مفعلة بفتح الميم أى كثيرة الأنعام ، فهمهمة مفعلة مأخوذ من أفعى بزيادة الهمزة ، وهى المحذوقة أى المسقطه فى مفعلة ، وأصل همهمة مفعلة بفتح الياء ، قلبت ألفا بعد سقوط حركتها لتحركها بعد فتحة ، والأفعى حية خبيثة ، وألفه عن ياء ، وقيل عن واو ، وهو عند الفارسي مشتق من يافع أصلها أيفع .

وقال ابن جنى : من فوعة السم حرارته أصلها أفوع فنقلت فاؤه على الأول ، وعينه على الثانى إلى موطن إلامه .

وقال غيرهما : من مادة الأفعول ، فلا نقل لقولهم : أرض مفعلة
 أى كثيرة الأفعال ، قاله الشيخ خالد ، فمن قال من الفوعة قال ألفه عن
 واو كالمقابل من الأفعول ، لأن الواو على العين أغلب ، والياء على اللام
 أغلب ، وإذا جهل الأصل دخل في أوسع البابين ، ومتى أمكن في متقاربين
 أن يرجعا لمادة واحدة ، فهو أولى ، ولكن الياء على اللام أغلب مع جهل
 للأصل ، قيل ألفه عن ياء ، وكان الناظم قال : تصاغ قياساً المنطوق بفتح
 الميم والعين من اسم ما كثر من أساء الأعياء ، لا من المعاني والأعراض ،
 وصفاً للأرض التى كثر فيها ذلك المسمى من اسم ثلاثى الأصول ، لا زائد
 عليه : كاسد وسبع ، فتقول أرض مأسدة بهزة ساكنة ، أو مبدلة ألفاً ،
 ومسبعة أى كثيرة الأسود والسباع ، ومذابة كثيرة الذباب ، ومضبة كثيرة
 الضب ، ومظبابة كثيرة الظباء ، ومحواة كثيرة الحياة ، ومداكة كثيرة الديك .

ومن زائد على ثلاثة وأصوله ثلاثة بشرط إسقاط الزائد ، كأرض
 مفعلة أى كثيرة الأفعال ، ومقتاة أى كثيرة القثاء ، نوع فاكهة ، والمحذوف
 الزائد إحدى التامين ، وتقول مقتاة بحذف الألف بل الهزة بناء على أن
 الأصول القاف والطاء ان المثلثان ، والقت أيضاً نبت ، ومحظلة أى كثيرة
 الحناظل بحذف الزائد وهو النون ، ومبطخة أى كثيرة البطيخ ، ومدة
 بدال مهملة أى كثيرة الدباء ، وهو القرع ، ومذبة بهمجمة أى كثيرة الذباب ،
 ومزنة أى كثيرة الأرائب بحذف الزوائد ، وهى إحدى الطامين ، والياء
 فى الأول والألف والمهزة فى الثانى ، والألف فى الثالث ، والهمزة فى
 الرابع .

وقيل الأرض الموضع والمكان ونحوهما ، فتقول مواضع مسبعة ،
 وأماكن مفعلة ، ويوصف بها المذكر لأن تاءه ليست للتأنيث المحض ، لأنها

دالة على المبالغة والكثرة مع الهيئة ، تقول موضع مسبعة ، ومكان مفعاة
وما تقدم من كونه إنما يصاغ من أسماء الأعيان فقط ، وللدلالة على
الكثرة في الأرض هو ما لصاحب فتح الأقفال تبعاً لغيره ، وليس بمتعين
لجواز صوغه من اسم المعنى ، ولغير الكثرة في الأرض ، بل للكثرة مطلقاً ،
والسببية كقولهم : السواك مطهرة للغم بفتح الميم أى كثير التطهير للغم ،
ومرضاة للرب أى كثير الإرضاء للرب ، واليمين انفاجرة متنفقة للسلطة ،
محققة للمال ، أى تكثر النفق للسلطة والمحق للمال ، وقولهم : المزاح
مجلبة للهوان أى كثير الجلب له ، والولد مجبته ومبذلة ، أى كثير الجلب
للجين والبخل قال غنتره :

بنيت عمراً غير شباكر نعمتى

والكفر مخبشة لنفس المنعم

أى كثير الجلب للخبث ، وكثرة الشراب مبولة ، أى كثير الجلب
للبول ، والولد مجهلة ، أى كثير الجلب للجهل ، وهو فى الثلاثى كثير ،
ثم رأيت صاحب فتح الأقفال تنبه له بعد ذلك فى موضع ، ويكون أيضاً من
المزيد بإسقاط الزيادة كما مرّ تقول : الحرب مأيمة وميئمة أى كثيرة الجلب
للكون أيما ويئتما ، قال ابن هشام فى المسائل السفوية :

مسألة : السواك مطهرة للفم ، كيف أخبر عن المذكر بالمؤنث ؟

الجواب : ليست التاء فى مطهرة للتأنيث ، وإنما هى مفعلة دالة

على الكثرة كقولهم : الولد مبذلة مجبنة ، أى محل لتحصيل البخل ، والجين
لأبيه بكثرة .

فقل لي : استدلّ بعض أهل اللغة هذا على أن السواك يجوز

تأنيته ؟

فقلت : هذا غلط ، ويلزمه أن يستدلّ بقولهم : الولد مبذلة مجبنة

على جواز تأنيث الولد ، ولا قائل به .

وما تقدم من أنه يقال : محواة من الحية هو ما ذكر صاحب فتح

الأقفال ، ومذهب سييويه أن عين حية ياء فانه يقال محياة بالياء ، وقيل :

واو قلبت ياء فيقال : محواة ، ونقل عن صاحب العين أنه قال : أرض

محواة ، وكتاب العين كما عرف من حاله ولا دليل في قولهم : حواء لصاحب

الحيات ، ولا في الحادي لأنه إنما سمي بذلك لأنه يحويها ويضمها ويجمعها

إلى نفسه ، واستدلّ لسييويه بقولهم في حية بن بهدلة : حيوى ، ولو قال

قائل : إن الكلمة يائية العين وواويتها ما أبعد ما قاله صاحب التحقيق ، فعلى

مذهب سييويه عنه ياء ، ولامه واو ، فأصل محياة محيوة ، قلبت الواو

ألها لتحركها بعد فتح ، ومذهب غيره أن عينه واو ، ولامه ياء أصله محيوة ،

قلبت الياء ألها لتحركها بعد فتح ، ولك أن تقول عينه ولامه واو ، ولولا

دليل سييويه وهو النسب إلى حية بحيوى لكان مذهبه مرجوحاً ، لأن كون

اللام ياء أغلب وأكثر من كونه واو ، فالحمل على الأكثر أولى .

والمزيد في البيت مصدر ميميّ أى من ذى الزيادة على غير قياس »

لأن القياس المزداد بالفتح في المصدر لكسر عين المضارع ، وهو أنه قيل

بالوقف مع السماع ، وأنه قيل بجواز الفتح والكسر في المعتدل العين بالياء

المكسور عين المضارع ، أو اسم مفعول أى من صاحب الحرف المزيد ، ولو

أسقط ذى فتفتح نون من أو تكسر لجاز ، فيكون المزيد اسم مفعول أى

الاسم المزد فيه ، ولك أن تقدر من الحرف المزد فيكون بياناً للزائد لا متعلقاً باختزل ، هذا ولا يبنى مفعلة للكثرة من الرباعي المجرد .

الإعراب : من اسم متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر أو بمحذوف ، أى أعنى من اسم ، قال فى التحقيق : ومن اسم تحتل من التعليل ، وتتعلق بمحذوف ، أى أعنى من أجل كثرة الاسم أى المسمى ، أو مسمى الاسم والسببية أى باسم أى اسم الأرض بسبب ما كثر فيها مفعلة اه باينساح .

وزيادة وفيه أنه لا فرق بين التعليل والسببية ، ولو فرق أبو حيان كما بسطته فى النحو ، أو بمحذوف حال من الخبر أو من المبتدأ على جوازه ، وما مضاف إليه واقعة على المسمى ، وكثر ماض مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة صلة ما أوصفتها ، والرباط مستتر ، واسم مبتدأ مضاف للأرض ، ومفعلة خبره ، وأجاز فى التحقيق كون اسم خبراً مقدماً ، ومفعلة مبتدأ فانظر ما مرّ فى مثله .

وكمثل متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، أى ذاك ثابت كمثل ، أو الكاف اسم هو الخبر مضاف لمثل ، ومثل زائدة بناء على جواز زيادة الاسم أو الزائد الكاف ، ومثل خبر لمحذوف بالزائد ، أو لا زائد ، والكلام كناية على حدّ ما قررته فى (ليس كمثل شئ) أو مثل بمعنى الصفة ، ولو الصفة اللفظية فإضافته (ح) بيانية أى كصفة هى مسبعة .

والواو للعطف أو للحالية أو للاستئناف ، والزائد مبتدأ ، واختزل بضم التاء ماض مبنى للمفعول مستتر الثائب جوازاً ، والجملة خبر أو الزائد مفعول لا اختزل بفتح التاء ، والذي مكسورة على كل وجه قدم

للوزن والحصر ، كما تقول في تقديم من اسم وللروي ، ومن ذي متعلق
 باختزل أن جعلت ذي واقعة على الاسم ويحذف حال من الزائد ، ومن
 ضميره المستتر فيه ، أو في اختزل بالبناء للمفعول إن جعلت ذي واقعة
 على الحرف ، فتكون من للبيان وكفعاة ظرف خبري محذوف ، وفي من
 ذي المزيد مع الزائد اختزلا تضمنين على قول وعدمه .

••• على قول آخر ومفصلة

وأفعلت عنهم في ذا قيد احتملا

أى واحتمل السلف ، ونقلوا عن العرب في الدلالة على الكثرة اسم
الفاعل من الرباعى المبدوء بهمزة قطع زائدة ، والفعل الرباعى المذكور ،
وذلك في الأعيان ، فكما صاغوا من اسم العين مفعلة للدلالة على الكثرة ،
صاغوا وزن مفعلة بضم الميم وكسر العين ، وأفعلت بتاء التانيث لأنها
وصفان للأرض لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، وكذا مثل الأرض ، وتسقط
التاء في المذكر تقول : أرض مسبعة وأرض أسبعت وأسبعت أرض وأسبعت
أرض فهي مضبة بوزن اسم فاعل الرباعى ، بل هو اسم فاعل الرباعى ،
والفعل رباعى بزيادة الهمزة أى كثيرة السباع والضب ، وتقول أسبع
مكان فهو مسبع أى كثر سباعه ، ويصاغ ذلك من مزيد الثلاثى بإسقاط
الزائد تقول أبطخت الأرض وأفعت ، وهى مبطخة ومفعية ، بفتح الياء ،
وأبطخ المكان وأفعى ، فهو مبطخ ومفعيع ، بإسقاط الياء لالتقاء الساكنين ،
أى كثر بطيخه وأفاعيه بزيادة الهمزة في الفعل ، والميم في الوصف ،
وإسقاط الزائدة وهى همزة أفعى وياء أفعى وبطيخ ، وإحدى طاميه ،
وتمثيل صاحب تحقيق المقال ، وصاحب فتح الأقفال بأعشب وأعشبت ،
ومعشبة ومعشب ، وأبقل وأبقلت ، ومبقل ومبقلة صحيح ، لا ينافيه ما مر
من أنه يقال شذوذاً : عاشب وبائل من أعشب وأبقل ، ولا يقال معشب
ومبقل ، لأنه لا يقال ذلك فى مطلق الأعشاب والإبقال ، وأما حيث
أريدت الدلالة على الكثرة ، فيقال قياساً معشب ومبقال •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، ومنفصلة بضم الميم وكسر
العين مبتدأ معطوف عليه أفعلت ، وعنهم متعلق باحتمل ، وفي ذا كذلك ،
وتقدما للوزن والروى ، وقد للتحقيق واحتملا ، بضم التاء فعل ونائب
والجملة خبر ، والنائب الألف ودال قد مضموم تبعاً للتاء أو مكسور على
أصل التقاء ساكنين ، واو سكنت لالتقى ساكنان .

غور الثلاثى من ذا الوضع معتق

وريماء جناء منه نادر قبلا

أى امتنع صوغ مفعلاً بضم الميم وكسر العين ، وأفعل من الاسم الذى ليس ثلاثى الأصول ، بل رباعى الأصول أو خماسيها ، وكذلك مفعلة بفتح الميم والعين ، فلا يبنى ذلك من سفرجل وضفدع للدلالة على الكثرة ، وقل ونذر مجىء مفعلاً بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين ، وأفعل من الرباعى الأصول ، حكى سيبويه : مثعبة ومعقربة كثيرة الثعالب والعقارب وأعقرت الأرض فهي مقعرة وأما متعلة فيحتمل أن يكون من ثعالة ، وعليه اقتصر سيبويه ، وهو أولى من كونه من ثعلب ، لأن نحو أعقر ومعقر من عقرب نادر من وجهين اثنين : صوغه من رباعى الأصول ، وحذف أصل .

وحكى أبو زيد ما حكى سيبويه ، وحكى أيضاً مكان معقرب ومثعلب ، وحكى أيضاً سكون تالئ الميم وفتح ما بعد هذا التالى .

قال سيبويه : ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو الضفدع والثعلب كراهية أن يثقل عليهم ، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا كثيرة الثعالب ونحو ذلك ، واختصوا به الثلاثة لخفته ، وشذو معقربة ومثعبة ولا نظير لهما .

وقد علمت أن بناء أفعل واسم فاعله من الرباعى الأصول بحذف الرابع ، وإلا لم يكن بوزن مفعلاً وأفعل اللذين الكلام فيهما ، وأما بناء للوصف من غير حذف فخارج عن مفعلاً بسكون الفاء وداخل فى مفعلاً

بفتحها كمخرج ، والإشارة بذا إلى مطلق صوغ الفعل واسم الفاعل ، سواء كانا على وزن أفعلت ومفعلة ، أو على وزن فعلت ومفعلة ، ففى ذلك شبه بالاستخدام .

فائدة : اعلم أنه قد يقال فى المكان مفعلة بضم العين وفتح الميم : كمزبلة ومطبخة ، ومفعل بالفتح لمكان الطبخ ، قال الناطم فى التسهيل ، والسيوطى فى الجمع والهمع : أنه قد يقال مفعل بكسر الميم وفتح العين للمكان كمِطْبَخ لمكان الطبخ ، ومرفق لبית الضلاء ، وذكر فى التسهيل أنه قد يقال مفعل بالفتح للميم والعين للمكان ، ومثل بقوله :

لكل أناس مقبر بفنائهم

فهم ينقصون والقبور تزيل

ومراد الكثرة وإلا تكرر مع ما سبق له ، ولم تصح القلة المعبر عنها بقدر ، وقد يقال : لا تصح الكثرة فى البيت ، لأن لكل أحد قبرا واحدا إلا أن راعى المجموع .

الإعراب : غير مبتدأ مضاف للثلاثى أى اسم غير الثلاثى ، ومن ذا متعلق بممتنع ، وذا للإشارة ، والوضع نعت أو بيان أو بدل أى من هذا النوع أو الصوغ ، وممتنع خبر ، والجملة مستأنفة أو معطوفة بمحذوف ، أو الوضع مبتدأ وممتنع خبره ، والجملة خبر الأول والرابط محذوف أى الصوغ منه ، أو ممتنع فيه ، وفى بعض النسخ من ذى بالياء إلى الأسماء التى من شأنها أن يشتق منها للمكان ، فتعلق بمحذوف نكرة نعت لغير أو ذى بمن صاحب مضافة للوضع ، والمراد واضح اللغة فتعلق بممتنع على أنها للابتداء ، أو بمعنى عند .

والواو للمعطف وربّ حرف تَقْلِيلٌ شاملٌ للنفور وما كافة وجاء ماض *
ومنه متعلق بجاء أو بمحذوف حالٌ من ضمير نادر ، ونادر فاعل أى شىء
نادر أو فاعل جاء مستتر عائد للوضع بمعنى النوع أو الصوغ ، فينصب
نادر على الحالية ، وقبل ماض مبنى للمفعول مستتر النائب جوازاً عائد
للمنعوت بنادر ، والجملة صفة نادر بل صفة لموصوفه أو حالٌ من ضمير
نادر إن أبقيناه على الوصفية حتى يصح كونه نعناً .

فصل

في أبنية الآلة وهي ما يعمل به الشيء ، ونحو ما يعمل به ، ولما كان لها شبه بالصادر والظروف الميمية ألحقها بها في الذكر في الباب الواحد ،

كمفعل وكمفعال ومشطة

من الثلاثى صُغ اسم عليه عملا

٢٤

أى صُغ من الفعل الثلاثى المتصرف التام دون غيره اسم ما عملاً به الشيء على وزن مفعَل بكسر الميم وفتح العين ، أو مفعال كذلك بزيادة الألف بعد العين ، أو مفعلة كذلك بزيادة التاء للتانيث في آخره ، والميم في الجميع زائدة .

فالأول : كالمحلب والمقدح والمقلَى ، أصله المقلَى تحركت الياء بعد فتح فقلبت ألفاً والبرد والمحجم والبضع والمجدع بالعين ، والمجدم بالميم للسيف ، وكذا المخدم والمفصل ، لأنه يجدع به ويجدم ويفصل ويقطع ، ومخبط الطائر لأنه يخلب به أى يقطع ومنجل ، والمصفى والمخزن والمشفر والمخيط حيث كسرت الأوائل للدلالة على الآلة .

الثانى : كالمصباح والمفتاح والمسواك والمرصاخ ، لما يرضع به النوى ، والمسبار لحديدة يسبر بها الجرح ، والميزاب والميزان والكميال والمقاش والمجداف ، لخشبة في رأسها لوح عريض ترتفع به السفينة ، والمقراض ، وقد يقال المفتح بعد الألف ، وقالوا دُمِيَ فلاناً دَقْ بالانحاز حب القلقل بكسر القافين ، وهو شجر من العضاة له حب أسود ، قال أبو النجم :

وَأَنصَبَتِ الْبَهْمَى كَتَبَلُ الصَّبْنَقْلِ

وَصَارَتْ الرِّيحُ يَبِيسَ الْقَلْقَلِ

والعامة تقول حب القلقل ويراه الأصمعي تصحيفاً ، والمنحاز الدق ، والنخر الدق ، نخرت الشيء أنخره نخرأ ، وأصل المثل في الإلحاح على البخيل أى ان التعريض والتلويح إنما يستعملان مع الكريم ، وأما اللئيم فليكثر من سؤاله ، فعسى أن يجدى فيه فهو بمثابة العضاة التى تخبط بالمص ، كما يفعل بالقلقل لكثرة شوكة ، فحينئذ يسقط منه ما يسقط ، فكذا اللئيم .

والثالث : كالمسرجة ، ويقال أيضاً المسراج والمسبحة والمسحاة ، أصله المسحية والمسحوة ، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً ، والمجرة والدبة والروحة والمخدرة للوسادة توضع تحت الخد ، والمرفقة والمصدغة توضعان للمرفق والصدغ ، وميم المرفق غير ميم المرفقة ، وكلاهما زائدان ، والمكسحة ومسلة بالتشديد أصله مسلة ، نقل ففتح اللام للسين وأدغم في اللام بعده ، ومثل سيبويه للاول بالمقص ، بالتشديد مثل المسلة ، والمصفى والحرز والمخيطة ، وبالمحلب والمنجل ، وللثانى بالمكسحة والمسلة ، وللثالث بمقراض ومفتاح ومصباح ، وظاهره قلة مفعال ، ونص هذا باب ما عالجت به ، أما المقص فالذى يقص به ، والمقص المكان والمصدر ، وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التانيث أم لم تكن ، وذلك محلب ومنجل ومكسحة ومسلة ومصفى ومحرز ومخيطة ، وقد يجيء على مفعال نحو : مقراض ومفتاح ومصباح ، وقالوا المفتاح كما قالوا المحرز ، وقالوا المسرجة كما قالوا المكسحة اه .

ولا تلحق التاء مفعالا ، وقد علمت أن المراد بالآلة ما يعتبر آلة من حيث إنه يفعل به ، أو من حيث إنه يفعل فيه ، مثلا كالمجمرة لما يعد لجعل الجمر فيه ، وقتل مجيء الآلة على فعال بالكسر كاللسان في معنى المسننة ، والقناع في معنى المقنعة ، والنطاق في معنى المنطقة .

الإعراب : كمفل متعلق بمحذوف حال من اسم سواء أبقى على التشبيهية أو جعل للاستعلاء ، فيقدر رمضان أى على وزن مفعول أو الكاف اسم هو حال ، ومفعلة معطوف على مفعال ، ويجوز عطفه على مفعول : يؤيد الأول كونه قريبا من مفعال ، وكون مفعال مقرونا بالكاف مثل ما قبله ، فالأولى اتصاله به ، ويؤيد الثاني كون مفعلة هو مفعول ، زيدت فيه التاء ومن الثلاثى بإسكان الياء الواحدة ، ولا ثانية معها للضرورة أى من الفعل الثلاثى متعلق بصنع قدم للوزن .

وضع فعل أمر مكسور الآخر لالتقاء الساكنين مستقر الفاعل وجوبا ، واسم مفعول به وما مضاف إليه ، وبه متعلق بعمل ، وقدم للوزن والروى وعمل ماض مبني للمفعول ونائبه ضمير العمل لا به ، لأن النائب لا يتقدم ولو ظرفا ، وتقدم استجوازه والجملة صلة ما أو صفتها ، وجملة صنع الخ مستأنفة .

شذّ المدقّ ، ومُسعَط ومكحلة
ومدّهن متّصل والآت من نَحْلا

أى خرج عن القياس ستة أسماء الآت ضمت عيونها وميماتهما :

الأول : المدق بضم الميم والذال المُفتوح فى الأصل ضمّاً منقولاً من
القاف المدغم التى هى العين ، ومعناه ما يدق به ، ويطلق على ما يدق
فيه ، لأنه آلة أيضاً للدق لأنه تسبب فى الدق .

والثانى : مُسَعَط بضم الميم والعين سموه آلة ، لأن الآلة تكون
فيه ، مدّهن والمسعط وهو الإناء الذى يجعل فيه السعوط بفتح السين
وهو الدواء ، يصب فى الأنف ، وقد تفتح الميم ، وأيضاً تكسر وتفتح العين
على القياس كما فى القاموس بوزن منبر ، فبطن قول فتح الأقفال أنه لم
يسمع فيه إلا الضم ، وظاهر القاموس أنه سماع ، لأن الصحيح المشهور
أنه لا يقاس مع السماع ، وإنما جعل آلة مع أنه موضع باعتبار أنه
تسبب فى العمل .

الثالث : مكحلة بضم الميم والحاء وبفتح الحاء ، لما يجعل فيه الكحل ،
أى الإثمد وأما المِكل بكسر الميم وفتح الحاء والمكحال كذلك فالمل
لذى يكحل به .

الرابع : المدهن للوعاء الذى يجعل فيه الدهن بضم الهاء وفتح
الميم وكسرها وضمها .

الخامس : منصل بضم الميم والصاد ، وقد تكسر الميم وتفتح الصاد على القياس وقد ، تضم صاده مع فتح الميم وهو السيف ، والظاهر أن المنصل ليس آلة •

السادس : منخل الآتى من نخل وهو ما ينخل به الدقيق بضم الميم والخاء ، وتكسر الميم مع فتح الخاء على القياس أيضاً ، وتضم الميم مع فتح الخاء أيضاً •

قال فى تحقيق المقال : ومثل ذلك الممرضة أى بضمين اسم لوعاء الحرض بضمين أيضاً ، وهو النبات المعروف بالأسنان ، قلت : أصله للناظم فى التسهيل ، وذكر فى القاموس أنه بفتح الراء وكسر الميم ذكر الكسر ، وأراد كسر الميم ولم يقيد الراء فهى بالفتح كما يعلم من ترجمة ، فهذه سبعة أسماء شبيهة بالآلات إلا المدق إذا جعل لا يدق به ، والمنخل فإنها اسمان للآلة والضم فيهن وكسر عينهن وفتح فاءهن على خلاف القياس ، وتبقى على ذلك ، ويجوز فتح عينها وكسر فائها جميعاً إذا أريد الاشتقاق مما عمل بها ، وبقاءها على ما سمعت كما أشار إليه بالبيت الآتى •

الإعراب : شذّ ماض المدق فاعل وحذفت ياء الآتى للوزن أى ومفعلاً الآتى من نخل أو المنخل الآتى من نخل ، ومن نخل متعلق بالآت أو بمحذوف حال من ضميره ، ونخل بفتح الخاء •

ومن غوى عملاً بمن جاز له

كسر فيهن ولم يعبا بمن عدلاً

أى من راعى اشتقاق السنة وقصد الإخبار بالعمل بمسماهن ، ولم يجعلهن اسماً بدون مراعاة العمل ، جاز له فيهن كسر فاءاتهن مع فتح عيونهن نحو : سقطته بالمسقط ، ونظته بالمنخل ، ودققته بالمدق ، ولم يبال بمن لأمه على ذلك لموافقته كلام العرب ، لأنها فى الضم أوعية ، وفى الكسر الآت ، فلا مخالفة فيعبا بالآلف بمعنى يتبالي ، وعدل بذلك معجمة بمعنى لام ، وإنما ثبت ألف يعبا بعد الجازم لأنها كانت همزة أسقط الجازم ضمها ، فإسقاطه الضم مقتضاه من الجزم ، فسكنت الهمزة بعد فتح فقلبت ألفاً وحذفها بعد ذلك ، أعنى حذف الألف لا حاجة إليه ، وأما أن تبدل الهمزة ألفاً قبل الجازم فتحذف الألف للجازم ، فشاذ وبسطت ذلك فى النحو .

الإعراب : الواو للعطف أو للاستئناف ، ومن مبتدأ ونوى ماض كبرطها ، وعاظه مستقر جوازاً عائداً لن ، وعملاً مفعول به ، ومن متعلق بمضماً أو نوى ، وجاز ماض هو الجواب ، والفاضة كسر والخبر جملة الشرط أو الجواب أو هما معاً ، حيث وقع المبتدأ اسم شرط ، وله متعلق بجاز ، يوفيهن متعلق لجاز ، ويجوز على ضعف جعل من موصولة مبتدأ جملة نوى صلتها ، وجملة جاز له فيهن كسر خبره والواو للعطف ولم للجزم ، والنفى حرف ويعبا بالآلف مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الضمة

التي كانت في الهزة المبدلة إلى تلك الألف ، والمراد الاستقبال أو للحال ،
لأن لم ولو كانت للمضى ، لكن هنا في جملة معطوفة على جملة الجواب
التي للاستقبال ، والفاعل مستتر جوازاً ، وبمن متعلق ببيعها ، وعدل ماض
مستتر الفاعل جوازاً لفاعل جوازاً عائداً لمن ، والجملة صلة .

وقد وفيت بما قد رمت منتها

فالحمد لله إذا ما رمته كحلا

أى تحقق أنى وفيت بما قصدته من إيجاد نظم محيط بالمهم من
تصريف الأعمال بالغاً للنهاية فيه ، لا أزيد بعد ما تقدم أبياتاً من التصريف
فى هذه القصيدة ، وذلك نعمة تقتضى الشكر ، فالحمد لله أى الثناء عليه
بالخير ، والخدمة بالأركان على ذلك ، لأن ما قصدته قد تم ، وعلى خير ،
ورمت بمعنى قصدت ، وفى وفيت ومنتها ، وكل براءة الختام ، وسبق
الكلام على الحمدلة وميم كحل مثلثة كما مر أولاً .

الإعراب : الواو للاستئناف ، وقد حرف تحقيق ، ووفيت فعل ماض
وفاعل ، وبما متعلق بالفعل وقد للتحقيق ، ورمت فعل ماض وفاعل صلة
ما أو صفتها ، والرباط محذوف جوازاً أى رمته ، ومنتها حال من التاء
فى قوله : وفيت ، أو من ما مؤكدة للعامل ، وهو وفى والفاء للعطف
والسببية ، والحمد لله جملة اسمية بالرفع ، أو فعلية بالنصب على ما
مر أولاً ، معطوفة على قد وفيت ، وفى نسخة بالواو وهى للعطف أو
للاستئناف ، وإذ ظرف أو حرف تقليل بسطت فى النحو ، وما مبتدأ ورمته
صلة أو صفة ، والرباط الهاء ، وكلاماً ماض مستتر الفاعل جوازاً والجملة
خبر ، وجملة المبتدأ أو الخبر مضاف إليها ، إذ إن قلنا باسميتها وظرفيتها ،
وتعلق (ح) بما تعلق به لله .

ثم الصلاة وتسلیم یقارنهما

على الرسول الكريم الخاتم الرسلا

أى ثم الدعاء بالخیر منا أو إنعام الله والتسلیم من كل آفة ، على الذى أرسله الله إلى الخلق كلهم ، سيدنا محمد الطیم العزیز علیه ، الذى هو آخر الذین أرسلهم الى الكل وإلى البعض ، أى الخاتم وحده ، فلا نبی معه ولا بعده ، ولو كان معه أحد لكان خاتماً أيضاً ، ولكن لم يكن وهو أيضاً خاتم الأنبياء الذین ليسوا رسلا ، ولعله أراد الرسل والأنبياء ، فحذف ذلك فيكون من باب الاكتفاء ، أو أراد بالرسل ما يشتمل الأنبياء إطلاقاً للخاص وإرادة للعالم بجامع الإيحاء الى كل ، أو بنى على القول بترادف النبى والرسول ، ووجه تسميته من لم يرسل لغيره رسولا أنه أرسل إليه ، وأوحى إليه ، وفى وصفه بالخاتم مدح بدوام شرعه فلا ينسخ ، وأما نزول عيسى فلا ينافيه ، لأنه يكون على شرعه ، وأما الحكم الذى يحكمه عيسى من أنه لا يقبل الجزية من النصرارى وغيرها ، الإسلام أو القتل ، فشرع لنبينا بعد نزول عيسى وشرعه قبله قبولها ، وأما لجود بعض الأنبياء الى الآن كعيسى والخضر ، فلا ينافى الخاتمة ، لأن المراد من هو موجود كوجودنا هذا معروف مطلقا ، ويوحى إليه وهؤلاء ليتبوا كذلك ، وجملة الصلاة إنشائية معنى ، خيرية لفظا ، والكلام على ما فى البيت كله ذكر فى غير هذا .

الإهراب : الكلام على ثم الصلاة على الرسول كالكلام على ثم الصلاة على خير الورى ، وتسلیم یقارنهما مبتدأ وخبره معترض ، فالواو للاستئناف وسوغ الابتداء التعظيم ، أو عطف الجملة التى هو منها على

للجملة التي مبتدؤها معرفة ، وهي الصلاة على الرسول ، ولو تأخر قوله على الرسول ، لأنه في نية التقديم ، فتكون الواو للخطف أو الجملة حالاً من المبتدأ على جوازه ، أو من ضمير الاستقرار ، فتكون الواو حالية ، أو تسليم معطوف على الصلاة ، ويقارننا نعت ، والكريم والخاتم نعتان للمدح ، والرسول مفعول الخاتم جمع رسول ، والرسول اسم لا صفة ، ولو شبه الصفة وفعل لأسم رباعى بعده ، قد زيد قيل لام إعلالا فقه ، وقد يستعمل صفة .

وآله الغرّ والصحب الكرام ومن

إيّاهم في سبيل المكرمات تلا

الغر بضم الغين جمع أعر قال في الخلاصة : فَعَلْ لنحو أحمر وحمرا ، أى أبيض مواضع وضوئهم استعارة من الغرة بياض في وجه الفرس ، فوق الدرهم أو حقيقة ، أو معناه السادات المتقدمون بالشرف ، المختارون ، والكرام جمع كريم قال : وفي فاعل وصف فاعل ، ورد أى ورد فعال جمعاً فاعل بمعنى فاعل ، يعنى صحيح اللام ، والمكرمات بضم الراء ولا واو ويعلها جمع مكرمة بضم الراء ، كذلك وهى فعل الكرم أو جمع مكرم كذلك ، أو جمع مكرمة ومكرم بغير ضم ، والمراد بمن تلاهم في سبيل المكرمات من بتعمهم بإحسان الى يوم القيامة ، قبل الناظم ومعه وبعده ، ويجوز أن يراد بمن تلاهم التابعون ، وبالأل بنو هاشم وبنو عبد المطلب المؤمنون ، والذي روينه عن شيخى الحاج إبراهيم بن يوسف قدس الله سره وآله والصحابة الكرام ، وتقدم الكلام على الصحابة والصحب .

الإعراب : آل معطوف على الرسول ، والغر نعت ، والصحب معطوف

على آل أو الرسول ، والكرام نعت مدح لا نعت احتراز ، لأن الصحابة عند الناظم وغيره من قومنا كلهم كرام من حيث الآخر والدنيا ، ومثله الفضلا أوائل النظم ، ولو عبر بعض أصحابنا الوهية الإباضية بمثل ذلك كان النعت للاحتراز عن الصحابة الذين هم عندنا غير مرتضين ، كماوية وغيره ، ويجوز القطع رفعا ونصبا بمحذوف وجوبا ، ومن معطوف على الصحب أو الرسول وإيا بكسر الهمزة مفعول تلا قدم للوزن والروى ، والهاء حرف غيبة والميم ، دالة على الجماعة ، وفي سبيل متعلق تلا كذلك ، والمكرمات مضاف إليه ، وتلا ماض مستتر الفاعل جوازا ، والجملة صلة من .

واسأل الله من أثواب رحمته سترأ جميلاً على الزلات مشتملاً

صلى على الرسول ومن ذكر لينل الفضل واتبعه بالدعاء لنفسه لأن الدعاء إنما يقبل بعد الصلاة عليه ، وقبلها مكتنفاً بين الصلاتين ، ولأن مقام الحمد والصلاة مظنة إجابة ، فدعا إثرهما والناظم صلى بعد البيت الآتى على النبي بدون نظم أى ، واسأل الله سترأ عظيماً حسناً مشتملاً على الزلات ، كائنأ ذلك الستر من أثواب رحمته ، أى من رحمته التى كالثوب فى الستر والتغطية ، والمراد محو الذنوب ، وعدم المؤاخذة بها حتى لا تشاهد آثارها ولا تظهر كالثوب المستور بنحو ثوب ، والأثواب جمع ثوب ، قال وغير ما أفعل فيه مطرد من الثلاثى اسماً بأفعال يرد .

وهو استعارة لأنواع الرحمة تحقيقية تصريحية ، مرشحة بسترأ ومشتملاً ، والزلات قريبة أو للرحمة فتكون الإضافة للبيان ، ورحمة الله إنعامه ، والزلات بكسر الزاى جمع زلة كذلك ، وهى الخطأ وارتكاب ما نهى عنه ، والستر بكسر السين واحد الستور ، وهذا هنا أولى ليناسب الأثواب ويرشحها ، وبالفتح المصدر وهو الأنسب مع المصادر نحو : أسأل الله النعمة والعافية ، والرحمة والستر ، والمشتمل المحيط من كل الجهات .

الإعراب : والواو للعطف أو للاستئناف واسأل مضارع مستتر

الفاعل وجوباً ولفظ الله لا ذاته مفعول به اصطلاحى ، وحاشاء حقيقة ،
ومن أثواب متعلق بمحذوف حال من ستر أو باسأل إن جعلت من ابتدائية ،
ورحمة مضاف إليه لله ، وسترأ مفعول اسأل ، وجميلاً نعت ، ومشتلاً
نعت أيضاً ، وعلى الزلات متعلق بمشتلاً ، وقدم للوزن والروى •

وأن ييسر لى سعيأ أكون به
مستبشراً آمناً لا باسراً وجلاً

أى وأسأله أن ييسر لى عملاً سعيأ للاستئثار والفرح والأمن من
مكر الله يوم القيامة ، وهو العمل الصالح ، لا عملاً سعيأ لسواد الوجه
وانقباضه والخوف حقق الله لى ، ولشيخى ولوالدى ، وللمؤمنين ما نحن
نرجسوه •

الإعراب : الواو للعطف وأن ييسر حرف مصدر واستقبال ونصب
ومضارع مستتر الفاعل جوازاً فى تأويل مصدر منصوب معطوف على
ستر أولى متعلق بيسر ، وسعيأ مفعول بيسر ، وأكون مضارع مستتر الاسم
وجوباً وبه متعلق به أو بمستبشراً والناظم يعلق الظروف بالناقص ،
ومستبشراً خبر أكون وآمناً خبراً ثانٍ أو لأكون محذوفاً أو حالاً من ضمير
مستبشراً ، ولا حرف نفى وعطف وباسراً معطوف على مستبشراً أو آمناً
ووجلاً أى خائفاً بكسر الجيم حال من باسراً أو معطوف بمحذوف على
باسراً أو معطوف بلا مع باسراً عطف خبرين بعاطف على ما فى ذلك من

بسط بسط الله لنا نعمه دنيا وأخرى ، وقبض عنا نقماته ، وعلمنا الله ما
جهلنا ، وجعلنا صادقين قولاً وعملاً •

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه المؤمنين وسلم •

ثم شرح لامية الأفعال لمؤلفه محمد بن الحاج يوسف الملقب بأطفيش
بين الظهر والعصر سابعة ساعات من اليوم الثالث عشر من صفر من
عام ٢٦٠ هـ ولا حول ولا قوة إلا بالله الطيّ العظيم ، والله أعلم •